جامعة بيرزيت

BIRZEIT UNIVERSITY

آليات ومسببات القوة والسلطة للنوع الاجتماعي داخل الأسرة الفلسطينية

Gender Related Power & Authority in the Palestinian Household Mechanisms & Causes

رسالة ماجستير مقدمة من الطالب:

أيمـــن عبـــــد المجـــــيد رزق الله

إشراف الدكتورة ريما حمامي

آذار – 2006

جامعة بيرزيت

BIRZEIT UNIVERSITY

معهـــد دراســـات المرأة

آليات ومسببات القوة والسلطة للنوع الاجتماعي داخل الأسرة الفلسطينية

Gender Related Power & Authority in the Palestinian Household Mechanisms & Causes

رسالة ماجستير مقدمة من الطالب:

أيمــن عبـــد المجـــيد رزق الله

إشراف

د. ريما حمامي

لجــنة النقــاش

د. لمــيس أبو نحــلة **د. سهــى هنــديــة**

تاريخ النقاش

15/3/2006

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في المرأة والقانون والتنمية من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت– فلسطين

آليات ومسببات القوة والسلطة للنوع الاجتماعي داخل الأسرة الفلسطينية

Gender Related Power & Authority in the Palestinian Household Mechanisms & Causes

رسالة ماجستير مقدمة من الطالب:

أيمـــن عبـــــد المجـــــيد رزق الله

إشراف

د. ريما حمامي

_____

لجـــنة النقـــاش

د. لمـــيس أبو نحـــلة **د. سهـــى هنـــديـــة**

_____ _____

تاريخ النقاش

15/3/2006

المحتويات

العنوان	الصفحة
ملخص	أ
Abstract	ت
المقدمة	1
الفصل الأول: الإطار النظري والمنهجي	6
الإطار النظري	6
الأدبيات حول المجتمعات العربية	18
الأدبيات المحلية	25
المنهجية	32
الفصل الثاني: توزيع المصادر وإدارتها (توجهات الرجال والنساء)	42
عملية الصرف وإدارة المصادر لدى أسر النساء العاملات وغير العاملات	45

عملية الصرف وإدارة المصادر لدى أسر النساء غير العاملات	48
عملية الصرف وإدارة المصادر لدى أسر النساء العاملات	59
الفصل الثالث: تقسيم الأدوار والأعباء داخل الأسرة الفلسطينية	69
العلاقات العامة للرجال والنساء في المجالين العام والخاص	70
الأدوار وتقسيم العمل داخل المنزل	77
توجهات الرجال والنساء لتقسيم العمل والأدوار داخل المنزل وخارجه	94
توجهات الأبناء (الأولاد والبنات) لعملية تقسيم الأدوار والعمل المنزلي	100
الفصل الرابع: عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة	107
القرارات على المستوى الشخصي، والقرارات الخاصة بالشريك	109
القرارات المتعلقة بالأولاد	144
القرارات الاستراتيجية المتعلقة بمستقبل الأسرة	168
توجهات الرجال والنساء لحل الإشكاليات والخلافات المركزية داخل الأسر	177
الاستخلاصات والنتائج	195
المراجع العربية	212
المراجع الإنجليزية	216

آليات ومسببات القوة والسلطة للنوع الاجتماعي داخل الأسرة الفلسطينية

ملخص

شكلت هذه الدراسة محاولة لفهم الآليات والعوامل المرتبطة بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي للأسرة المعيشية، ارتباطا بعملية اتخاذ القرار وإدارة المصادر وتقسيم العمل المنزلي وكيف تجتمع عوامل ورؤى وتغيب أخرى في منح سلطة أو قوة تؤثر في هذه العلاقات، بين الرجال والنساء داخل الأسرة. كما حاولت الدراسة إعادة قراءة الأسرة المعيشية الفلسطينية من وجهة نظر الرجال والنساء داخلها بعيدا على الأطر والنظريات المختلفة.

بينت الدراسة أن المشاركة الاقتصادية للنساء في العمل خارج المنزل (العمل المأجور) زاد من قوة النساء في إدارة وتوزيع المصادر التي تملكها الأسرة باعتبارها مساهماً رئيسياً في دخل الأسرة، كما عملت مشاركتها الاقتصادية على رفع قوتها التفاوضية ومشاركتها في عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة، بينما لم تعمل على إعادة توزيع الأعباء المنزلية على باقي أفراد الأسرة، وإن مشاركة المرأة الاقتصادية أضاف عليها أعباء إضافية، حيث تضاعف عمل المرأة في المنزل وخارجه، وهذه المشاركة للمرأة لم تجعل الزوج يشارك في الدور الإنجابي بشكل رئيسي.

ومع غياب المساهمة الاقتصادية للنساء ربات البيوت (غير العاملات) لعبت بعض العوامل أدوراً مساعدة لدى بعض النساء، في قوتهن على المشاركة في عملية اتخاذ القرار والمساهمة في إدارة المصادر وتوزيعها، مثل ملكية بعض النساء ومراحلهن العمرية (كبار العمر).

دعمت عوامل إضافية أخرى النساء سواء كن عاملات أم غير عاملات، ومن مصادر الدعم هذه رؤية النساء لقيمهن وذواتهن وقيمة المصادر المختلفة (سواء المادية أو المعنوية). وتعزز قوتها بعوامل أخرى مثل المواقف لدى الرجال داخل الأسرة، والدعم المعنوي الخارجي من العائلة، أو من المشاركة

السياسية. كما شكلت العلاقة العاطفية والحب بين الأزواج لمختلف النساء عاملا داعما في تحقيق توازن معين في العلاقات والأدوار وعملية اتخاذ القرار. كما تعززت قوة بعض النساء من خلال المنطق والموقف الذي يتم التفاوض عليه بين أفراد الأسرة.

كما بينت ثنايا الدراسة فيما يتعلق بعملية القرار أن نوع القضية المتعلق بها اتخاذ القرار أو القرارات الصراعية داخل الأسر لم يكن له تأثير مباشر بقدر ماهية العلاقة والديناميكيات بين الزوجين. وقد كانت النساء أكثر إقرارا بالمشاكل والتحديات التي واجهت الزوجين داخل الأسرة، مقارنة بالرجال.

كما أشارت نتائج الدراسة أن الرجال لا يتنازلون بسهولة، وأن النساء يناضلن ويساومن ويقاومن ويفاوضن ويخضن الصراع من أجل الحصول على الحقوق وكن أكثر استعداداً للتنازل والتضحية والإيثار من أجل المصلحة العامة للأسرة. ويتبع الرجال سياسة السلطة في الأساس بإدارة الصراع داخل الأسرة. وبالتالي تؤكد الدراسة أن اللاتوازن واللامساواة بين الرجل والمرأة داخل الأسرة يرتبط بالقوة والسلطة والتي تكون غير ثابتة ومرنة وتحدد من خلال المساومة والديناميكيات المختلفة وحسب المصادر المتوفرة للأفراد (وتكون هذه المصادر مادية أو معنوية).

Gender Related Power & Authority in the Palestinian Household Mechanisms & Causes

Abstract

This study is an attempt to understand the determinants of the social, political, cultural, and economical reality of the Palestinians' household in relation to decision making, household resources management, as well as the division of household duties and responsibilities. Other interrelated elements which can influence the authority and power relationship between the man & the women within a household are also analyzed. By aiming to explain the internal dynamics of Palestinian households from the perspective of it's members; male and female, the study raises new issues for the dominant theoretical frameworks on gender and the household.

This study shows that the economic contribution of women within the labor market positively influenced on their control over resources management and distribution within the household. In these circumstances, women were more likely to become partners in decision-making and developed their negotiating skills, enabling them to actively participate in making decisions regarding resources in the household. In spite of the fact that the women work outside homes, their roles and in-home responsibilities remained the same and no adjustments to the division of labor within the household was evident. Women continued to be in charge of all household duties, in addition to their work outside the home, meaning that they had the burden of a double shift. Men on the other hand benefited from the economic contribution of their partners, but did not assume a greater role in household tasks or responsibilities.

For women outside the labor market (housewives), it was clear that other factors contributed in empowering them, such as, age and/or ownership of real estate and other forms of capital. For both working and non-working women other material and non-material resources contributed to their empowerment. These included: active participation in civic and political groups; self-confidence and high self esteem; and support from children and the extended family. In some cases, where support is provided to the women by her spouse, and the initial terms of the

relationships are well established and based on love and intimacy, the woman's position and her ability to make decisions is enhanced.

The particular issue being discussed, as well as the use of logical argument in negotiating, often increases the woman's power of decision-making and gains them support. This study found that the dynamics of the relationship between partners in the household environment is often the determining factor when resolving a conflict or making a decision on a specific issue.

On one hand this study showed that men do not easily concede, and often use their authority to manage conflict without making any compromise. On the other hand, women are ready to negotiate, bargain, resist, and fight for their rights, but also are more willing to make compromises, sacrifice, and behave altruistically in the best interest of the household; also they are able to acknowledge and admit conflict and challenges within the household more than men.

As a conclusion, this study confirms that inequality and unbalance between men and women in the household is the result of correlation between power and authority which is however, elastic and flexible. It is also determined by other factors such as household dynamics, bargaining skills, and by the individual's material and non-material resources.

مقدمة:

تحدث بعض علماء الاجتماع العرب حول العائلة، بصفتها نواة للتنظيم الاجتماعي، وتشكيلها وحدة اجتماعية وإنتاجية. واعتبرت الأسرة حجر الأساس في المجتمعات العربية فهي المؤسسة الاجتماعية الرئيسية التي يرث من خلالها الأفراد والمجموعات قيمهم الدينية وطبقاتهم الاجتماعية وهويتهم الثقافية. وتشكل الأسرة وحدة اقتصادية واجتماعية، لأن أفرادها يتعاونون جميعا بغية تأمين استمراريتها وتحسين مكانتها في المجتمع (بركات، 2004). كما اصطلح بعض علماء الاجتماع العرب على العائلة العربية مفهوم العائلية البطريركية (الأبوية)، التي تنزع نحو الزواج بين الأقارب وتشجع تعدد الزوجات، وتعزز مكانة وسلطة الرجل "الأب" على باقي أفراد الأسرة حيث تبنى العلاقات داخلها من خلال التمييز واللامساواة على أساس العمر والجنس (شرابي، 1987).

هذه المقدمة تعرض جانباً من النظريات لعلماء الاجتماع العرب حول النظام الأسري والعلاقات داخله في سياق الأسرة العربية، فمنها النظريات الاجتماعية والنظريات الاقتصادية، وإن اختلفت في الوصف التفصيلي فهناك اتفاق فيما بينها. وفي السياق التاريخي – كما تبين الأدبيات المختلفة – تنوعت وتطورت العلاقات وتبدلت الأدوار داخل الأسر مع تطور وتغير وظائفها، وطرأت تغيرات يصفها البعض بالبنيوية داخل الأسرة (ومنها الأسرة الفلسطينية). ومع أهمية هذه النظريات إلا أنها وصفت بالقصور في سياق تحليلها للعلاقات داخل الأسرة، ومن أبرز التوجهات النظرية الناقدة للنظريات الاقتصادية والاجتماعية الفكر النسوي الجديد "النوع الاجتماعي"، حيث يناقش وينظر هذا المفهوم بتوسع للأسرة المعيشية والعلاقات المتداخلة بين المرأة والرجل داخلها، حيث ركز هذا المفهوم على معرفة وتحليل اختلاف العلاقات بين الجنسين وتحليل أسباب عدم التوازن واللامساواة داخل المؤسسات المختلفة (الأسرة، السوق، المجتمع المحلي، الدولة). حيث بزغ هذا التوجه كفكر جديد يناقش بعمق تفكيكي للأسرة، مع أهمية التوضيح أن الفكر النسوي ارتكز على تطوير رؤيته ومفاهيمه على النظريات الاجتماعية والاقتصادية السابقة كما سيوضح لاحقا.

وفيما يتعلق بفهم وتحليل آليات إدارة المصادر واتخاذ القرار والأدوار والمسؤوليات داخل الأسرة والعوامل المؤثرة داخل الأسر المعيشية شكل مفهوم النوع الاجتماعي إطاراً تحليلياً رئيسياً لفهم التداخلات المختلفة المرتبطة بهذه الجوانب، حيث تكمن هذه الأهمية في مفهوم النوع الاجتماعي والفكر النسوي بتفهمه وتحسسه لقضايا النساء والمساهمة في خلق إطار مترابط يساهم في معرفة الآليات والعوامل بأبعادها المختلفة، التي تؤثر في عملية اللاتوازن واللامساواة بين الرجل والمرأة داخل الأسرة.

على صعيد الأسرة الفلسطينية، لا تزال هناك فجوة في الدراسات النوعية المرتبطة بعملية اتخاذ القرار وإدارة المصادر، مع توفر بعض الدراسات الكمية على صعيد الأسرة الفلسطينية، إلا أن هذه الدراسات لا تزال محدودة في المؤشرات والقضايا المطروحة، كما أن بعض المؤشرات المبحوثة تم تحليله بسياق التعامل التقليدي مع الأسرة المعيشية (كوحدة واحدة) دون التمحيص في العلاقات داخل الأسرة القائمة على النوع الاجتماعي[1].

تقوم عملية اتخاذ القرار وإدارة المصادر وتقسيم العمل المنزلي على استراتيجيات ومنهجيات مرتبطة بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي للأسرة المعيشية. حيث تجتمع عوامل ورؤى وتغيب أخرى في منح سلطة أو قوة تؤثر في متخذ القرار وكيف يتم اتخاذ القرار؟ ومن هو المتحكم بمصادر الأسرة؟ ومن الأهمية أيضا النظر إلى الآليات والاستراتيجيات التي يتم – بناء عليها – توزيع المصادر وخصخصتها لهذه الموارد والمصادر، كما يرتبط بالسياق ذاته عملية الأدوار والمسؤوليات المختلفة وكيفية توزيعها داخل الأسرة، التي تكون أيضا على علاقة بعملية اتخاذ القرار وتوزيع المصادر.

برزت عدة أطر نظرية تفسر الآليات والعملية التي يتم فيها اتخاذ القرار داخل الأسر المعيشية، وكيفية التحكم بإدارة المصادر التي تمتلكها الأسر وتوزيع الأدوار والمسؤوليات داخل الأسرة، حيث ناقشت هذه الأطر العوامل التي تساهم في قوة أطراف داخل الأسرة المعيشية، والكيفية التي يتم اتخاذ القرار بها ما

[1] . من أهم الدراسات والمسوحات تلك التي قام بها معهد دراسات المرأة/جامعة بيرزيت، 2002.

يؤدي التحكم بالمصادر: فطرحت النظريات الاقتصادية (Becker,1981) أن الأسرة يسودها علاقات مبنية على الغيرية في اتخاذ القرار ومفهوم الدكتاتور الصالح الذي يقوم بتوزيع المصادر واتخاذ القرارات المختلفة بناء على أفضليات ومصالح الأسرة ككل. وهناك النظريات الاقتصادية الاجتماعية (Sen,1990) حيث شكلت هذه التوجهات نقلة نوعية في التحليل من خلال النظر إلى الفروقات وعدم المساواة داخل الأسرة وأثرها الدائم في محاولة التعاون من اجل الحفاظ على مصالح الأسرة. وأخيرا شكلت النظريات النسوية من خلال مفهوم النوع الاجتماعي (Kabeer, 1994 وغيرها) إطاراً أكثر شمولية بتعمقه في تحليل عملية اتخاذ القرار والتحكم بالمصادر، ومفهوم الارتباطات في العلاقات داخل الأسرة من الصراع والتعاون والمساومة والغيرية، وماهية العوامل التي تساهم في قوة النساء باتجاه خلق التوازن والمساواة داخل الأسرة.

بقيت التوجهات النظرية الاجتماعية والاقتصادية قاصرة في تقديم تصور تحليلي شامل، إلا أن النظريات النسوية كانت القادرة على وضع أسس مركزية في فهم هذه العلاقات، لشمولية المفاهيم التي طرحتها. في هذا الإطار يبقى السؤال الأساسي ضمن أي ظروف وقواعد يتم اتخاذ القرار؟ وما هي العوامل التي تساهم في قوة فرد معين داخل الأسرة ويكون المقرّر الرئيسي في عمل واستراتيجيات وتوزيع الأدوار والمسؤوليات داخل الأسرة؟ وما هي الأبعاد والإمكانيات التي تساهم في منح القوة والسلطة؟ وكيف يعرف الأفراد داخل الأسر أدوارهم وبنيتهم الاجتماعية الاقتصادية، وإعادة تقسيم العمل المنزلي والتصرف بإدارة مصادر الأسرة؟

أهداف هذه الدراسة

ومن الأسباب الرئيسية لهذه الدراسة: غياب الدراسات المحلية الفلسطينية التي تناولت بعمق العلاقات داخل الأسرة الفلسطينية في سياق النوع الاجتماعي، والسبب الرئيسي الآخر هو إعادة التعريف للأسرة المعيشية الفلسطينية والأدوار وعملية توزيع المصادر وعملية اتخاذ القرار من وجهة نظر الرجال والنساء داخل الأسرة المعيشية.

ويبقى السؤال الرئيس للدراسة على أي استراتيجيات وقواعد تتم عملية اتخاذ القرار؟ وما هي العوامل المؤثرة في قوة النساء أو غيابها داخل الأسرة المعيشية؟ وما هي الخيارات والفرص المفتوحة أمام الرجال والنساء ويتم استخدامها؟ وكيف يتم تقسيم الأدوار وتوزيع المصادر في هذا السياق؟ وهل حصول المرأة على حقوقها داخل الأسرة يخرجها من الهيمنة في الإطار الخاص إلى الحرية في الإطار العام؟

من هذا المنطلق تحاول الدراسة تفسير عدة قضايا مرتبطة بالسؤال الرئيسي مثل ماهيّة المصادر المتوفرة للنساء التي تشكل قوة أساسية لهن وتشكل مصادر دعم، وما الدور الذي يلعبه مشاركة المرأة الاقتصادية في الجانب الإنتاجي؟ وهل يشكل الدعم العائلي للنساء دورا أساسيا كحام وضامن لهنّ ومنحهنّ قوة داخل أسرهن للتفاوض والمساومة والصراع على حقوقهن؟ وهل للمستوى التعليمي المؤثر بوضع النساء الوظيفي (الدخل) دور؟ وهل يلعب وجود أولاد لدى الأسرة دورا ايجابيا أم سلبيا على قوة النساء داخل الأسر؟ وكيف تساهم العوامل السابقة في تعزيز مكانة النساء داخل الأسر؟ وهل تلعب هذه الإمكانيات وغيرها دوراً في الوصول إلى الاستقلالية وقوة اكبر في عملية اتخاذ القرار وعمليات إدارة المصادر وتعزز المشاركة داخل الأسرة في سياق المساواة والعدالة، وفي ظل غياب عوامل رئيسية مساندة لدى بعض النساء "مثل العمل" ما هي العوامل الأكثر قوة والتي تساهم في التخلص من الهيمنة والانتقال نحو الشراكة الأسرية؟ وهل تلعب العوامل المرتبطة بالجانب المعنوي والأيديولوجي داخل الأسر أيضا دورا مهما للنساء وخاصة غير العاملات؟ وماهية هذه العوامل بتفاصيلها؟

أقسام الدراسة

يستعرض الفصل الأول في جزئه الأول الجانب النظري للقضايا المرتبطة بسؤال البحث، وسيركز هذا الفصل على التوجهات النظرية المختلفة سواء النظريات الاقتصادية أو الاجتماعية أو النسوية، حيث ستجمل هذه المراجعة توجهات النظريات لكيان الأسرة المعيشية والعلاقات داخلها بزوايا عملية اتخاذ القرار وتوزيع المصادر والمسؤوليات والأدوار المختلفة داخل الأسرة، والكيفية التي ينظر من خلالها

إلى كيان الأسرة المعيشية وتأثيرها في التوجهات والإطار العام لعملية اتخاذ القـــرار وإدارة المصـــادر داخل "الأسرة المعيشية".

أما الجزء الثاني من الفصل الأول فيناقش منهجية البحث "البحث الكيفي" المستخدم في الدراسة، وما هي الآليات التي تمت في سياقها المقابلات للحالات الدراسية وخصائصها، كما سيتطرق هذا الجزء إلى آليات التحليل وطرق تفريغ البيانات الكيفية، وسيتم التطرق أيضا للإشكاليات التي رافقت عملية البحث.

ويناقش الفصل الثاني من الدراسة تحليلاً للكيفية التي تدار بها مصادر الأسرة وما هي العوامـــل الـــتي تساهم أو تتبلور في عملية الصرف وتحديد الأولويات، وما هي الأنماط التي تتـــم فيهـــا إدارة الـــدخول للأسرة – إذا كان هناك أكثر من مساهم فيها – كما سيناقش هذا الفصل العوامل التي تساهم فـــي الإدارة المشتركة للمصادر أو العوامل التي تعزز التحكم الفردي في إدارة وتوزيع المصادر.

بينما يتناول الفصل الثالث من الدراسة بنية الأسرة الفلسطينية وطبيعة العلاقات العامـــة بيـــن الرجـــال والنساء في ضوء تقسيم الأدوار في العمل المنزلي والعمل خارج المنزل من وجهة نظر النساء والرجال داخل الأسرة، كما سيتم التطرق في هذا الفصل إلى استخدام الوقت وكيفية قضائه للرجال والنساء داخـــل المنزل، وعلى عاتق من تقع المسؤوليات الرئيسية داخل الأسرة.

أما الفصل الرابع والأخير فيناقش عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة على مستويات مختلفة سواء القرارات على المستوى الشخصي، أو المرتبطة بالأبناء، أو القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالأسرة ككـــل، كمـــا سيتناول هذا الفصل الإشكاليات المرتبطة بحسم الخلافات داخل الأسر، وما هي العوامل التي تسهم فـــي قوة النساء والرجال داخل الأسرة ومتى تظهر هذه العوامل ومتى تغيب.

بينما تشكل نهاية البحث مجموعة من الاستخلاصات والنتائج الرئيســـية ارتباطـــا بتســـاؤلات الدراســـة المركزية، والنتائج النهائية للدراسة.

الفصل الأول: الإطار النظري والمنهجي

الجزء الأول: الإطار النظري للبحث

مدخل عام

طرحت بعض النسويات أن التحديات التي تواجه النساء تتم على أربعة مستويات في الإطارين الخاص والعام داخل المؤسسات المجتمعية المختلفة، حيث تؤثر وتتأثر وضعية النساء داخل المؤسسات المجتمعية بالعوامل المختلفة نتيجة الامتدادات المتعلقة بعلاقات النوع من الأسرة إلى الدولة. تم الحديث عن أربعة مستويات: الأسرة، والمجتمع المحلي، والسوق، والدولة، وهناك أبعاد مختلفة متعلقة ومرتبطة بهذه المستويات كالبعد القانوني والإداري والإيديولوجي، حيث توضح العلاقات داخل الأسرة ارتباطا بالمجتمع المحلي والسوق والدولة، ويفسر هذا في سياق أن الأسرة وحدودها ترتبطان بالنسيج "العلاقاتي" أكثر منه مفهوماً يرتبط بالبناء المادي، فالعلاقات تمتد إلى خارج الأسرة إلى الحي إلى المجتمع المحلي ثم السوق والدولة (Agarwal, 1997)).

التوجهات النظرية المتعلقة باتخاذ القرار وإدارة المصادر على مستوى الأسرة المعيشية

تظهر الأطر النظرية في طياتها تعريفات مختلفة للأسرة المعيشية، حيث يحدد كل تعريف الأفكار الأساسية لتحليل ونقاش العلاقات داخل الأسرة المعيشية، لأن التعريف والكيفية اللذين يُنظر إلى كيان الأسرة المعيشية من خلالهما سيبنيان القاعدة الرئيسية وتوجهات الإطار العام لعملية اتخاذ القرار وإدارة المصادر داخل الأسرة المعيشية وآليات التفاعل فيما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي. وضمن هذا حاول كل إطار النظر لعلاقات النوع من خلال تحليل العملية التي يتم فيها اتخاذ القرار وإدارة المصادر، وركزت هذه الأطر النظرية على الوضع العام للأسرة وعلاقات النوع وتحليل هذه العلاقات كعملية تتم داخل الأسرة المعيشية.

حيث سيتم في هذا الجزء تناول ثلاثة أطر نظرية رئيسية تتم الاستفادة منها في الإجابة على فرضيات وتساؤلات الدراسة، من هذه النظريات:

1. النظريات الاقتصادية) New household Economic model)

تعتبر هذه النظريات بالأساس نقاش الاقتصاديين التقليديين والماركسيين الجدد كمحاولات أولية لتحليل الأسرة المعيشية ضمن المسار العام للاقتصاد. وقد اعتمد التحليل بالأساس على مفهومي الوحدة والمشترك (كميزة مركزية للأسرة المعيشية)، وهذه التوجهات تعاملت مع الأسرة المعيشية والفرد في الإطار العام كوحدة واحدة (Unitary: Household act as one)، فالاهتمام بالفرد هو نفسه الاهتمام بالأسرة فأفراد الأسرة كافة يعملون من أجل هدف واحد، وأن أي قرار يتم يكون في سياق هدفه الاستراتيجية الموحدة للأسرة، وينعكس هذا على سلوك الأفراد واهتماماتهم ((Wolf, 1997.

اعتبرت الأسرة المعيشية لدى هؤلاء المنظرين وحدة للاستهلاك والإنتاج، ومن روّاد هذا التوجه بالأساس بكير (Becker, 1981). وكانت هذه خطوة بحثية مهمة على صعيد إدخال الأسرة المعيشية إلى المسار الاقتصادي العام، حيث حدث تطور مهم مقارنة بالمفاهيم السابقة التقليدية، والتي كانت سائدة عند الماركسيين التقليديين أو النظرة التحديثية للتنمية التي انطلقت منها Bosrup. ومن أهم مفصليات هذا التوجه (النظريات الاقتصادية) اعتبار الأسرة المعيشية وحدة للاستهلاك والإنتاج والتوزيع، وأن نفع الأسرة يكون بالأساس من خلال تنظيم الأسرة المعيشية لنشاطاتها في السوق والمنزل، لمواجهة شح المصادر، حيث تجمع الأسرة المنافع والخيرات لتحقيق أقصى درجات المنفعة للأسرة ككل (Pooling income)، كذلك توزيع العوائد والفوائد أيضا على أساس التوصل إلى أقصى المنفعة والرفاه للأسرة، كما يصف هذا الإطار النظري علاقة رب الأسرة – الذي يسيطر على المصادر– مع الأبناء علاقة تجعل الابن إذا تعاون مع الأب حصل على المصادر، ويقطع عنه المصادر والمخصصات حال عدم التعاون. يقوم أفراد الأسرة بتقديم مصالح الأسرة على المصالح الفردية والشخصية، حيث إن القرارات داخل الأسرة المعيشية تعتمد على مبدأ الغيرية (Altruism)، من اجل المصلحة العامة للأسرة ككل. وهذا يعتمد بالأساس على مبدأ المنطق الاقتصادي أو العقلانية الاقتصادية وأن كل ما يجري في الأسرة هو انعكاس لما يجري في السوق، وأن القرارات تتم في هذا السياق، وليس نتيجة علاقة القوة

والسلطة بين الأفراد في عملية اتخاذ القرار وتوزيع المصادر وكيفية إدارتها، وأن الأسرة بصفتها الغيرية قادرة على حل إشكاليات التخصيص والتوزيع بالرغم من المشكلات التي تواجهها كسعر النفع التبادلي والأفضليات المختلفة التي عبرت عن مشاركة تطوعية للأفراد، والمساهم أكثر يحصل على حصص أكثر. فهذا الإطار يفسر عملية اتخاذ القرار على أساس أن التوزيع عادل ومتساوٍ بين أفراد الأسرة المعيشية، وهذا ما شكل مفهوماً جديداً عند أصحاب هذا الإطار، مفهوم الدكتاتور الصالح (Benevolent Dictator) لحل مشكلة الأفضليات والتخصيص، وهذا بالأساس لتفسير مبدأ الجمع النفعي، وهذا بصفته غيري، عند اتخاذ أي قرار يأخذ بالاعتبار كل أفضليات وخيارات الأفراد داخل الأسرة بعين الاعتبار (Kabeer,1994).

واجه هذا الإطار انتقادات عدة تمركزت بشكل أساسي بتعامله مع الأسرة المعيشية كوحدة واحدة ولا يأخذ بعين الاعتبار الاختلافات بين الأفراد وإمكانية الوصول إلى المصادر حسب العمر والجنس، وأن كل الأفراد يشاركون باتخاذ القرار بشكل متساوٍ، وليس بناء على القوة والسلطة المتوفرة للأفراد.

وبالنسبة للدكتاتور الصالح فهو لا يمثل دائما مصالح النساء أو حتى الأفراد الآخرين خصوصا أنه لا يعلم ويعمل بتفاصيل الحياة اليومية داخل الأسرة المعيشية. ولا يفسر هذا الإطار طبيعة وكيفية وآليات اتخاذ القرار داخل الأسرة المعيشية إلا ضمن السياقات التي طرحها وبشكل غير متعمق (الغيرية، الدكتاتور العادل)، بل يفسر هذا الإطار كل العمليات داخل الأسرة بسياق اقتصادي–مادي(Wolf, 1997.Kabeer,1994).

2. **النظريات الاقتصادية – الاجتماعية) Corporative model)**

ينحدر هذا الإطار النظري من جذور اقتصادية مع محاولته دمج قضايا متعلقة بالفروقات وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين النساء والرجال، حيث من الصعب ملاحظتها أو رؤيتها بمعزل عن بنى مفاهيمية وقواعد معلوماتية، فالعمليات الإنتاجية تتطلب نشاطات تتم داخل وخارج المنزل في كل المجتمعات بغض النظر عن كون هذه المجتمعات تقليدية أو متطورة، فالعلاقات بين الرجل والمرأة داخل الأسر تتأثر بكيف ينظر أو تتغير هذه النشاطات التي تساند وتدعم بعضها البعض، وتحدد موقع كل من المرأة والرجل من خلال أنماط ونوعية النشاطات القائمة. وتحسُّن وضع الأسرة يعتمد على مجموعة النشاطات الإنتاجية، ولكن التوصل إلى وضع اقتصادي مزدهر للأسرة يؤثر على نمط العلاقات وتقسيم العمل داخل الأسرة على أساس الجنس. وهذا يدخل في عملية ذات شقين: التعاون وهو تجميع كل ما هو متوفر لدى الأفراد. والصراع وهو تقسيم المتوفر بينهم. ارتكز هذا التوجه على تطوير مفاهيم جديدة وبلورة أسس جديدة للتحليل والنقاش، حيث يحلل هذا الإطار العلاقات بين الأفراد داخل الأسرة بدخولهم في علاقات تعاون وتعاقد ضمني، يحدد من خلالها القوانين والقواعد المختلفة التي يتم من خلالها بناء القرارات المختلفة على أساس التفاوض، وهذه المقدرة تتحدد من خلال عوامل مادية تتضمن العمل والأجر في السوق والتمييز على أساس النوع في السوق والملكية الشخصية، والإدخارات والقوانين التي تحكم الزواج والثروة، وهذا يشكل الظروف والإمكانيات المتاحة التي تؤثر على التعاون وآليات اتخاذ القرار، وتخصيص المصادر وتخلق القوة في إطار الأسرة المعيشية، التي تؤثر على حيثيات القرارات المختلفة(Threat point). ويركز هذا الإطار على أن الحل – دائماً – ينبع في تشخيص المشكلة من خلال التفريق بين ما يراه الأفراد وما يراه الآخرون من مصالح، ويتبنى هذا الإطار تحليل العلاقات داخل الأسرة وديناميات اتخاذ القرار من خلال النظر إلى أن السلع يستهلكها الفرد وليس الأسرة، وأن الممتلكات يمتلكها كل فرد وليس الأسرة، هذا ما يدخل الأطفال (صغار العمر)، ومعظم النساء بقيمة الصفر –إن جاز

التعبير– وان العوامل المؤثرة ترتبط بتقسيم العمل وتوزيع المصادر وأنماط الملكية وإمكانيات الإنتاج وتنظيم وترتيبات السوق.

ويرفض هذا الإطار مفهوم الدكتاتور الصالح، من زاوية أن عملية اتخاذ القرار وتوزيع الموارد تتم بناء على التفاوض وليس بناء على قرار الأسرة بالتوحد مع الدكتاتور الصالح، وكأن خيارات ومصالح الأفراد تلتقي جميعها ومصالح رَب الأسرة (العادل والغيري).

ومن الرواد الرئيسيين لهذا الإطار أمارتيا سن (Amartya Sen،1990)، حيث قام سن بتحليل العلاقات بناء على الربط بين الأبعاد الشخصية والاجتماعية، والاقتصادية وبالتوزيع والتقسيم في العمل داخل الأسرة المعيشية. ويعتقد Sen كذلك أن عملية اتخاذ القرار تتخطى التعاون والصراع لتكون المشكلة الرئيسية في التفاوض، حيث يسعى الأفراد في الأسرة المعيشية دائما إلى القفز على عقبة عدم التواصل وفقدان الإمكانيات للتعاون، لأن التوصل إلى تعاون يُحدد من خلال التفاوض وإبعاد احتمالية حصول انهيار أو انكسار داخل الأسرة المعيشية (breakdown position)، لأن الرجل والمرأة داخل الأسرة المعيشية يفضلان خيار التعاون والتواصل على خيار الصراع والانهيار(breakdown). ولم ينف سن مفهوم تجميع الدخول (Income Pooling) كأساس للتعاون بين أفراد الأسرة. كما قام سن بالإجابة على ماهية العوامل المؤثرة على قوة التفاوض داخل الأسرة المعيشية، حيث طرح أن أكثر العوامل التي تؤثر على قوة المرأة التفاوضية مرتبطة بالأدوار داخل المنزل (تقسيم العمل وتوزيع المصادر)، وفي السوق من خلال (أنماط الملكية وإمكانيات الإنتاج وتنظيم وترتيبات السوق). فحصول المرأة على عمل منتج خارج الأسرة يزيد الممتلكات التي بحوزتها داخل الأسرة، وتحسن في وضعها التفاوضي ويعزز من حقوقها داخل المنزل ومن وقوة عملها في السوق، ورؤية أفضل لذاتها ووضعها ورفاهيتها، كل هذا يزيد من فاعليتها ويمنحها قدرة أفضل على التفاوض، و يمنحها ذلك بصورة عملية فرصاً أقوى في عملية اتخاذ القرار. كما يضيف هذا الإطار مفهوم الشرعية في سياق العلاقات داخل الأسرة والتوزيع للدخول والممتلكات والذي يحل

محل القوانين التي تضعها الدولة، وهذا مرتبط بالترتيبات الاجتماعية مع أن هذه الشرعية المكتسبة تؤدي إلى عدم المساواة، إلا أنها مشتركة بين أطراف التفاوض. كما يطرح Sen مفهوم المساهمات الفعلية والمساهمات المنظورة من خلال التفريق بين هذه المساهمات كما يراها الأفراد والمساهمات الحقيقية من فكرة من يساهم بماذا في عملية الإنتاج، حيث تؤثر هذه المساهمات –كما يراها الأفراد– على عملية التفاوض في صالح الفرد الذي يرى مساهمته بأهمية أكبر مقارنة بمساهمة الآخرين.

شكل هذا الإطار من خلال مطورّه Sen نقلة نوعية في تحليل العلاقات على أساس نوعي (النوع الاجتماعي) بتعزيزه عملية الربط بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية وعملية توزيع المصادر وإدارتها وعملية اتخاذ القرار، وهذا ما أسس للربط بين الأبعاد الشخصية والاجتماعية وعملية التقسيم والتوزيع في الأدوار والمصادر.

كما واجه هذا الإطار انتقادات متعلقة بفكرة التعاقد المفروض والملزم بين الأفراد داخل الأسرة، وأنهم (الأفراد) متساوون في المقدرة على التفاوض وإمكانية تحسين التفاوض دائما باتجاه التعاون. لكن، ترى النظريات النسوية أن عدم التعاون كحل هو الذي يحدد النتيجة الفعلية، بينما يرى Sen في التفاوض نهاية للتعاون وليس الصراع والانهيار، لأنه خيار غير مقبول داخل الأسرة المعيشية، فمحصلة أو نتيجة التفاوض هي الأفضل من خلال التعاون. كما أن إطار Sen يُخضع الرجل والمرأة لنفس قوانين التفاوض بنفس الشكل، وهذا غير صحيح، نتيجة للتفاوت في الفرص والمصادر والإمكانيات الاجتماعية والاقتصادية بين الرجال والنساء داخل الأسرة (Wolf, 1997.Kabeer,1994).

3. النظرية النسوية والنوع الاجتماعي (Feminist and Gender Theory):

مدخل

ترتكز هذه النظرية في تحليلها لمفهوم النوع الاجتماعي بارتباطه بشكل رئيسي على دراسة العلاقات المتداخلة ما بين الرجل والمرأة في سياق علاقات النوع، حيث تتأثر هذه العلاقات بعوامل مختلفة

اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية عن طريق تأثيرها على قيمة العمل في الأدوار الإنجابية والإنتاجية والمجتمعية، التي يقوم بها كل من المرأة والرجل(يونيفم، 2000). كما عُرف النوع الاجتماعي من قبل النسويات العربيات على أنه: اختلاف الأدوار (الحقوق، الواجبات، الالتزامات) والعلاقات والمسؤوليات والصور ومكانة المرأة والرجل التي تم تحديدها اجتماعيا وثقافيا عبر التطور التاريخي لمجتمع ما وكلها قابلة للتغيير" (كوثر، 1995).

ترتكز بعض الباحثات النسويات –Kabeer وغيرها– في التحليل باعتبار أن الأسرة المعيشية لا تفكر ولا تقرر، بل المقرر هو أحد أفرادها الذي يتمتع عادة بالقوة والسلطة لتنفيذ القرارات التي يتخذها، ويعمل على إدارة وتوزيع المصادر وتقسيم الأدوار بناء على السلطة "القوة" التي يمتلكها، ولتفسير هذه الظواهر يجب دراسة وتحليل الأسرة بتفكيك كل العناصر والقضايا المختلفة في سياقها. وبهذا ينظر للأسرة المعيشية من خلال جانبين رئيسيين: المؤسساتي والاقتصادي، حيث تتكون الأسرة المعيشية من مجموعة علاقات يتم من خلالها تنظيم النشاطات الإنجابية في داخل الأسرة أما اقتصاديات الأسرة فتتضمن مجموعة من العلاقات والقواعد والقوانين والممارسات التي تحكم باقي العلاقات الإنتاجية (Kabeer,1994).

وتنطلق Kabeer وغيرها برؤية نقدية للأطر الاقتصادية وللتوجهات الاجتماعية والاقتصادية –التي ذكرت سابقا–، حيث تعتبر وزميلاتها أن فكرة التعاون مطلوبة داخل الأسرة وبين أفرادها، ولكن لا نستطيع أن نفسر الاعتماد المتبادل داخل الأسرة على أنه تعاون، فعدم التعاون والتعاون كلاهما تعبير عن تفاعل أفراد الأسرة في سياق علاقاتهم في آليات اتخاذ القرار وتوزيع المصادر والموارد والأدوار، وبالأساس أطر عدم التعاون تحلل الاختلاف بين أفراد الأسرة في الافضليات والخيارات والأذواق، وأهم القرارات المختلفة المتعلقة بهم وبالأسرة المعيشية بشكل عام. وبالأساس هناك أطر تتوسط التعاون وعدم التعاون مثل: المساومة والصراع في اتخاذ القرار، والغيرية تقابلها الأنانية والدكتاتور الصالح يقابله دكتاتور ظالم. (Kabeer1994,Wolf,1997,Moser,1993).

ومن خلال تناول النظرية النسوية والنوع الاجتماعي والعلاقات المتداخلة ما بين الرجل والمرأة داخل الأسرة، نجد أن بعض الباحثات النسويات تطرقت إلى عدة مفاهيم جديدة، ارتأينا عرضها وتحليلها، وذلك لأهمية تلك المفاهيم في تصنيف القضايا الرئيسية المؤثرة على العلاقات الأسرة وسيتم الاستفادة منها في تحليل الدراسة بشكل عام، منها:

أولا: المشاركة الاقتصادية والملكية للنساء

تخلص Kabeer إلى أن عمل النساء يقوّي من مركزهن وقدرتهن على التفاوض، وكلما زادت سيطرة النساء على عوائد إنتاجهن تزيد من استقلاليتهن وامتلاكهن للقرار، وإذا فرض على النساء الالتزام بالبيت وأخذ عمل مأجور من داخل البيت، فهذا لا يساعد، لان العمل خارج المنزل يساعدهنّ على الانضمام إلى شبكات الأمان والدعم من خارج المنزل، وإنشاء علاقات من خارج الأسرة، حيث تستطيع النساء التفاوض على الأجر، لأن الأجر مصدر مهم للعائلة. وتؤكد النسويات أن العمل مهم إذا كان مرئيا ومثمرا اقتصاديا (الدخل)، حيث يقوي النساء في عملية القرارات والتفاوض وإدارة المصادر وتوزيعها بشكل أكثر عدلا وتساويا، كما يعزز ذلك إعادة تقسيم الأدوار داخل المنزل بشكل أكثر توازناً. (Kabeer,1994).

كما تبرز لدى Agarwal أهمية الملكية في تمكين النساء ولكن الملكية بحد ذاتها غير كافية، فلا بد من القدرة على التصرف في الملكية التي بحوزتها (Control)، والقدرة على التصرف بحاجة إلى الاعتراف القانوني بالملكية يرافقه اعتراف عرفي (اجتماعي) بملكية النساء (Legal vs. Customary)، مع أهمية أن ترافق الملكية السيطرة والقدرة على التصرف. فسيطرة الزوجة على الملكية مع زوجها غير كافية، بل لا بد من سيطرة النساء التي تؤدي وتقود إلى التقوية والتمكين في اتخاذ القرارات والسيطرة على المصادر والموارد (Agarwal,1997).

وتستعرض هذه النظريات أن تقسيم العمل يتـــم علـــى أســـاس النـــوع (GENDER DIVISION LABOR)، فعمل النساء ما زال امتدادا لدور المرأة المنزلي، وهو الأقل ثمنا وقيمة، وإذا دخلت النساء سوق العمل الإنتاجي يكون عملاً غير مستدام في الغالب وموسمياً، ونمطيـــاً (Domestic Labour)، فالعبء المرتبط بالمنزل ورعاية الأطفال متمثل بمسؤوليات النساء وهذا يعمل على الحد من المشـــاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنساء. وان تحسين مكانة المرأة اقتصاديا يساهم في تعزيـــز دورهـــا بشكل أكبر ومستقل داخل الأسرة (Moser,1993).

كذلك تظهر النظريات أن الأفراد غير متساوين في الدخول إلى التفاوض والمعرفة والحصول على المصادر (Voice، الحق في الدخول إلى التفاوض والإمكانية والقدرة، Exit، الحق والإمكانية في الوصول إلى البدائل) وهذا يؤثر على سلطة وقوة الأفراد في اتخاذ القرار وإدارتهم للمصادر، وهناك عوامل عديدة تحدد إمكانيات الأفراد في الدخول إلى التفاوض والإمكانية والقدرة في الوصول إلى البدائل الممكنة في اتخاذ القرار وتوزيع المصادر ومن أهمها العوامل المادية من خلال المشاركة الاقتصادية والعمل والمساهمة في الدخل (Katz, 1997).

ثانيا: إدارة المصادر والعوامل المؤثرة بها

وفيما يتعلق بإدارة المصادر تحدثت Young حول أربعة أنماط لإدارة موازنة الأسرة ومصادرها (Resource management). أولا: نمط الدخل الكامل والذي يتم من خلاله تجميع المصادر والدخل الرئيسي مع الإداري، في النهاية يتم الصرف حسب الاحتياجات اليومية، غالبا تكون الزوجة هي ربة البيت والمسؤولة في هذا المجال، ولكن تبقى عليها قيود من خلال محدودية الميزانية، وهذا البند مرتبط بأسرة تكون الزوجة غير عاملة. ثانيا: نظام تخصيص الحصص، حيث يتم تقسيم الدخل إلى عدة حصص، حصة أساسية على الفواتير، حصة الطعام والمصروف الأسبوعي (وهذا مرتبط بالزوجة)، والحصة الثالثة مصاريف شخصية للزوج وهذا الدخل أيضا مرتبط بأسرة تكون الزوجة غير عاملة. ثالثا: الإدارة المشتركة وتكون من خلال تجميع جميع الدخول والمصادر، حيث يعرف كل من أفراد

الأسرة احتياجاته من الدخل التجميعي. رابعا: الإدارة المستقلة حيث يقوم كل من الزوج والزوجة بتجميع منفصل لدخله ولكن تكون عملية الصرف مشتركة، وتبقى السيطرة منفصلة لكل من الزوج والزوجة على دخله. وتتأثر عملية اتخاذ القرار بأنواع الدخول بالإضافة إلى مستويات الدخل ومصدرها(Young, 1992).

ثالثا: العوامل المعنوية (الإيديولوجية)

تشكل تركيبة الأسرة المعيشية تأثيراً مباشراً على حياة النساء، من خلال الأعراف والقواعد الاجتماعية السائدة داخل الأسرة، كما تشكل الاختلافات بين الأفراد داخل الأسرة على أساس العمر والنوع اختلافا آخر، فتصاغ علاقات القوة داخل الأسرة من خلال التأثر بالعوامل المعنوية (الشخصية، العمر، الأعراف الاجتماعية، النوع، العرق...الخ) على توزيع المصادر وعملية اتخاذ القرار والدور الإنجابي داخل الأسرة من خلال التأثر وبدرجات متفاوتة في الأعراف والقيم والقواعد الاجتماعية (Social Norms)، كذلك تشكل العوامل وشبكات العلاقات المتعلقة بالزواج والأبوة أدوارا داعمة أو سلبية للعلاقات داخل الأسرة ارتباطا بعملية اتخاذ القرار. (Moser,1993, Katz,1997, Agarwal,1997). وتطرقت Kabeer إلى أن هناك عوامل وعلاقات داخل الأسرة وخارجها تتفاعل لتشكل بيئة للرجال والنساء، وبوجود بعض الأنظمة الأسرية المغلقة ويوجد بها تقسيم عمل حاد يصبح من الصعب وصول النساء إلى علاقات خارج الأسرة، وأن تقسيم العمل في المنزل يكون على أساس الجنس، حيث يعكس هذا التقسيم خصائص اجتماعية تؤثر على عملية التوازن لصالح الرجال. (Kabeer,1994).

كما تتبع النساء استراتيجيات في ضمان وتأمين حياتها من خلال تأييد وكسب الرجل وحمايته سواء في نطاق الأسرة أو خارجها (العائلة)، ويسود بشكل رئيسي توجه الخضوع والتأقلم والتضحية في عملية اتخاذ القرار وتوزيع المصادر، وتقبل النساء هذا التمييز ضدهن، والذي يتقاطع مع العمر والجنس ودورة الحياة من أجل ضمان على المدى البعيد. فتفضيل النساء للأبناء الذكور هو استثمار مستقبلي، وأن اختيار النساء لقضاء وقت أطول مع الأطفال ناتج عن الإيثار الأمومي لتقديم توازن واستثمار مستقبلي أكبر

لصالح النساء داخل الأسرة. كما يعزز عمل النساء وخروجهن من الإطار الخاص شبكة علاقات خارجية داعمة لهن، سواء كانت هذه الشبكة رسمية أو غير رسمية (Kabeer,1994).

كما تطرقت Kabeer إلى أن النساء يستخدمن طرقاً ووسائل مخفية للتعبير عن عدم الرضا والصراع من خلال إقامة تحالفات مع أشخاص يثقن بهم من داخل الأسرة أو محيطها (العائلة) من أجل ضمان الحصول على مصادر، وهذا يكون عند النساء ذوات الخيارات الضعيفة خارج الأسرة (Kabeer,1994).

كما أن النظرة للذات (تذويت) رؤية الأفراد لقيمهم ومصادرهم تختلف من فرد إلى آخر وهذا يعزز من القدرة والإمكانية في المساهمة في عملية القرار وتوزيع المصادر وإعادة تقسيم العمل المنزلي بشكل متساوٍ، فتعزيز النظرة الايجابية للنساء يزيد من مشاركتها ومساهمتها في عملية اتخاذ القرار، وتؤثر النظرة السلبية للذات على الحد من المشاركة والمساهمة في القضايا المختلفة داخل الأسرة (Katz, 1997).

رابعا: ثنائية العام والخاص

اعتبرت بعض النسويات أن الحيز الاجتماعي مقسم ثنائيا إلى مجالين: المجال العام (Public Sphere) وهو يرتبط بشكل رئيسي بالرجال، والمجال الخاص (Private Sphere) حيث يرتبط بالنساء، وهذه الثنائية ترتبط بالبناء الثقافي والاجتماعي في تنظيمها للعلاقة بين الجنسين، يتم تعريف الخاص على أنه: "مؤسسات صغيرة وأشكال نشاطية منظمة مباشرة حول امرأة أو أكثر وأولادهن"، بينما يتم تعريف العام: "بأنه، فعاليات، مؤسسات وشراكات، تنظم، وتصنف جماعات الأمهات – الأولاد". (Rosaldo, 1974)

وفي السياق العربي استخدمت بعض النسويات ثنائية العام والخاص لفهم مكانة المرأة في العالم الإسلامي، باعتبار عالم الأمة (عالم القوة والدين) مجال الرجال العام (الذكورة)، مقابل العالم الخاص

البيتي –عالم البيت هو عالم الجنس والعائلة– باعتباره حيز النساء (الأنوثة). وهذان المجالان يحددان من يملك القوة ومن يقود ومن يسيطر داخل الأسرة وخارجها (المرنيسي، 2001).

كما أن إبقاء النساء في الخاص يعمل على إضعافهن، بينما انتقال النساء من الخاص إلى العام ومشاركتهن الاقتصادية والسياسية تساهم في قوة النساء في المجال الخاص، ويشير معظم هذه النظريات إلى أن النساء يتم إبقاؤهن في المجال الخاص، وتحدد السلطة القائمة داخل الأسرة علاقة الخاص بالعام (Waylen, 1998).

اعتمد التعامل مع المجالين العام والخاص على تحليل الدور الثلاثي للنساء (Triple Roles): الدور الإنجابي، والدور الإنتاجي والدور المجتمعي، وهذه الأدوار مرتبطة ببعضها إلى جانب ارتباطها بسياق الدور الإنجابي (المجال الخاص)، من خلال رعاية الأطفال والأعمال المنزلية وهذا ينعكس في الأدوار الأخرى للنساء، وهذه الأدوار غير مقيمة وليست ذات قيمة، وتبقى الأدوار والمشاركة الأخرى للنساء دونية سواء في الجانب الإنتاجي أو المجتمعي، فدورها في المجال الخاص امتداد لدورها في المجال العام. بينما تمركز دور الرجال بشكل رئيسي في المجالين الإنتاجي والمجتمعي (المجال العام)، وغابت مشاركته عن المجال الإنجابي (الخاص) وإذا كانت هناك مشاركة للرجال في هذا المجال تبقى محدودة وشكلية. وأن عملية توزيع الموارد والمصادر داخل الأسرة وامتلاك السلطة ترتبط بهذه الأدوار وبالقدرة على التحكم بمختلف العمليات داخل الأسرة(Moser, 1993).

النوع الاجتماعي كرؤية جديدة

من جانبها رأت نظريات النوع الاجتماعي بضرورة إعادة التفكير في عملية اتخـــاذ القـــرار وتوزيـــع المصادر في الأسرة في سياق النظريات السابقة، فالتعاون مطلوب، ولكن لا نستطيع أن نفسر الاعتمـــاد المتبادل على أنه تعاون – درجة معينة من التعاون– ضروري لبقاء الأسرة متماسكة وعدم التعاون يؤدي إلى كسرها، ولكن السؤال الرئيس كيف يحصل الصراع داخل الأسرة، ولماذا؟ تأتي الإجابة علـــى هـــذا السؤال في أن وضعيتي الرجل والمرأة مختلفتان من حيث المسؤوليات وتقسيم العمل والأدوار وتوزيـــع

المصادر، ولكل منهما أولويات وافضليات تختلف عن الآخر في عملية الإنتاج والتوزيع، ولأن الأسرة ينظر إليها على أنها المكان الرئيسي لتقليل المخاطر المحدقة بأفرادها تتم معالجة و/أو إدارة الصراع، والإدارة هذه تكون بإنهائه أو السيطرة عليه أو جعله يبرز بشكل أكثر وضوحا. يوجد هناك عوامل وعلاقات تتفاعل وتتشكل داخل الأسرة وخارجها بيئة الخطر على إمكانيات ومصادر الرجال والنساء، ففي الأسر التي تتم فيها الإدارة بشكل توزيعي وليس مركزياً يدلل على أن لدى النساء مصادر في الأسرة وعلاقات خارج إطار الأسرة، وهذا ما يحدد عقاباً أقل في حال عبرت النساء عن الصراع بشكل صريح. كما أن التعاون يُعزى من خلال فرضه وإجبار النساء عليه، وهذا نابع في الأسر التابعة للنظام البطريركي. **وبذلك** لا تفضل النسويات إطاراً على آخر في تفسير العلاقات وعملية اتخاذ القرار فهناك إمكانيات لأن يحدث غيرية، ومساومة، وتعاون، وصراع، في إطار الأسرة الواحدة عند اتخاذ قرارات مختلفة.

وخلاصة القول تشير الأدبيات النسوية المؤطرة بمفهوم النوع الاجتماعي أن العلاقات وعملية اتخاذ القرار داخل الأسرة الواحدة تتمثل بكافة الإمكانيات من خلال حدوث صراع وتعاون وغيرية ومساومة، كما تمتد العلاقات والعوامل المؤثرة في ذلك بامتداد حدود الأسرة إلى الحي إلى خارج حدودها التقليدية. وترى التوجهات النسوية أن علاقات القوة وعملية اتخاذ القرار وإدارة المصادر وتوزيعها داخل الأسرة تتأثر بالعلاقات والقواعد والقوانين والأنظمة سواء كانت مادية أو أيديولوجية.

الأدبيات حول المجتمعات العربية

أ. التوجهات الاجتماعية (البطريركية "الأبوية")

على صعيد التوجهات الاجتماعية تناول بعض علماء الاجتماع مفهوم البطريركية (الأبوية) والسلطة داخل المجتمعات العربية من خلال التركيز على أيديولوجية العائلة، وتمركزت هذه الأدبيات في تناول العلاقة بين الرجال والنساء في السياق العائلي العام. وناقشت دراسات لبعض علماء الاجتماع العرب البحث في قضايا المرأة والرجل في سياق ديني وثقافي دون الواقع الاقتصادي والاجتماعي، وهو من

الأخطاء المنهجية السائدة، حيث تلعب عوامل كثيرة الى جانب العامل الثقافي مثل العامل الاجتماعي ونمط الإنتاج ودور الدولة والمؤسسات الأخرى (منها الدينية) دوراً في إنتاج التفاوت واللامساواة بين الجنسين، ولفهم واقع المرأة العربية لا بد من منهج ديناميكي اجتماعي ينظر إلى النظام العام من توزيع العمل والإنتاج والمشاركة في البنى الاجتماعية كمتغيرات رئيسية، والثقافة من دين وعادات وتقاليد ومتغيرات وسطية وأدوات سلطوية مهيمنة تنتج المكانة الدونية للمرأة العربية (بركات، 2004).

وفي هذا السياق تعتبر العائلة نواة التنظيم الاجتماعي البطريركي (الأبوي). وهي تشكل وحدة اجتماعية إنتاجية، تتمركز السلطة والقوة والمسؤوليات الرئيسية بيد الرجل (الأب) في نطاق هرمي، وفي سياق ذلك الواقع للأسرة العربية يتم توزيع المصادر وتقسيم العمل والأدوار على أساس الجنس والعمر، فالنساء وصغار العمر بدونيتهم يبنون أساس العائلة الأبوية في المجتمعات العربية. ويسود داخل هذه الأسر زواج الأقارب وتعدد الزوجات وزواج النساء باعتباره شأناً عائلياً (بركات، 2004).

كما يعتبر بعض علماء الاجتماع العرب المجتمعات العربية مجتمعات بطريركية "أبوية"، حيث يفرض هذا النظام تركيبا اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا في بنية العلاقات داخل المجتمع مجاله العام وداخل الأسرة بمجاله الخاص. حيث يعزز هذا النظام الإرادة والسلطة الأبوية للرجل "الأب" داخل العائلة من خلال هيمنته على الموارد والقرارات، وان هذه السيطرة الأبوية تشكل المحور الذي تنتظم حوله العائلة إذ إن العلاقة بين الأب وأبنائه علاقة هرمية فإرادته المطلقة يتم التعبير عنها بالإجماع القسري الذي يقوم على التسلط من جهة والخضوع من جهة أخرى (شرابي، 1987). ولا يعترف المجتمع الأبوي على وجه العموم بدور النساء إلا في المواقع المقبولة اجتماعيا، وفي إطار حدود معينة يجب على النساء عدم الخروج عنها، كما عزز هذا النمط مستوى معيناً من العلاقات داخل الأسرة كان تأثيرها الأكبر على النساء، حيث أدى إلى تفاوت في الفرص وعدم توازن في العلاقات والأدوار فعلى صعيد الأسرة سيطر الرجل على موارد الإنتاج ومصادر السلطة وبالتالي سيطرة الرجل على المرأة في مراكز صنع القرار. وامتد هذا النمط إلى التفرقة في التربية بين الولد والبنت، فكل منهما مهيأ للقيام بدور محدد ومخصص لا

يسمح بالتعاون والمشاركة، ويؤثر هذا النمط على دور كل منهما خـــارج المنـــزل وداخلـــه. ورغـــم التحولات والتحديث في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية فإن النمط القرابي والسلطة الأبوية ترتكز علـــى العائلة الممتدة، وأن التطورات التي حدثت ليست سوى نظام أبوي حديث "أبوية مستحدثة". ولكن يصـــف بعض المحللين أن هذا التحول شكلي نحو الأسرة النووية، ولكن لم يحدث تغييـــر جـــذري فـــي البنيـــة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للأسرة (شرابي، 1992).

ب. التوجهات النسوية حول الأسرة العربية

لقد تناولت بعض الباحثات النسويات (هودفار وغيرها) الأسرة العربية والعلاقات داخلهـــا بســـياق شمولي، حيث تحدثت الدراسات المختلفة حول ضرورة تحليل الأسرة من خلال تفكيك كل العناصر والقضايا والآليات لديناميكيات العلاقة بين الرجال والنساء داخلها، ليتم فهم ما يدور فـــي ســـياقاتها المختلفة.

كما تطرق بعضها إلى أن مفهوم النظام الأبوي (البطريركي) تعرض إلى تحولات خلال العقد الأخيـــر، وهذه التغيرات ارتبطت بشكل أساسي بخروج المرأة للعمل وزيادة فرص التعليم أمام النســـاء، بجـــانب موجات الهجرات سواء على الصعيد الداخلي لنفس البلد أو على الصعيد الخارجي، بجانب التغيرات التي تركها التغير العالمي (العولمة) على بعض العادات والقيم للعائلة العربية. ورافق هذا التغيـــر تغيـــرات مفاهيمية مرتبطة بالمرأة جراء خروجها للعمل والتعليم واحتكاكها المباشر بالمجتمع الرجـــولي (تركـــي وزريق، 1994).

ومن أهم الدراسات النوعية حول قضايا النوع داخل الأسرة العربية، دراسة حول المجتمع العربي مـــن خلال دراسة الأسرة المصرية، وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الأسرة تلعب دورا حيويا ومهمـــا كدور الوسيط في العلاقات بين الأفراد والمجتمعات المحلية والسوق والدولة، وهي المؤسسة التي تشجع على الاعتماد المتبادل بين البنى الاقتصادية والاجتماعيـــة والسياســـية الرســـمية وغيـــر الرســـمية. (Sigerman & Hoodfar, 1996).

إن التصرفات والطرق التي يتبعها الرجال والنساء داخل الأسر من أجل تكييف وتحسين ظروفهم الفردية هي عديدة ومتنوعة، فأحياناً يعملون بشكل جماعي من أجل تحقيق أهداف مشـــتركة، وأحيانـــاً أخـــرى يتنافسون مع الآخرين على الحصول على مصادر محدودة. وإحدى الطرق الاستراتيجية المتبعة "للتكيف" يمكن أن تكون شكلاً من أشكال المقاومة لأنظمة القوى والسيطرة والهيمنة رغم صعوبة التعرف علـــى هذا الشكل من المقاومة ولا وجود لأي توثيق في هذا الإطار، مع أهميتها للغاية في صراع البشـــر مـــن أجل دعم وتجسيد ونقل علاقات القوة والهيمنة في مجتمعهم. وكما قال بعض علماء الاجتماع: "إن أساس صراع الطبقات..... هو صراع للاستيلاء على العمل، الإنتاج، الملكية والضرائب. ومواضيع "الخبز والزبدة" هي جوهر مقاومة وسياسة الطبقات الدنيا." إن الرجال والنساء في القاهرة مشغولون جداً بهـــذه المواضيع، أي كسب لقمة العيش، حتى أنها في بعض الأحيان تستحوذ عليهم بشكل كبير. إنه صراع من أجل تلبية الحاجات الفردية والجماعية ضمن إطار اجتماعي، واقتصادي وسياسي محدد في القاهرة وفي فترة مفصلية في تاريخها (Sigerman & Hoodfar, 1996).

وقد تطرقت الدراسة إلى نقد للتحليل الاقتصادي التقليدي، حيث بالغ هذا التوجه في التركيز والتشديد على دور الأموال النقدية على حساب أشكال أخرى من المساهمات المادية عند الأســـرة، وترتكـــز المعـــايير والتوجهات الدينية (الإسلامية) والمعايير القائمة على أساس النوع في الأسرة المصرية إلـــى أن يكـــون الذكر/الزوج/الأب هو المعيل الرئيس للعائلة مالياً. أما المرأة، فتقتصر مساهمتها في إطار منزلها. ومنذ عهد عبد الناصر، وعندما ازدادت تكاليف الرفاهية الاجتماعية بشكل دراماتيكي، اضطرت المـــرأة إلـــى دخول معترك العمل العام بالإضافة إلى الخدمات الأساسية في بيتها. وكنتيجة لعملية التجـــارة الحديثـــة وتقليص الإعانات المالية والخدمات الحكومية، فقدت المرأة العديد من مهامها المحليـــة لصـــالح ســـوق العمل، وهو الذي أدى إلى زيادة حاجة الأسرة إلى النقود. ونظراً لأن منظومة الحياة الأسرية أو فـــرص سوق العمل لم تكن ملائمة أو متقبلة لرفع قدرة النساء على كسب النقود، فإن اعتمادهن على أزواجهـــن أصبح أكبر وهو ما عززه أيديولوجية السوق المتنامية، التي ركزت على الأموال النقدية كشـــكل وحيـــد

ومصدر وحيد للدخل، وهو ما يخلخل ميزان القوى لصالح الرجال بشكل أكبر، الذين بدورهم يستطيعون التحكم بأموال نقدية أكثر (Hoodfar, 1996).

كما تطرقت MacLeod إلى العلاقة بين الإسلام والأيديولوجيات القائمة على علاقات تقليدية بين النساء والرجال، وأدوار وبصمات المرأة في العائلة والتغيير الاجتماعي. إن الركود الأخير في رواتب الحكومة والارتفاع الملحوظ في تكاليف المعيشة داخل القاهرة قد أدى إلى خلق مشاكل جديدة للمرأة. وتقترح الافتراضات القديمة حول العلاقة بين عمل المرأة، والتطور، وتحرر المرأة أن العمل خارج إطار المنزل سوف يؤدي إلى اكتساب قوة أكبر واستقلالية أعمق للنساء. إلا أن دراسة لحالة امرأة من طبقة ذوي الدخل المتدني وتعمل في مؤسسة حكومية أفادت أن النساء كلما عملن، كلما خسرن أكثر من نفوذهن، وسلطتهن وتأثيرهن (MacLeod,1996)[2].

وارتباطا بآثار الموجة القوية لهجرة اليد العاملة المصرية إلى الدول العربية، والتي بدأت تتسع مع الثورة النفطية في دول الخليج عام 1973. كما هو معروف فإن الرجال هم الذين يهاجرون عادة، نتيجة لذلك، أصبح هناك عدد متزايد من النساء اللاتي يتحملن فيها مسؤولية الأسرة بشكل فعلي في القاهرة وأيضاً في المدن الأخرى. وقد أدت هذه الظاهرة إلى بروز العديد من التساؤلات حول تبعات الهجرة على تقسيم العمل الأسري المبني على النوع الاجتماعي، أيديولوجية النوع السائدة، والعائلة والعلاقات الأبوية (Hoodfar, 1996).

وفي إطار الحكم السلطوي في مصر، حيث يتم التحكم والسيطرة بشكل خانق على المنظومة السياسية وسياسات المعارضة رغم المظاهر الخداعة المنادية بالتعددية والحرية، تشير الدراسة إلى أن الرجال والنساء من ذوي الدخل المتدني يتم إقصاؤهم من الميدان الرسمي والسياسي. ولكن مع ذلك لا يعني هذا أنهم ضحايا الكبت والقمع، لا مبالين أو معدومي القوة، بل استطاعوا أن ينشئوا مؤسسات وجمعيات من أجل خدمة مصالحهم والدفاع وحماية خياراتهم الأيديولوجية ومعاييرهم الاجتماعية المناسبة لهم. يستخدم

---

[2]. إن دراسة حالة واحدة غير قادرة على نفي الافتراضات السابقة والمتعلقة بعمل النساء

الرجال والنساء شبكات غير رسمية بناءً على الأسرة الممتدة الواسعة ومن خلال جميع مظاهر وسمات المجتمع وما بعده، من أجل تعزيز وتطوير مصالحهم الاقتصادية ومصالح العائلة الجماعية (Sigerman, 1996).

وما تبرزه الدراسات السابقة حول الأسرة العربية في القاهرة تساؤلات لقضايا برزت أكثر منها محاولة للإجابة عليها، وهذا ما يفتح أمام الأسرة المصرية في صراع التغيرات المختلفة مجالات مختلفة للتساؤلات والتي بحاجة للإجابة عليها بشكل أوضح وأعمق.

وفي دراسة أخرى أنثروبولوجية حول تصور حياة السكان في دول العالم الثالث الذين يعيشون الفقر والعوز ممثلين بأم علي ومحيطها التي تعيش في (القاهرة)، حيث تتحدث هذه الدراسة عن الأحداث اليومية، والعلاقات الإنسانية والهموم التي يتحمل أعباءها الأفراد على نحو متكرر في بيئة أقل ما توصف بأنها قذرة، غير صحية، مليئة بالخيبة والعجز.

حيث اعتمدت هذه الدراسة على رسم الواقع من خلال تجسيده في شخصية امرأة متغيرة الأشكال والألوان حول الحياة في الشوارع الخلفية للقاهرة، وهي شخصية مركزية رئيسية، تمثلت بأم علي، وباستضافة أشخاص داعمين أو مساندين: الزوج، الأطفال، الأخ، الأخت، أخت الزوج، الصديق، الصديق السابق، ضيوف المنزل، الأعداء..... الخ. إن الهدف من جمع هذه الشخوص معاً وإعطاء كل منهم صوتاً خاصاً ليس فقط لأنهم جميعاً أقرباء، بل لأنهم يشكلون طيفاً مصغراً لحياة البشر ويضع أم علي ضمن مجتمع محدد وبيئة معينة. حيث تصور هذه الدراسة صراع البشر في القاهرة ضد كل المصاعب والأمور الغريبة والانعزال من أجل عيش حياة كريمة (Wikan, 1996).

"غداً، بإذن الله" هذه الكلمات تبعث الأمل والثقة في المستقبل، وهي الرسالة التي تكررها دوماً أم علي: إنه من خلال اعتمادك على نفسك، ومساعدة نفسك، فإن الحياة ستؤتي ثمارها مثلما تريد، لكنّ التعذر بالقدر، والمصير وحتى الفقر ليس سوى طريقة لتودي بنفسك إلى الهلاك وإلى المعاناة من ذات المأساة

مراراً وتكراراً. في حين أن المرء عندما يعمل من كل قلبه وعن تصميم وعزم من أجل تحسين وضعه، فإن الفرص ستتحسن قليلاً قليلاً (حبة حبة). هذه هي فلسفة أم علي وغيرها من المصريين بأن الله يساعد الذي يساعد نفسه(Wikan, 1996).

وإحدى الصور التي تثير الإعجاب هي التزام الأمهات تجاه أولادهن، وهو الذي يحفز الأمهات والزوجات بأن يحافظن على تماسك ووحدة العائلة وتوجيه أزواجهن للعناية وتأمين مستقبل الأولاد الذين يتمتعون بالأولوية القصوى عند المصريين، ولكن هناك العديد من العوامل الأخرى التي تلعب أدوارا مختلفة، فالإسلام وضبطه للأسرة والنشاط الجنسي يعزز بشكل ما وضع المرأة كربة بيت. والإسلام أيضاً يلعب دوراً في تحريم شرب الخمر على النساء والرجال على حد سواء، وبهذا يحول دون المشاكل والأمراض المتعلقة بالإدمان على الكحول والمخدرات وما يرافقها من مشاكل اقتصادية واجتماعية. وأن الكرم وحسن الضيافة هما صفتان متأصلتان في المجتمع المصري لكنهما قد يصبحان في هذه الأيام سببا في الفشل والشعور بالخجل، بحيث يبقيان إطاراً وشكلا من أشكال العلاقات الاجتماعية في المجتمع. ومن جهة أخرى، فإن مقاومة وقوة الناس وتصميمهم على الاستمرار والحياة لا يبرئ الحكومة من تهمة ممارسة الاضطهاد والظلم والسلبية تجاه الفقراء (Wikan, 1996).

مما لا شك فيه أن الدراسات النظرية المختلفة إضافت الكثير من القضايا الحيوية للنقاش والتحليل، وبالرغم من قصور بعض التوجهات النظرية إلا أن مفهوم النوع الاجتماعي والنظرية النسوية شكلا إطاراً تحليلياً رئيسياً لفهم التداخلات المختلفة المرتبطة بالأسرة، ولكن بقيت النظريات النسوية قاصرة في الحديث عن بعض القضايا، بحيث أنها لا تميز بين أنماط القرارات المختلفة وحول المستويات المختلفة التي من الممكن أن تشارك النساء فيها، وكيف تؤدي قرارات معينة إلى قوة في السلطة من جانب، وكيف تكوِّن قرارات معينة روتينية وهي فقط تلبي احتياجات عملية للأسرة من جانب آخر، ولم تتطرق النظريات المختلفة ومنها النظريات النسوية إلى قضايا العاطفة والحب بين الرجال والنساء وفي أهميتها في إدارة الصراع أو تأجيجه داخل الأسرة.

الأدبيات المحلية

تفتقر المكتبة الفلسطينية إلى الكثير من المراجع حول الأسرة وعلاقات النوع الاجتماعي ارتباطا بالأدوار وعملية اتخاذ القرار وتوزيع المصادر، حيث اقتصرت المكتبة الفلسطينية بشكل رئيسي على دراسات مسحية (كمية) توفر بعض البيانات الإحصائية المتعلقة بعملية اتخاذ القرار وإدارة المصادر في مجالات محددة، وباستثناء بعض الدراسات بقيت الصورة التحليلية والمنهجية لهذه المسوح محدودة.

الدراسات الإحصائية

هناك كم هائل من البيانات الإحصائية حول تكوين الأسر الفلسطينية، وأعطت المؤسسات المحلية أهمية عالية للأسر الفلسطينية من خلال المسوحات العديدة، التي قامت بها وخاصة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. حيث تعرف المؤسسة الإحصائية الفلسطينية الأسرة المعيشية على أنها فرد أو مجموعة أفراد تربطهم أو لا تربطهم صلة قرابة، ويقيمون عادة في مسكن واحد أو جزء منه، ويشتركون في المأكل أو في أي وجه من ترتيبات المعيشة الأخرى.

ومن الدراسات المهمة والسباقة على صعيد العائلة الفلسطينية، تلك التي بنيت على مسح حول بعض المتغيرات في العائلة في الضفة الغربية، واعتمد المسح في بياناته على 1200 أسرة فلسطينية، وخصص جزء من المسح لقضايا السلطة وتأثيرها على اتخاذ القرار داخلها، والمسؤوليات الأساسية داخل الأسرة المرتبطة بدخل الأسرة، والعناية بالأطفال، والعمل المنزلي، وتربية الأطفال، واستقبال الناس وضيافتهم، والعلاقة مع الأقارب. وتشير النتائج أن المسؤوليات الأساسية المرتبطة بالدخل والصرف مرتبطة بالزوج، وأن مسؤوليات الزوجة الأساسية في العناية بالأطفال والعمل المنزلي، فيما يشترك الزوجان في قضايا التربية واستقبال الضيوف والعلاقة مع الأقارب مع التفاوت في صلاحيات الزوجة في هذه القضايا، ولم تختلف النتائج بالعموم عندما تتم مناقشة القضايا من خلال قناعات الزوجين على عاتق من يجب أن تقع هذه المسؤوليات. (Ata,1986).

الأسرة الفلسطينية إحصائيا

تشير الدراسات المختلفة (وخاصة الإحصائية منها) أن تغيرات حصلت على بنية الأسرة الفلسطينية، حيث أصبحت غالبية الأسر الفلسطينية أسراً نووية (78%) وأصبحت العائلة الممتدة تشكل 19%. كما بلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية 5.7 فرد. كما تبلغ نسبة الأسر التي ترأسها نساء (رئيسة الأسرة) 9%. وبلغت نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة 46%، في حين بلغت نسبة الذين أعمارهم 65 سنة فأكثر 3%.

وحول سن الزواج، بلغ متوسط العمر عند الزواج الأول للنساء 18 سنة، في حين بلغ لدى الرجال عند الزواج الأول 23 سنة. وتشير البيانات أن 28% من النساء المتزوجات أو سبق لهن الزواج متزوجات من أقارب من الدرجة الأولى وحدثت 18% من الزيجات داخل الحمولة الواحدة (الإحصاء، 2005).

أشارت النتائج الإحصائية للعام 2000 أن ثلث النساء في سن الإنجاب (15–49) لم يسبق لهن الزواج وقد بلغت نسبة النساء المتزوجات نحو 62%، فيما تساوت نسبة المطلقات والأرامل 1.4% لكل منهما. وبلغت نسب النساء اللواتي تزوجن من رجال متعددي الزوجات 4.4%.

العمل المأجور وغير المأجور

بشكل عام ما زالت الغالبية العظمى من النساء في الأراضي الفلسطينية خارج القوى العاملة، ولم تتجاوز نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة وفي أحسن الظروف 14%. ويتمركز عمل النساء المشاركات في القوى العاملة في مجالي الخدمات والزراعة بشكل رئيسي. ولا تدخل النساء الفلسطينيات سوق العمل في سن مبكرة وهذا يرتبط بشكل أساسي بضرورة حصولهن على مؤهلات علمية مناسبة، حيث يعتبر التعليم محدداً رئيسياً لحصول المرأة على عمل رسمي. ومع تمركز النساء في قطاعات محددة، أدى ذلك الى التمييز في الأجور بين الرجال والنساء، وارتفاع معدلات البطالة بين النساء، وتمركز عمل النساء بشكل رئيسي في العمل غير الرسمي، حيث تساهم النساء بحوالي 50% من إجمالي العمل غير مدفوع الأجر الموجه للسوق (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الإحصاء، سنوات مختلفة).

العمل المنزلي والرعاية الأسرية

تطرقت بعض الدراسات الإحصائية إلى العمل المنزلي ورعاية الأطفال داخل المنزل، حيث بينت هذه الإحصائيات أن هناك اختلافاً واضحاً بين أدوار النساء والرجال في العمل المنزلي ورعاية الأطفال وأفراد الأسرة الآخرين: يقضي 40% من الرجال (10 سنوات وأكثر) وقتا في إدارة المنزل والمحافظة عليه، في حين تقضي 91% من النساء لذات الفئة العمرية أوقاتا مختلفة بإدارة المنزل والمحافظة عليه. ويقضي أقل من 10% من الرجال المشتركين في الأعمال المنزلية التي تستغرق وقتا طويلا مثل الجلي والطبخ، في حين تقضي وقتا بذلك 78% من النساء.

كما تقضي النساء ثلاثة أضعاف ما يقضيه الرجال في رعاية الأطفال والمسنين، فالرجال المشاركون في هذه النشاطات يقضون ساعتين و 19 دقيقة في حين تقضي النساء المشاركات في هذه النشاطات 6 ساعات و 19 دقيقة.

كما تبين الإحصائيات أن مشاركة النساء في القوى العاملة تقلل من الوقت الذي تمضيه في العمل المنزلي إلى حد ما ويقلص الوقت الذي تمضيه في رعاية الأطفال بشكل عام، في حين تقضي النساء العاملات يوميا أربع ساعات في العمل المنزلي يقضي الرجال العاملون ساعة واحدة فقط (الجهاز المركزي للإحصاء، 2000).

القرارات في الصحة الإنجابية

وفي دراسات إحصائية أخرى متعلقة بمدى مشاركة المرأة الفلسطينية في اتخاذ القرار فيما يتعلق بالصحة الإنجابية والجنسية، تطرقت الدراسة إلى مجالات اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنجاب، والعلاقة الجنسية بين الزوجين، والتخلص من حمل غير مرغوب فيه، والزواج، وتعليم الأبناء، والعلاقات الاجتماعية مع الآخرين، وتحديد موعد الحمل، وتباعد فترات الحمل، وبينت الدراسة أن مشاركة المرأة ترتفع في اتخاذ

قرارات متعلقة بالزواج، والعلاقات الاجتماعية، ولكن هذه القرارات وسواها بقيت محكومة بمشاركة الزوج معها، وأن القرارات المركزية تبقى بالنهاية في يد الرجل(عبد الله، 1997).

الملكية والوصول إلى المصادر

كما خلص مسح حول الملكية والوصول إلى المصادر وسبل اتخاذ القرار في القضايا المتعلقة بالزواج والإنجاب في الأسرة الفلسطينية إلى نتائج أن التعليم العالي للمرأة وقوتها في سوق العمل، والنساء غير المتزوجات الكبار في العمر، لديهن قوة في اتخاذ القرارات، متعلقة بالزواج والتصرف بالملكيات لديهن. ولكن ما زالت المرأة مقيدة بعلاقاتها مع الأخ والأب في اتخاذ قرارات مختلفة متعلقة بها في هذه القضايا، خاصة بالنسبة للنساء ذوي التعليم المحدود وغير العاملات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999).

مسح الأسرة المعيشية

من أهم الدراسات المسحية فلسطينيا –أيضاً–، دراسة متعلقة بمسح مجتمعي بأوضاع الأسرة المعيشية Inside Palestinian household قام بالدراسة مجموعة من الباحثات والباحثين في معهد دراسات المرأة التابع لجامعة بيرزيت، حيث يعتبر هذا المسح من أهم المسوحات، لأنه وقف على قضايا النوع الاجتماعي داخل الأسرة المعيشية على المستوى الفلسطيني، حيث وفر هذا المسح مؤشرات مرتبطة بالأسر المعيشية الفلسطينية سواء على صعيد المصادر والرعاية والعمل المنزلي والعمل المرتبط بالدخل أو عملية اتخاذ القرار، والتخطيط لمستقبل الأبناء، حيث وفر هذا المسح مجموعة من المؤشرات التي تساعد في توفير قاعدة، ومجموعة من القضايا والتساؤلات التي تعزز عملية البحث كتلك المتعلقة بالمرجعيات داخل الأسرة ارتباطا بالأطفال والتعليم والزواج والتكاليف والمسؤوليات والعمل خارج وداخل المنزل وعملية تقسيم العمل. وقد بين المسح أن الأعباء الرئيسية تقع على عاتق النساء داخل الأسرة، وخاصة على النساء "الزوجات"، كما بينت الدراسة أن هذه الأعباء مرتبطة بالأعمال المنزلية، ورعاية الأطفال وكبار السن والمرضى، كما بينت الدراسة أن الحريات المعطاة للأولاد الذكور خاصة في

اختيار شريكة الحياة، أكثر من الحريات المعطاة للبنات، وأن العائلات ما زالت تفضل الزواج في المحيط المحلي مع تفضيل البعض لزواج الأقارب (Abu Nahleh., et al (2002))).

دراسات نوعية محدودة (إشكاليات منهجية)

بينما بقيت الدراسات النوعية محدودة جدا فيما يتعلق بالأسرة الفلسطينية، فهذه الدراسة الوحيدة تتعلق بدراسة غير واضحة منهجيا لموقع جغرافي تم الحديث في سياقه حول اتخاذ القرار داخل الأسرة، "دراسة حالة لقرية جماعين–محافظة نابلس". وقد تم نقاش علاقات القوة ومركز اتخاذ القرار في الوحدة البيتية في ثنايا الدراسة، حيث تم التطرق إلى مجموعة من القضايا مثل، تعليم الأولاد، الإنجاب، الزواج، استخدام الأرض، بناء البيت، الأرض الزراعية والعقارات، الدخل والسيولة، الحصول على قرض، العمل، الميراث، شراء الأجهزة، المصروف اليومي، حركة المرأة وحركة الرجل (التنقل)، مشاركة الأسرة في المناسبات الاجتماعية. وقد تم التطرق إلى المبادرة في طرح القضية بيد من تكون. وبينت الدراسة أن المرأة تكون مبادرة في طرح قضايا مثل: الحركة، والمشاركة في المناسبات، والمصروف اليومي، وشراء أجهزة، وتساهم في اتخاذ القرارات المتعلقة ببناء بيت، أو الميراث فقط، ولكن بقيت هذه المشاركة محدودة، وبقيت القرارات الرئيسية محصورة بيد الرجل، وبعمومية بقيت القرارات التي تساهم بها المرأة موضع تساؤل، حيث ما زالت مشاركة الرجل مشاركة أكبر من النساء في عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة المعيشية (الإغاثة الزراعية، 2000).

خلاصة

ناقشت الأدبيات المختلفة أبعاداً متعددة لعلاقات النوع داخل الأسرة المعيشية برؤى مختلفة، في حين اقتصرت الأدبيات المحلية واحتلت بعدا كميا، حيث أعطى هذا فائدة في تقديم رؤى حول أنماط القرارات والمصادر وإشكاليات العمل المنزلي في سياق العلاقات بين الرجال والنساء داخل الأسرة.

فيما تضمنت الأدبيات النظرية والنوعية على نطاق عالمي وعربي عدة أبعاد ومحاذير، مع أهمية الـــذكر أن بعض الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ما زالت قاصرة في تفسير وتحليل العلاقات داخل الأســـرة. كما تطرقت للأسرة في إطار موحد وفي إطار إيديولوجي للعائلة دون محاولـــة فهـــم طبيعـــة العلاقـــات والديناميات الداخلية بين الرجال والنساء بشكل شمولي أو تفكيكي.

في حين تطرقت النظريات المؤطرة بمفهوم النوع الاجتماعي إلى مفاهيم أكثر شمولية للأسرة المعيشـــية من خلال تفكيك العلاقات بين الرجال والنساء. فناقشت هذه الأطر عملية اتخـــاذ القـــرار مـــن خلال أن الأفراد داخل الأسرة غير متساوين في الدخول إلى التفاوض، وهذا يرتبط بالمصادر المتاحة لكل فرد من الأسرة، كما أن وضع الرجال والنساء مختلف من حيث المسؤوليات وتقسيم وتوزيع العمل والأدوار.

ولذلك وضمن إشكالية البحث المطروحة فإن التوجه النسوي كإطار بحثي كيفي يساهم في تدعيم التحليـــل والربط مع فرضية الدراسة الرئيسية حول آليات اتخاذ القرار وعملية إدارة المصادر وكيفية تقسيم العمل المنزلي، من خلال فهم العوامل المؤثرة كالعوامل المادية أو العوامل الأيديولوجية والاجتماعية. وسيكون هناك إمكانية للاستفادة التحليلية من التوجهات النظرية المختلفة من بعض المؤشرات التي تم طرحها فـــي بعض الأبحاث المحلية والدولية.

فرضيات الدراسة الرئيسية

إن المشاركة الاقتصادية للنساء في العمل خارج المنزل (العمل المأجور) تحسن من فرص النساء وتعمل على تقويتهن في ثلاثة جوانب رئيسية داخل الأسرة المعيشية، فتعمل هذه المشاركة على تحسين وضـــع النساء في الأدوار المرتبطة بالعمل المنزلي بحيث تتم إعادة توزع الأعباء المنزلية علـــى بـــاقي أفـــراد الأسرة، كما يزيد من قوة النساء في إدارة وتوزيع المصادر التي تملكها الأسرة باعتبارها مساهماً رئيسياً في دخل الأسرة، كما تعمل مشاركتها الاقتصادية على رفع قوتها التفاوضية ومشاركتها في عملية اتخـــاذ القرار داخل الأسرة. ومع غياب المساهمة الاقتصادية للنساء ربات البيوت (غير العاملات) من الممكـــن أن تلعب القضايا التالية دوراً مساعداً يعيد التوازن للنساء في قوتهن على المشاركة فـــي عمليـــة اتخـــاذ

القرار والمساهمة في إدارة المصادر وتوزيعها، وإعادة تقسيم العمل داخل المنزل، فتلعب توجهات الزوج نحو زوجته الدور المساعد، كما يلعب وجود داعم من الأقارب والأهل دورا مساندا أيضا، إلى جانب الأولاد الذين يلعبون مصدراً إضافياً في إعادة توازن قوة النساء اللواتي يقتصر وجودهن داخل المنزل بالرجال.

وتدعم قوة النساء عوامل إضافية أخرى سواء كن عاملات أم غير عاملات، ومن مصادر الدعم هذه رؤية النساء لقيمهن وذواتهن وقيمة المصادر المختلفة (سواء المادية أو المعنوية) التي يمتلكنها بغض النظر عن تأثيرها أو حجمها. وفي هذا السياق قد يكون عمل النساء خارج المنزل بحد ذاته غير كاف خاصة إذا كان بالأساس ضرورة اقتصادية لتحسين معيشة الأسرة، وتعزز قوتها بعوامل أخرى مثل المواقف لدى الرجال داخل الأسرة، والدعم المعنوي الخارجي من العائلة، أو من المشاركة السياسية. كما تشكل العلاقة العاطفية والحب بين الأزواج لمختلف النساء عاملا داعما في تحقيق توازن معين في العلاقات والأدوار وعملية اتخاذ القرار.

وتساهم العوامل الرئيسية مثل المشاركة الاقتصادية والسياسية في خروج النساء للإطار العام، وأن خروجهن لهذا المجال يزيد من فرص الدعم أمامهن من خلال الاحتكاك والاتصال مع مصادر دعم مختلفة سواء كانت رسمية أو غير رسمية، تزيد من تمكينهن داخل الأسرة. وتتشكل أيضا عوامل ديناميكية تربط ما بين توفر المصادر في تعزيز إعادة تقسيم العمل المنزلي بشكل متساو والشراكة العامة في القرارات المختلفة.

الجزء الثاني: المنهجية

يعكس تعريف الأسرة المعيشية النظرة والرؤية في التحليل والمنهجية، فهناك عدة تعاريف للأسرة المعيشية عكس الاختلافات في التوجهات المختلفة. أن الأسرة المعيشية تتشكل بمضمونها وحدودها من خلال العلاقات الاجتماعية والاقتصادية للبيئة الأوسع والتي تتواجد بداخلها، فحدودها غير ثابتة أو مغلقة.

كما أن الأسرة المعيشية ليست مستقلة في التوسط والتبادل والمفاوضة، فهناك عوامل على المستويات المختلفة تؤثر والمتغيرات كثيرة ومتداخلة من السياسات العامة إلى الدين والثقافة والسياسة والاقتصاد والاجتماع بجانب العوامل المرتبطة بالجانب الشخصي والمعنوي. وهذا يعني أن حدود الأسرة المعيشية مرتبط بالنسيج العلاقاتي أكثر منه مفهوماً يرتبط بالبناء المادي (المحدود)، فالعلاقات قد تمتد إلى خارج الأسرة وخارج الحي إلى السوق والدولة.

ويعتبر بعض خبراء البحث أن البحث الكيفي يأخذ بعين الاعتبار قضايا النساء بشكل أعمق، حيث يمتد إلى العلاقات وتحليل مضمونها بشكل أعمق وأوسع ويحلل علاقات النوع على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. (Bryman, 2001).

كما يعتبر البحث الكيفي أداة رئيسية لدراسة العائلة من خلال تركيزه على خبرات وتجارب الأفراد داخل الأسرة وفي الإطار الأوسع الحي، وتعتبر مادة التحليل التي يضفيها المبحوثون من كلمات وصور وتصرفات في سياق التجارب والخبرات مادة رئيسية للتحليل وليس الاعتماد على البيانات الإحصائية. (Gilgun, 1992).

ستعتمد هذه الدراسة على منهج بحثي كيفي، وأن النظرة الشمولية – التي تدخل بعمق في كل تفاصيل الحياة الأسرية– للأسرة المعيشية تساهم بشكل أعمق في دراسة وتحليل الآليات والعوامل والديناميات بين الرجال والنساء داخل الأسرة، في سياق تحليل المعاني والعملية التي يضفيها المبحوثون/ات للظاهرة وفهمهم لها. ويهتم هذا المنهج البحثي بدراسة التجربة والعلاقات كما هي داخل الأسرة المعيشية ويتم التحليل من خلال الحديث مع المبحوثين/ات ومناقشتهم/ هن، فالمعلومة المستقاة منهم/ هن هي بالأساس مادة التحليل. كذلك كيفية التوسع في التحليل للعلاقات الداخلية في الأسرة المعيشية، وكيف تتم عملية التفاوض والصراع والمساومة بين الرجال والنساء، وكيف يتم اتخاذ القرارات الاقتصادية وتبني المفاهيم الاجتماعية داخل الأسرة المعيشية.

تطرقت Kabeer وغيرها من الباحثات في تحليلها بعمق إلى مفاهيم أخرى، حول تعددية الأسرة المعيشية وحدودها للوصول إلى المجتمع المحلي والسوق والدولة. وتؤيد ضرورة الحديث عن التوجه الاقتصادي كاتجاه كمي لفرضيات قابلة للاختبار، ولكن في الإطار العام الأنثروبولوجي يكون الاعتماد على البحث النوعي والكيفي، لأن فهم العلاقات داخل الأسرة وتعقيداتها في سياق العمليات المختلفة كاتخاذ القرار وفهم عملية التفاوض ومقدرة الأفراد على التفاوض، والإدارة العامة للأسرة والمصالح داخلها تعتمد على فهم للعوامل المؤثرة كالعوامل المادية (مثل الدخل، الملكية، العمل...الخ)، والعوامل الأيديولوجية (القواعد الاجتماعية، القوانين، الاختلاف بين الأفراد على أساس النوع...الخ)، حيث من الصعب على المنهج الكمي قياس هذه الظواهر والعوامل، ويكون المنهج الكيفي بأدواته المختلفة أداة رئيسية لفهم هذه العوامل والظواهر.(Kabeer,1994).

المقابلات المعمقة

تم استخدام المقابلة المعمقة لدراسة أسر معيشية، من خلال تقييم توجهات المبحوثين/ات داخل هذه الوحدات البحثية، وخلال دراسة طبيعة العوامل والآليات في اتخاذ أنماط القرارات المختلفة والعلاقات والعمليات المختلفة داخل الأسر والأثر الاجتماعي والاقتصادي والعوامل الأخرى المتولدة في المجتمع وتأثيراتها المختلفة على العلاقات السائدة داخل الأسرة المعيشية.

وبما أن المقابلة المعمقة هي إحدى استراتيجيات البحث النوعي حيث يمكن من خلالها التعرف على حقيقة حياة الأفراد داخل الأسرة، ودراسة واقع الأسرة بشكل أساسي، تم التركيز من خلالها على المواقف المختلفة ومجموعة العوامل التي تساعد على وصف العملية التي يتم عبرها تشكيل وضعية معينة للدراسة الحالية، إذ تتضمن في التحليل عمل مقاربات ومقارنات بين الأسر المبحوثة للوصول إلى القضايا العامة التي فيها التقاء واتفاق في التوجهات والقضايا والمؤشرات التي كانت مجالاً للاختلاف في وجهة نظر أفراد الأسر تبعا لظروفها المختلفة، وهذه المادة الرئيسية في التحليل.

كما تم استخدام المقابلة المعمقة لدراسة أنماط لأسر معيشية للوقوف على تقييم المبحوثات والمبحوثين (داخل هذه الوحدات الأسرية)، لطبيعة العوامل والآليات في اتخاذ أنماط القرارات المختلفة والعلاقات والعمليات المختلفة داخل الأسر والأثر الاجتماعي والاقتصادي والعوامل الأخرى المتولدة في المجتمع وتأثيراتها المختلفة على العلاقات السائدة داخل الأسرة المعيشية. حيث تمت مقابلة النساء والرجال (الزوج والزوجة) والأبناء داخل هذه الأسر. وبما أن المقابلات المعمقة هي إحدى استراتيجيات البحث النوعي الذي يمكن من خلالها التعرف على حقيقة حياة الأفراد داخل الأسرة، وهي بالأساس لا تستخدم فقط لدراسة الأفراد، بل لدراسة واقع الأسرة أيضا.

إن استخدام الأسرة كوحدة للدراسة من خلال المقابلات المبنية كأداة للبحث الكيفي تهيئ الظروف لإجراء بحث أكثر شمولية، ويقوم هذا الاتجاه بتوفير وصف غني يترجم خبرات الناس في المجموعة المطلوبة من منظور الناس أنفسهم، وهي تضمن الأخذ بعين الاعتبار الأفعال والانعكاسات لأفعال الناس التي تعكس حياتهم وتعقيداتها. كما أن مجموعات البحث للمقابلات غير مختارة بشكل منتظم وحجمها محدود، كما أنها ليست ممثلة للمجتمع، لأن الهدف من البحث ليس لغرض التعميم والمقارنة في النتائج حسب المناطق أو حسب متغيرات مختلفة، وإنما الهدف الرئيسي الفهم المعمق للكيفية التي تتم فيها هذه العمليات داخل الأسرة الفلسطينية.

وقد اشتمل دليل الأسئلة المعد مسبقا على عدة قضايا ومحاور تركزت في المستويات التالية:

المستوى الأول: هدف هذا الجزء من الدليل إلى توفير معلومات متكاملة كخلفية حول الأسرة – خلفية عامة حول الأسر – (خلفية اقتصادية، اجتماعية، صحية وتعليمية).

المستوى الثاني: ناقش العلاقات العائلية والأسرية (حدود الأسرة) كذلك بنية العلاقات الاجتماعية في سياق الأسرة، الحمولة العشيرة، الحي، وكيف تتبلور هذه العلاقات وبأي اتجاه ومن الذي يؤثر في بناء العلاقات واتخاذ القرارات المرتبطة في بنائها.

المستوى الثالث: يرتبط بالأدوار والمسؤوليات (تقسيم العمل والنشاطات) وما هي الأسس التي يتم بناء عليها توزيع الأدوار والمسؤوليات وعلاقتها بعملية اتخاذ القرار، وقضاء الوقت وتوزيعه.

المستوى الرابع: يتعلق بإدارة المصادر وتوزيعها، والكيفية التي تدار بها تلك المصادر وما هي العوامل التي تؤثر بشكل مباشر فيها مع أهمية ربط إدارة المصادر بعملية اتخاذ القرار والملكية والعمل وغيرها.

المستوى الخامس: يشمل هذا المستوى من الدليل عملية اتخاذ القرار على عدة مجالات: القرارات الشخصية والخاصة بالشريك، والقرارات الخاصة بالأولاد، والقرارات الاستراتيجية والمستقبلية للأسرة، وهذه القرارات متعلقة باقتصاديات الأسرة، وحياتها الاجتماعية...الخ. وتكون القرارات متعلقة بالأساس بالسلطة والقوة داخل الأسرة المعيشية.

المستوى السادس: يضم هذا الجزء الخلافات المركزية داخل الأسرة، والتي أدت إلى حدوث صراع داخل الأسر، والكيفية التي تم التعامل من خلالها مع هذه الخلافات وحل المشكلات وإلى أي مستوى وصلت هذه المشكلات وما هي العوامل التي تحسم فيها الخلافات.

كما حاول الدليل الخروج بإجابات على الأسئلة والافتراضات التالية:

- إلى أي مدى ترتبط وتتأثر الأسر بالواقع المحيط؟

- ما هي الأدوار الأساسية للأفراد داخل الأسرة، وهل هذه الأدوار أصبحت بنى جامدة من الصعب تغييرها، أم أنها متغيرة بفعل عوامل تؤثر على واقع الأسرة؟

- ما هي العوامل والإمكانيات التي تساهم في حدوث نقلة في الأدوار التقليدية، وبالتالي تساهم أيضا في منح السلطة والقوة للأفراد؟ هل هي عوامل مادية أم أيديولوجية أم خليط منها؟

- هل يساهم عمل النساء في تغيير الأدوار والمسؤوليات ويساهم في منح قوة وسلطة لهن؟

- هل يساهم التعليم في تغيير الأدوار والمسؤوليات ويساهم في منح قوة وسلطة للنساء؟

- هل تقود عملية اتخاذ القرار إلى خلافات داخل الأسرة؟ وما هي العوامل التي تحسم الخلاف في النهاية؟

- ما هي طبيعة وآليات اتخاذ القرار داخل الأسرة المعيشية؟

- كيف تمثل النساء مصالحهن داخل الأسرة؟ وهل يستخدمن استراتيجيات مختلفة مثل الغيرية والصراع والتعاون والمساومة داخل الأسرة؟ وما هي العوامل التي تساهم في تحسين إمكانيات التفاوض لدى النساء؟

- ما هي القرارات التي تكون النساء قادرة على اتخاذها؟ هل يمكن تصنيفها وفق طبيعة القضايا التي يتخذ فيها القرارات مثل (قرارات استراتيجية، والقرارات الروتينية اليومية).

- كيف تتم عملية إدارة المصادر وتوزيعها؟ ما هي الأسس والمصالح التي تؤخذ بالاعتبار؟ ولصالح من تكون (الرجال أم النساء)؟

- هل هناك تقسيم عمل (العمل الإنتاجي والإنجابي) مرتبط بأفراد الأسرة على أساس جنسهم وعمرهم؟

- وهل يساهم الدخل في زيادة قوة الأطراف المختلفة، وكيف تتم عملية الصرف وفي أي الاتجاهات؟

- وهل يساهم الحصول على الدخل (خاصة للمرأة) في إعادة تقسيم العمل المنزلي؟

تحليل المقابلات

استخدم الأسلوب المقارن في تحليل البيانات التي جمعت حول الأسرة المبحوثة، ومن أجل المقارنات والربط في عملية التحليل تم استخدام أكثر من محور تحليلي: أولا، اعتمد التحليل بالأساس المقارنة بين أسر النساء العاملات وأسر النساء غير العاملات، وكذلك مقارنة توجهات أفراد الأسرة الواحدة على أساس النوع (توجهات الرجال والنساء). ثانيا، ولإجراء التحليل المقارن لأوضاع الأسر تم تصنيف القضايا التي خضعت للنقاش والتحليل إلى ثلاثة محاور: (بنية الأسر وتقسيم العمل المنزلي، توزيع المصادر وإدارتها، عملية اتخاذ القرار). وتم تصنيف كل القضايا لكل أسرة حسب المتغيرات المختلفة ومدى ارتباطها بالمحاور الأربعة للتحليل والنقاش من خلال تضمين توجهات النساء والرجال في كل أسرة على حدة للمقارنة بين الأسر المختلفة من خلال بنيتها الاجتماعية والاقتصادية والأسرية. وسيتم استخدام اقتباسات الرجال والنساء الذين تمت مقابلتهم، حيث وضعت هذه الاقتباسات كما عبر عنها أصحابها دون تغيير.

مجتمع الدراسة

أجريت المقابلات في محافظتي رام الله وبيت لحم، خلال شهر شباط 2005،ـ وتم اختيار نماذج أسر متنوعة، فنرى أن هناك تعددية ديمغرافية وطبقية وسياسية واجتماعية في العينة المختارة، وسّهل الوصول إلى بعض الأسر في هاتين المحافظتين وجود باحثتين خبيرتين مساعدتين للباحث في العمل الميداني.

اعتمد البحث على إجراء أكثر من مقابلة مع كل أسرة باعتماد بعدي الجنس والعمر، وبالتالي تمت مقابلة الزوج والزوجة، كما تمت مقابلة بعض أبناء وبنات في الأسر التي لديها أولاد أعمارهم أكثر من 14 سنة.

تناولت الدراسة 14 أسرة فلسطينية، ومقابلة 14 زوجة داخل هذه الأسر، كذلك مقابلة 13 زوجاً (رفض أحد الأزواج إجراء المقابلة بعد تحديد الموعد)، في حين تمت مقابلة 6 بنات و 5 أولاد لخمس أسر من ضمن العينة العامة.

تضمنت الحالات قيد الدراسة 14 أسرة، خمس أسر فيها الزوجات عاملات وتسع فيها الزوجات غير عاملات. وكنّ في مراحل عمرية مختلفة في العقود الثاني والثالث والرابع والخامس، ومستويات تعليمية ما بين الأمية وبين حاصلات على دراسات عليا. كما كان من بين الأسر الأربع عشرة أسرتان لا يوجد لديهما أولاد، وتنوعت أعمار الأطفال والأبناء لدى هذه الأسر، فأسر لديها أبناء كبار ومتزوجون وأسر لديها أطفال رضع وما بينهما. كما كان الأزواج أيضا في مراحل عمرية مختلفة في العقود الثاني والثالث والرابع والخامس والسابع من العمر، ومستويات تعليمية ما بين الأمية وبين حاصلين على دراسات عليا. والجداول أدناه تبين تلك العينات:

صفات عينة البحث (14 أسرة)

النساء غير العاملات						
العمر	**عدد الأولاد**	**التعليم**	**عمل الزوج**	**متوسط الدخل الشهري**	**حجم الأسرة**	**ملاحظات**
23	لا يوجد أولاد	الزوجة طالبة جامعية الزوج إعدادي	الزوج عامل	1000-2000 شيكل	2	
28	4(10-4سنة)	الزوج إعدادي الزوجة إعدادي	عامل	200 شيكل	6	زواج مبكر/15
28	2 (6-3 سنة)	الزوجة ثانوي الزوج دبلوم صناعي	كلا الزوجين لا يعمل	لا يوجد دخل	4	
33	7 (15-2سنة)/5 أقل من 14 سنة	الزوجة ثانوي الزوج ثانوية عامة	مزارع/مشروع حيواني	1400 شيكل	9	
35	5 (14-4سنة)/4 أقل من 14	الزوج إعدادي الزوجة ثانوي	موظف	2200شيكل	7	
40	4 (18-12)/1 أقل	الزوجة ثانوي	الزوج يعمل	4500 شيكل	6	

	من 14 سنة	الزوج دبلوم				
44	5 (21–4سنة)/2أقل من 14 سنة	الزوج إعدادي الزوجة ابتدائي	الزوج عامل	2000شيكل	7	زواج مبكر/15
48	6 (27–13سنة)/ 1اقل من 14	الزوجان ابتدائي	عامل	6000 بجانب راتب الابن/	8	هوية القدس الزوجة
55	9 (36–20سنة)	الزوج ابتدائي الزوجة إعدادي	عامل	4000 شيكل (لا يتدخل في دخل بناته العاملات، 3عاملات وغير متزوجات)	8	3 أبناء متزوجون)

النساء العاملات

العمر	عدد الأولاد	التعليم	عمل الزوجين	متوسط الدخل	حجم الأسرة	ملاحظات
22	لا يوجد أولاد	الزوجة دبلوم (طالبة جامعية) الزوج طالب جامعي	الزوج عمل موسمي/الزوجة موظفة	1600 شيكل	2	الزوجة عندها مشكلة إنجاب
36	4(13–1 سنة)	كلا الزوجين بكالوريوس	كلا الزوجين موظف (الدخل الرئيسي من الزوج)	8000 شيكل	6	
43	1/(18–13)4 أقل من 14	كلا الزوجين بكالوريوس	كلا الزوجين موظف	7000 شيكل	6	
47	4 (25–14 سنة)	الزوجة دبلوم والزوج بكالوريوس	كلا الزوجين عامل	7500 شيكل	6	كلا الزوجين ناشط سياسيا
48	2 (29–28سنة)	الزوجة دبلوم والزوج بكالوريوس	كلا الزوجين موظف و(أحد الأبناء)	14000 شيكل	5	الزوج والزوجة ناشطان سياسيا وتملك الأسرة مشروع تربية طيور

المشكلات والتحديات المنهجية

كانت أجواء المقابلات ودية وتفاعلية، رغم وجود صعوبة في قبول بعض الأسر لتسجيل المقابلات وتم تنفيذ رغبة الأسر، حيث اعتمدت الأسئلة الموجهة للأسر على دليل أسئلة تضمن العديد من القضايا المرتبطة بإشكالية البحث، وتم تدوينها من قبل الباحث ومساعدتيه أثناء المقابلة.

من أهم المشكلات والتحديات التي واجهت الباحث هي عملية اختيار أسر البحث، فقد اضطر الباحث إلى الاستعانة بباحثتين ميدانيتين خبيرتين لمساعدته من أجل كسر القيود في التعامل مع الأسر المبحوثة. وقد تم رفض العديد من الأسر لفكرة البحث (10 أسر) مما اضطر فريق البحث للبحث عن أسر أخرى مختلفة، وكان الرفض الأكبر من الأسر المثقفة والعاملة بادعاء ضيق الوقت، في حين أن أسرة من ذات الطبقة رفض باقي أعضائها (الزوج والأبناء) إجراء المقابلات.

وفي مجال آخر كانت بعض الأسر تعطي إجابات مقتضبة، فمهما حاول الباحث تقديم المزيد من الاستفسارات تبقى الإجابة محدودة. مما يدل على أن الأسر متحفظة على نوع وطبيعة وكمية المعلومات التي تود الإدلاء بها، فعلى سبيل المثال: الأسئلة المتعلقة بالعلاقات الجنسية بين الزوجين شكلت قضية لا يمكن التطرق إليها بتاتا حيث كان الخيار إلغاء المقابلة في حال الإصرار على طرحها ولهذا أسقطت من الدراسة. كما اعتبرت بعض الأسر أن بعض القضايا التي طرحت في المقابلة غير مهمة لنقاشها، حيث سيتبين في التحليل غياب لبعض الأسر وهذا نابع من رغبتها في عدم الخوض في تلك القضايا.

كما كان الزوجان لدى بعض الأسر يحاولان إظهار الاتفاق العام في بعض القضايا خاصة إذا كان نقاشاً مشتركاً بينهما، كما كانت هناك مبالغة في توصيف الوضع العام لدى الأسر في أحيان أخرى.

أما فيما يتعلق بالتحديات التي واجهت الدراسة فكانت التغلب على وجود حاجز بين الباحث والأسر المبحوثة بسبب جنس الباحث، حيث كانت بعض الأسر ترفض فكرة وجود باحث يقابل الأسرة بشكل عام ويتحدث مع كل أفرادها عن مختلف القضايا الخاصة بهم وخاصة الإناث منهم، وكانت الجلسة الأولى من

البحث في غالبها تذهب إلى كسر الجمود ورفع الحواجز ليتسنى لنا كباحثين خلق جـــو إيجـــابي أثنـــاء المقابلة.

كما ساعد وجود الباحثتين مع الباحث في كسر الكثير من الحواجز مع الأســـر، خاصـــة فـــي إجـــراء المقابلات مع الزوجات والبنات، وفي تحديد المواعيد المختلفة للمقابلات.

كما أن الزوجات يفضلن الحديث بشكل منفصل حال غياب باقي أفراد الأسرة ليكون لديهن مجال واســـع من الحرية فيحاولن تفريغ (الهموم والمشاكل) خاصة في ظل غياب الزوج عن المنزل.

ومن الصعوبات التي واجهت الباحث أيضا تكرار المواعيد مع الأسر حيث برز عدم التزام من الأسر في المواعيد، كما كان فريق البحث مضطراً للعودة لأكثر من زيارة لتتسنى مقابلة الزوج والأولاد.

كذلك أدى طول المقابلات وتكرار الزيارات إلى بعض الملل لدى جزء من الأسر وكان هنـــاك بعـــض الإحراج لدى الباحث وزميلتيه جراء ذلك.

الفصل الثاني

توزيع المصادر وإدارتها (توجهات الرجال والنساء)

سيتناول هذا الفصل في طياته عملية إدارة المصادر المادية والتصرف بها داخل الأسرة المعيشية، حيث سيتم النظر إلى توجهات الرجال والنساء داخل الأسر من حيث التحكم والسيطرة والإدارة والتخصيص الحصصي، بالتركيز على المحاور التالية: التصرف بإدارة الأملاك والدخل الخاص بكل من الـزوج والزوجـة، آليـات الصرف الشخصي لكل من الزوجين، عملية الصرف وإدارتها للأبناء في المجالات المختلفة، وعملية الصرف المالي الكبير ضمن ميزانية كل أسرة (أي ما تعتبره الأسرة صرف مالي كبير ضمن ميزانيتها).

شكلت عملية إدارة المصادر اهتماما رئيسيا للأسر المبحوثة وأفرادها خاصة أن المصـادر لمعظـم الأسـر اقتصرت على المصدر المالي من عمل الرجال بشكل رئيسي في أسر النساء غير العاملات، وعمل الرجـال والنساء في أسر النساء العاملات.

تمركزت المشاركة في عملية إدارة المصادر المادية للأسرة للمساهمين بها بشكل رئيسـي، حيـث تشـارك النساء بشكل رئيسي في إدارة موازنة الأسرة ومصادرها في حال كان لديهن مصدر خاص بهن سواء كـان المصدر هو دخلهن في العمل للنساء العاملات أو مصدر داعم رئيسي لديهن كالملكية أو دعم مباشر من الابن أو الأهل للنساء غير العاملات. وأشارت نتائج الدراسة فيما يتعلق بالمصادر إلى أن فقر الأسرة أو غناها لم يؤثر بأي صورة على عملية إدارة مصادر وموازنة الأسرة أو على أدوار النساء والرجال فيها، وهذا جـاء متناقضا لما جاء في بعض الأدبيات وخاصة دراسة كيت يونج (Young,1992) حيث بينت أن الأسـر ذات الدخل المحدود تلقي بعبء إدارة المصادر على المرأة لأن عليها أن تتدبر أمور الأسرة ضـمن الميزانيـات المحدودة جدا.

توجهات الرجال والنساء لإدارة المصادر وامتلاكها

في هذا الجزء من التحليل سنتناول كل أسرة على حدة، مع تحليل تصريحات الرجال والنساء وتوجهاتهم نحو إدارة المصادر وامتلاكها ضمن الظروف المختلفة التي تعيشها الأسر. كما سنتطرق إلى نقاش الفروقات بين أفراد الأسرة (بناء على نوعهم الاجتماعي) في الوصول إلى المصادر وعملية إدارتها، وتبيان ما هي الأسس والعمليات التي يتم على أساسها الصرف، وكيف يتم التعامل مع الدخول و/ أو الإدخارات والأملاك الأخرى، وما هي العوامل المؤثرة في عملية إدارة المصادر بشكل عام.

يبين الجدول اللاحق أن المصادر المادية للأسرة شكلت كما عبر عنها أفراد الأسر المصادر الرئيسية المتوفرة لدى الأسرة، حيث كان الدخل من عمل الأزواج والزوجات هو المصدر الأساسي لخمس أسر، بينما تنوعت مصادر أربع أسر من خلال ملكية بعض العقارات وتأجيرها، ودخل إضافي من خلال بعض المشاريع كتربية الحيوانات لدى بعض الأسر الأخرى.

المصادر المادية للأسر المختلفة			
أسر النساء غير العاملات	عدد الأولاد وفئاتهم العمرية	**أسر النساء العاملات**	عدد الأولاد وفئاتهم العمرية
أسرة الزوجة 23 سنة: الدخل 1000-2000شيكل (عامل بلاط).	لا يوجد أولاد	أسرة الزوجة 22 سنة: 1600 شيكل (1200 شيكل راتب الزوجة مدخلة بيانات + 400 شيكل عمل متقطع للزوج).	لا يوجد أولاد
وما يدخل على الأسرة من العمل المتقطع للزوج هو محدود.	2(3-6)	أسرة الزوجة 36 سنة: 8500 شيكل (7000 شيكل راتب الزوج برمجة وشبكات شركة خاصة+ 1500 راتب الزوجة معلمة.	4(1-13)
أسرة الزوجة 28 سنة: الدخل 200 شيكل (من عمل الزوج المتقطع)+	4(4-10)	أسرة الزوجة 43 سنة: 6700 شيكل (3000 شيكل راتب الزوجة موظفة	4(13-18)

مساعدات عينية على بند البطالة.		في السلطة+ 3700 شيكل راتب الزوج موظف أمين مكتبة	
أسرة الزوجة 33 سنة: 1400 شيكل (700 أجرة المسكن+ 700 شيكل مبيعات مشروع حيواني).	7(2-14)	أسرة الزوجة 47 سنة: 5000 شيكل (3000 شيكل راتب الزوج مدير في السلطة وظيفة مدنية+ 2000 شيكل راتب الزوجة معلمة).	4(14-25)
أسرة الزوجة 35 سنة: 2200 شيكل (راتب الزوج موظف مدني في السلطة.	5(5-14)	أسرة الزوجة 48 سنة: 14000شيكل (دخل الزوج (صحفي) 5000 شيكل والزوجة (مديرة مكتب) (4000شيكل) والابن 4000شيكل ، ودخل 1000 شيكل من مشروع تربية طيور)	2(28-29)
أسرة الزوجة 40 سنة: 4500 شيكل (3500 شيكل راتب الزوج موظف في القطاع الخاص+ 1000 شيكل أجرة مسكن)	4(12-18)		
أسرة الزوجة 44 سنة: الدخل 2000 شيكل (عمل الزوج في إسرائيل)	5(4-21)		
أسرة الزوجة 48 سنة: 6000 شيكل (راتب الزوج 3000 شيكل حارس مصنع خاص، دخل الابن 3000 شيكل سائق تكسي).	6(13-27)		
أسرة الزوجة 55 سنة: 4000 شيكل (دخل الزوج مهنة خياط)	9(20-36)		

أشارت بعض النساء بحصولهن على مصادر مادية موسمية في المناسبات والأعياد من الأهل والأقارب، وبقيت هذه المصادر محدودة جدا، وتقع في دائرة الصرف الخاص بالزوجات، ولهذا لم تتم الإشارة إليها كمصادر دخل رئيسية للأسرة.

عملية الصرف وإدارة المصادر لدى أسر النساء العاملات وغير العاملات

تسود الأسر أنماط متعددة في عملية إدارة المصادر والموازنة المادية للأسر، فعلى صعيد أسر النساء غير العاملات وخاصة لدى الأسر المعتمدة بشكل رئيسي على دخل الأزواج يتم من خلال إدارة الدخل الرئيسي من قبل الزوج حيث تقوم عملية الصرف حسب الاحتياجات اليومية للأسرة وتكون صلاحيات الزوجات محدودة جدا كمنفذة بشكل رئيسي من خلال تسليم الأولاد لمصروفهم اليومي على سبيل المثال، كما يسود لدى بعض هذه الأسر نظام تخصيص الحصص حيث يتم تقسيم الدخل إلى عدة حصص، ويكون هناك دور واضح للزوجة من خلال حصة الصرف المتعلقة بالأولاد أو من حصة بعض المشتريات المرتبطة بالطعام والمصروف الأسبوعي. وتتناغم هذه النتائج مع ما توصلت إليه يونج (Young, 1992). بينما يكون تدخل لدى الزوجات في عملية إدارة الدخل عندما يكن مساهمات بطريقة مباشرة مثل الملكية أو من خلال الدعم الذي تتلقاه النساء من أسرهن أو أبنائهن، كذلك ارتبط بمصروف النساء الشخصي الأموال والهدايا التي يتلقينها في المناسبات والأعياد كمصدر رئيسي وداعم لمصروفهن الشخصي (الدعم العائلي غير الرسمي).

وهذا الجدول يوضح مدى مساهمة كل من الزوجين في إدارة المصادر لدى أسر النساء غير العاملات:

أسر النساء غير العاملات					
مدى مساهمة النساء والرجال في إدارة المصادر التالية					
مجالات الصرف أعمار الزوجات	التصرف بالأملاك الخاصة والدخل	المصروف الشخصي المتعلق بالزوجة	المصروف الشخصي المتعلق بالزوج	المصاريف المختلفة للأبناء	صرف مبلغ مالي كبير للأسرة
23	قرار مشترك	الزوج	الزوج	–	الزوج
28	الزوج	الزوج والزوجة	الزوج	مسؤولية رئيسية للزوج، وإدارية محدودة للزوجة	الزوج
28	الزوج مع مشاورة الزوجة	الزوج	الزوج	الزوج	الزوج
33	الزوج مع مشاورة الزوجة	الزوج	الزوج	الزوج	الزوج

35	الزوج مع مشاورة الزوجة	الزوج	الزوج	الزوج	الزوج
40	قرار مشترك	قرار شخصي وتشاوري مع الزوج	الزوج	الزوج ومشاركة محدودة للزوجة	بصورة مشتركة
44	دور رئيسي للزوج ودور مشارك للزوجة	الزوج والزوجة	الزوج	مسؤولية إدارية تنسيقية ومشتركة	الزوج
48	حرية شخصية	الزوج	الزوج	الزوج وبمشاركة من الزوجة في الإدارة	الزوج والابن
55	الزوج مع مشاورة الزوجة	الزوج	الزوج	الزوج	الزوج

وفيما يتعلق بأسر النساء العاملات، يسود عملية الصرف الإدارة المشتركة وتكون من خلال عملية الصرف المشتركة على الاحتياجات العامة للدخل مع أهمية التنويه إلى أن دخول هذه الأسر تكون منفصلة من خلال الحسابات البنكية لكل منهما حسب طبيعة العمل (الذي تفرض وجود حساب بنكي لكل موظف)، كما يتولد لدى أسر تدخل لكنه محدود من قبل الزوج في عملية الصرف المرتبطة بدخل زوجته، وتأثرت عملية الإدارة هذه بعدة عوامل كما وضح منها أنواع الدخول بالإضافة إلى مستويات الدخل ومشاركة النساء في الدخل، وتؤكد Young على هذا في دراستها المقتبسة في مراجعة الأدبيات (Young, 1992).

وتشير النتائج في الجدول اللاحق أن المساهمة في إدارة المصادر لدى أسر النساء العاملات مختلفة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

أسر النساء العاملات					
مدى مساهمة النساء والرجال في إدارة المصادر التالية					
مجالات الصرف	التصرف بالأملاك الخاصة والدخل	المصروف الشخصي المتعلق بالزوجة	المصروف الشخصي المتعلق	المصاريف المختلفة للأبناء	صرف مبلغ مالي كبير للأسرة

			بالزوج		
أعمار الزوجات (22،43،47،48)	حريـــة شخصـــية تشاورية	حرية شخصية	حريـــــــة شخصية	إدارة قائمة على الشراكة	إدارة قائمة على الشراكة
الزوجة (36)	حرية شخصية مـــع ضرورة مشـــاورة وموافقة الزوج	حرية شخصية	حريـــــــة شخصية	إدارة مشـــتركة غالبة للزوج	إدارة قائمة على الشراكة

نستنتج من الجدولين السابقين أن مشاركة النساء غير العاملات في إدارة مصادر الأسرة تغلب عليها ثلاثـــة أنماط: النمط الأول يشير إلى أن النساء اللواتي أعمارهن (23،28،35،33،55) ليس لهن أي دور في إدارة مصادر الأسرة وان الإدارة المحدودة تكون من خلال المشورة في التصرف العام للدخل والأملاك الخاصـــة للأسرة إن وجدت، ويكون الزوج هو الإداري الرئيسي ويخصص في بعض الأحيان حصصاً للصرف أو تتم عملية الصرف بطريقة عشوائية. كما ساد نمط تشاوري في بعض القضايا مع النساء في بعـــض الجـــوانب خاصة تلك المتعلقة بالأولاد، وعملية الصرف المركزية لكل الأسر، ولكن تحمل كل أسرة نمطاً معيناً يرتبط بعوامل مختلفة، منها ملكية النساء، وحصولهن على دعم غير رسمي من الأهل والأقارب، كذلك تلعب مواقف الزوجين وخاصة الزوجة من أهمية مشاركة زوجته دورا ايجابيا في ذلك كما سيبين لاحقا.

بينما سادت الشراكة لدى أسر النساء العاملات وكانت المشورة والتحاور بين الزوجين في مختلف القضـــايا وإن قيدت لدى أسرة معينة ولكن بقيت الصورة الغالبة هي الحرية والمشاركة. كما تجسدت الحرية الشخصية لكلا الزوجين في المصروف الشخصي.

عملية الصرف وإدارة المصادر لدى أسر النساء غير العاملات

غياب واضح لدور الزوجة وسيطرة كاملة من قبل الزوج

بشكل عام تشير تصريحات الرجال والنساء أن الإطار العام داخل الأسرة – أسر النساء غير العاملات– مـــا زال إطاراً ذكورياً، وتحاول النساء في هذا الحيز لعب أدوار ورسم علاقات مرتبطة بسياق القـــوة والســـلطة

المتأصلة داخل الأسرة. فعلى سبيل المثال لا تمتلك النساء أي مسؤوليات أو أدوار مشاركة بشكل رئيسي في إدارة المصادر (الموازنة) للأسر، حيث تم التحكم والتصرف بالدخل من قبل الإداري المركزي كما نـــوهت لذلك Young (Young, 1992) الذي يقوم بالصرف حسب الاحتياجات اليومية للأسرة مع دور محدود ومقيد للنساء (الزوجات). ويقوم بعض الأزواج أيضا لدى بعض هذه الأسر بتخصيص حصـــص للمجـــالات المختلفة التي سيتم الصرف على أساسها، كما يعطى أيضا هنا دور محدود للنساء من أجـــل القيـــام ببعـــض الالتزامات الضرورية واليومية للأسرة (مثل شراء بعض الحاجات الضرورية للمنزل، أو دفـــع الالتزامـــات اليومية للمصروف اليومي للأولاد في المدارس. ويمكن وصف إداري الأسرة "الدكتاتور الصالح" الذي يأخـــذ بعين الاعتبار كافة أفضليات الأسرة وخياراتهم خلال توزيعهم للموازنة (للدخل) كما عـــبر عنهـــا Becker (Becker, 1981). من الواضح أن وجود أولاد داخل الأسرة ساهم في إضافة أدوار إدارية (أعباء إضافية) مقيدة على النساء، فقد أعطى (الإداري) الزوج دورا محدودا للزوجة في إدارة الموازنة ولكن ضمن الســـياق العام الذي يحدده لعملية الصرف والتوزيع. وبشكل عام بقيت إدارة النساء غير العاملات محـــدودة ومقيـــدة، فعند نقاش توجهات الرجال والنساء لإدارة المصادر والموازنة في المجالات المختلفة سواء علـــى الصـــعيد الشخصي أو المرتبط بالأولاد أو المرتبط بالاستثمار أو صرف مبالغ كبيرة نسبيا بقيت الإدارة الرئيسية بيـــد الزوج. كما عزز نظام وسلطة الأب داخل هذه الأسر من خلال هيمنته على موارد الأسرة وتوزيـــع الـــدخل والموارد في إطار سلطته وقراراته (شرابي، 1987).

تشير النتائج أن القرار في الصرف يكون للزوج في أسر الزوجات غير العاملات، بينمـــا تشـــابهات آليـــات الصرف لدى خمس أسر في الإطار العام فيما بينهما.

تشترك الأسر اللاحقة بعدم مشاركة الزوجة في إدارة المصادر المادية المتوفرة للأسرة، بغض النظر علـــى اختلاف اللغة المستخدمة من قبل الزوجة أو الزوج، فالإطار العام مشترك داخل هذه الأسر، كما تنتمي تلـــك

الأسر إلى ظروف اقتصادية مختلفة حيث يحصل الأزواج والزوجات على مستويات تعليمية مختلفة، ويمارس الأزواج أعمالاً مختلفة في ظل غياب العمل لدى الزوجات.

فمثلاً تعتمد أسرة الزوجة 23 سنة على دخل (1000–2000 شيكل) جراء عمل الزوج، ولا يوجد أولاد لدى هذه الأسرة، وتبين تصريحات الزوجين أن هناك تنسيقاً وتشاوراً في الإطار العام لعملية إدارة موازنة الأسرة، بينما ارتبط المصروف الشخصي الخاص بالزوجة بتوزيع حصصي مخصص من قبل الزوج لرسوم تعليمها، وارتباطا بمصروف الزوج بقيت المسؤولية الرئيسية على عاتق الزوج نفسه ولا يكون أي دور للزوجة في إدارة الدخل والمصروف الخاص به. وما بين التمنيات والواقع لامتلاك الأسرة لمصادر عالية بقيت المسؤولية الرئيسية لدى الأسرة بيد الزوج، رغم أن ذلك من باب التمني حسب الزوج والزوجة.

كما يؤكد الزوجان في أسرة الزوجة (28 سنة) (200 شيكل أو أكثر شهريا) أن القرارات الخاصة بإدارة مصادر الأسرة في كل الاتجاهات مرتبطة بشكل رئيسي بالزوج، وأن الزوج من يمتلك إدارة المصادر والسيطرة عليها وهو من يدير موازنة الأسرة ويعمل على توزيعها على باقي أفراد الأسرة. وبقي التشاور في الإطار العام لعملية إدارة مصادر الأسرة، وتمتاز هذه الأسرة عن غيرها بالزواج المبكر.

ولم تختلف الصورة بعموميتها لدى أسرة الزوجة 55 سنة، وذات الصورة أيضا لدى أسرة هذه الزوجة 33 سنة.

بينما تشير تصريحات الزوجة لدى أسرة الزوجة 35 سنة، أن مشاركة الزوج لزوجته في بعض الأحيان في إدارة المصادر وعملية الصرف بصورة عامة هي من باب الحيلة والالتفاف عليها، وليس نتيجة قناعة أو توجه لدى الزوج بأهمية مشاركتها إياه في عملية إدارة مصادر الأسرة. وفي هذا الجدول سيتم التعرف على كيفية التصرف بالأملاك أو الدخل:

توجهات الزوج والزوجة لكيفية التصرف بالأملاك والدخل		
	الزوجة	الزوج
عمرها	التصرف بالأملاك الخاصة (افتراضي لدى جزء من الأسر) والدخل	
23	"بالنسبة للدخل يتم تقسيمه حسب حاجات الشهر مثلا بأخذ منه مبلغاً للجامعة ومبلغ تسديد فواتير الكهرباء والماء وبالنسبة للمواد الغذائية بشكل عام يتم أخذ مبلغ خاص بها من خلال الشهر ومن خلال تبادل الرأي بيني وبين الزوج"	أتصرف به عن طريقي وطريق زوجتي من خلال التنسيق معها وبعدها يتم اتخاذ القرار وكيف يتم التصرف"" أتصرف به عن طريقي وطريق زوجتي من خلال التنسيق معها وبعدها يتم اتخاذ القرار وكيف وأين يصرف
28	لا يوجد لي أملاك خاصة	يتم التشاور بيني وبين زوجتي في معظم الأحيان
33	يؤخذ القرار من الزوج.	يتم أخذ القرار بناء على الحوار والنقاش
35	يتم القرار بناء على النقاش	أتصرف به بصورة شخصية ولكن أشعر الزوجة بأني أحاورها للحيلة فقط
55	لا يوجد لي دخل ولا أملاك خاصة	لا يوجد شيء نختلف عليه
المصروف الخاص بالزوجة		
23	تقع على عاتق الزوج وذلك بسبب أنه هو اللي بعمل وله دخل شهري وهو المسؤول عن إدارة المنزل وهو المسؤول الرئيس عني"	"أن المسؤول عن المصروف الخاص بالزوجة، أنا اللي بعمل داخل الأسرة بعطيها المال لتصرف على نفسها"
28	مصروفي من زوجي، ولا يوجد مصروف معين عندما أحتاج إشي أطلب منه	أنا اللي بقرر
33	أعود للزوج حسب احتياجاتي الشخصية مثلا في المرض وشراء الملابس أو غيره ولكن لا يوجد مصروف معين شهري.	أنا بعطيها ما تحتاجه لشراء حاجاتها
35	بحصل على أي مبلغ بطلبه من الزوج	أنا المسؤول عن مصروف زوجتي بعطيها ما تحتاجه حسب طلبها
55	تقع هذه المسؤولية على الزوج	لا أتدخل بمصروفها، حسب احتياجاتها تطلب مني وأنا بعطيها
المصروف الخاص بالزوج		
23	"المصروف الخاص بالزوج هو اللي يكون مسؤول عن نفسه فلا أحد غيره يصرف عليه إلا دخله الشهري"	" أنا المسؤول عن المصروف الشخصي الخاص بي وذلك عن طريق العمل والحصول على الراتب وذلك لأنني أنا الوحيد الذي أعمل داخل الأسرة فالزوجة لا تعمل"

28	هو من يتحكم به وأنا لا أتدخل به	أنا اللي بقرر
33	نفسه هو المتصرف بدخل الأسرة	أنا المسؤول عن المصروف الخاص بي أنا الوحيد المسؤول عن مصروف الأسرة وبصرف من دخل الأسرة
35	يعود للزوج يصرف ما يشاء لأنه راتبه هو اللي بجيبه	يعود المصروف الخاص لي فأنا لي راتب شهري بصرف ما بحتاجه
55	هو المسؤول عن نفسه	لا أحد يتدخل في
مصروف الأبناء		
23	لا يوجد أبناء لدى الأسرة	
28	لا يوجد مصروف محدد لهم ولكن القرار بالأخير يعود لزوجي	أنا اللي بقرر
33	مسؤولية الزوج يتم إعطاؤهم مصروفهم اليومي، والمسؤول عن مصروف تعليمهم وترفيهم	المصروف الخاص بالأولاد أنا بعطيهم إياه أنا المتصرف بالدخل وإنفاقه
35	الزوج هو المسؤول عن مصروف الأولاد بإعطائهم مصروفهم كل يوم بالصباح	أنا المسؤول عن مصروف الأولاد بعطيهم إياه بشكل يومي أو كل يومين
55	هو المسؤول عن مصروف الأولاد	بنتي الوحيدة في الجامعة أنا بعطيها المصروف وباقي أولادي بشتغلوا هم بعطوني مصاري
صرف مبلغ مالي كبير		
23	" الوضع المالي لا يسمح شراء أشياء"	" ليس هناك مبالغ كبيرة لدينا لصرفها ولكن عندنا طموح الوصول لذلك في حالة تحسن الوضع المادي فإذا حصل ذلك يكون المسؤول عنه "أنا
28	لا يوجد سيارة ولا مصاريف كبيرة ولكن إذا فيه مبلغ كبير الزوج بالعادة بقرر.	أنا اللي بقرر
33	الزوج المسؤول عن المصروف	أنا المسؤول عن صرف مبلغ كبير
35	الزوج هو المسؤول سواء معاه أو عن طريق بيع أرض	أنا المسؤول عن صرف مبلغ كبير
55	لا يوجد	القرار يعود لي

خلاصة القول

تظهر تصريحات الرجال والنساء أن الزوج هو الممول الرئيسي للأسرة من خلال عمله المحدود بجـــانب أن الزوج هو الذي يعمل على إدارة المصادر الخاصة به وزوجته والأولاد والمصاريف المرتبطة بصرف مبالغ كبيرة. كما يصف الزوج نفسه بالمسؤول الرئيسي والموزع المركزي على أفراد الأسرة كل حسب احتياجاته. وتشير تصريحات الزوجة أن لا حيلة لها في إدارة مصادر الأسرة المحدودة. وإذا شاركت في إدارة بعـــض عمليات الصرف تكون هذه المشاركة محدودة ومقيدة بتوجيهات من الزوج، ومثال ذلك فيما يتعلق بمصروف الأبناء تقتصر إدارة الزوجة على المصروف اليومي الخاص بهم كهيئة وسطية ما بين الزوج والأولاد فـــي تزويدهم بالمصروف اليومي وبقي الإطار العام والرئيس بيد الزوج. ولم يكن للزوجـــة أي دور فـــي حـــال ترغب الأسرة في صرف مبلغ مالي كبير، وإنما اقتصرت إدارة عملية الصرف على الزوج.

وفيما يتعلق بباقي أسر النساء غير العاملات، تعتمد أسرة الزوجة (28 سنة) على دخل غير محـــدد شـــهريا على عمل الزوج، وقد تراجع الدخل والمستوى الاقتصادي في ظل الانتفاضة، فشكل الدخل مصدرا رئيســـيا لعملية الصرف داخل الأسرة. والجدول التالي يوضح ذلك:

توجهات الزوج والزوجة لكيفية التصرف بالأملاك والدخل	
أسرة الزوجة 28 سنة	
الزوجة	**الزوج**
التصرف بالأملاك الخاصة والدخل: لا تنسيق وهو اللي بقرر وبتصرف	بتصرف فيها بصورة شخصية بالطريقة اللي تعجبني غلط صح بتصرف فيها لحالي
المصروف الخاص بالزوجة: في كثير من الأحيـــان تعـــود المسؤوليات حسب اللي بيجي من خالتي وأختي وعمـــــي، هو مش أنه ما بشتري لي بس بشتر لي مرة في الســـنة. وفش أنه مثلا في الي مبلغ معين يعطيني إياه اللي شخصي	ما بعطيها مصروف خاص إلها ولكـــن لمـــا تحتاج أي شي بعطيها تشتري
المصروف الخاص بالزوج: " هـــو اللـــي مســـؤول عـــن مصروفه الشخصي لأنه لما بشتغل بخلي معـــاه مصـــاري	" المصروف الخاص إلي لأني بشتغل بظـــل معي المصاري وبصرف منها حســـب مـــا

الشغل وهو اللي بتصرف فيه"	بحتاج"
مصروف الأبناء: "أنا وهو مسؤولان عن المصروف الخاص (اليومي) بالأولاد، هو المسؤول عن المصروف الخاص بتعليم الأولاد، وعن المصروف الخاص برفاهية الأولاد ورحلاتهم ونشاطاتهم"	**"أنا وزوجتي مسؤولان عن المصروف الخاص (اليومي) بالأولاد، وأنا المسؤول عن تعليمهم وشراء المستلزمات المدرسية والكتب والأقلام ومدخوليات ولو إن شاء الله بدهم يدرسوا أنا المسؤول (الجامعات)، وأنا المسؤول عن رفاهية الأولاد لما راحوا رحلة أعطيتهم مصروف الرحلة وبدفع للأساتذة أجرة الرحلة".**
صرف مبلغ مالي كبير: " هو المسؤول إذا بيقى معاه مصاري بس غالبا ما بيكون معاه مصاري"	" أنا المسؤول عن صرف مبلغ من هذا النوع لما يكون معي إذا كان لأنه مش دائما بكون معاي"

ولدى أسرة أخرى تشير تصريحات الزوجين الزوجة 40 سنة (4500شيكل)، إلى أن الزوجين يديران مصادر الأسرة بصورة مشتركة وهذا الحافز للزوج لمشاركة زوجته من خلال امتلاكها لدخل ناتج عن أجرة مسكن تمتلكه، حيث برزت صور عديدة في هذه الأسرة للمشاركة في القرارات الرئيسية المتعلقة بالصرف مثل مصروف الأبناء، والتشاور في التصرف العام بالأملاك والدخل والصرف المتعلق بصرف مبلغ كبير لدى الأسرة. ومن العوامل الرئيسية التي تؤكد عليها Agarwal (Agarwal,1997) أهمية الملكية في تمكين النساء وأن يتبع الملكية القدرة على التصرف الملتصقة بالاعتراف القانوني واعتراف عرفي (اجتماعي).

والجدول التالي يوضح كيفية إدارة المصادر من كليهما:

توجهات الزوج والزوجة لكيفية التصرف بالأملاك والدخل	
أسرة الزوجة 40 سنة	
الزوجة	**الزوج**
التصرف بالأملاك الخاصة والدخل: يتم الحوار والنقاش مع الزوج فلدي دخل من أجرة المسكن	**يتم التصرف بالحوار والنقاش**
المصروف الخاص بالزوجة: أي إشي من مصروفي	**الزوجة هي المسؤولة عن مصروفها تتصرف بالدخل**

الشخصي بأخذه من زوجي ومن أجرة البيت اللي مأجره	الثاني (أجرة المسكن) بالإضافة إلى الاستعانة بي
المصروف الخاص بالزوج: الزوج هو المسؤول عن مصروفه	أنا المسؤول الأول والأخير عن المصروف الشخصي باعتباري رب الأسرة
مصروف الأبناء: الزوج هو اللي بينفق على أبنائه باعطائهم مصروفهم الخاص بهم وذلك لتلبية احتياجاتهم.	**بصورة مشتركة**
صرف مبلغ مالي كبير: إحنا مع بعض مسؤولان	**بصورة مشتركة لأنه كل واحد عنده دخل معين**

لكن، هناك اختلاف لدى أسرة الزوجة (44 سنة) (2000 شيكل) حيث بقي دورها محدوداً داخل أسرتها في عملية إدارة المصادر وامتلاكها، فالإدارة الرئيسية وعملية توزيع الدخل على المجالات المختلفة مرتبطة بالزوج وتقتصر مشاركة الزوجة في إدارة المخصصات تم تلقتها من الزوج، ويقر الزوج ذلك من خلال تخصيص حصة من دخله للأسرة شهريا. وكانت إدارة الزوجة محدودة بمصروف الأولاد من المصادر المتوفرة داخل الأسرة، حيث تدير الزوجة جزءاً مهماً وحيوياً مرتبطاً بيوميات الأطفال واحتياجاتهم، كما كان للزوجة مشاركة في الإدارة العامة للمصادر وإدارة الموازنة العامة، كما تسيطر هذه الزوجة على عملية الصرف الخاصة بها.

وارتباطا بمصروف الزوج يقر كل من الزوجين بخصوصية الموضوع وارتباطه بالزوج وحده، ويرجع القرار النهائي والإدارة النهائية للزوج حال قررت الأسرة استثمار مبلغ عال أو التصرف في أحد المصادر المهمة فالقرار يعود أيضا للزوج.

وبالرغم من أن هذه الزوجة تزوجت مبكرا إلا أن المواقف التي تشكلت عند كلا الزوجين بينت أن لدى الزوجة مشاركة ولو محدودة في عملية إدارة الموازنة العامة للأسرة. وفي هذا الجدول تظهر محدودية تصرف الزوجة ببعض المصادر:

توجهات الزوج والزوجة لكيفية التصرف بالأملاك والدخل	
أسرة الزوجة 44 سنة	
الزوجة	**الزوج**

التصرف بالأملاك الخاصة والدخل: "يكون لي دور في التصـــرف فـــي الدخل والأملاك الخاصة لا يقدر الزوج في البيع خصوصا أن المنـــزل الذي نعيش به والأراضي التي حوله لا يستطيع الزوج التصرف لوحده بدون أن يأخذ رأيي"	"طبعا يتم النقاش مع زوجـتي حـول الـدخل والأملاك الخاصة بي، وإذا كان رأيها يقنعني أعمل بـه وإن لـم أقتنع به أنفذ ما يدور برأسي"
المصروف الخاص بالزوجة: " أنا أكون مسؤولة عنه وحرة التصـرف به وفي كيفية إنفاقه"	**"يعود لها عن طريق إعطائي المبلغ المتفق عليه مسبقا لها وهي حرة التصرف به لأنها تعـرف مـاذا تحتـاج وماذا يخصها"**
المصروف الخاص بالزوج: " يكون حر الاختيار والتصـرف ويكـون مصروفه الشخصي بيده"	"طبعا تعود لي كيف، أشيل قسم من المبلغ ويكون هناك مصروف خاص لي ويبقى معي وأتصرف به وحدي"
مصروف الأبناء: "مصروف الأولاد بيكون بيد الوالد فهو الـذي يـدفع وفي بعض الأحيان يكون بيدي كوني أنا أعرف ما هـي احتياجـاتهم ومستلزماتهم المدرسية واحتياجات رفاهيتهم"	**"قسم يكون معها وقسم يكون معي وهو الذي يتـم بـه شراء حاجياتهم ودفع ما يلزم المدرسة وهي تقوم بهذا الدور أما أنا في بعض الأوقات أقـوم بالـذهاب إلـى المدرسة لدفع الإقساط أما الذي يحتـاجه الأولاد فيتـم إعطاؤه لهم من قبلي".**
صرف مبلغ مالي كبير: " يكون بيد الزوج أولا وأخيـرا فهـو الـذي يصرف ويقرر"	" يعود لي كوني رب الأسرة"

تعتمد أسرة الزوجة 48 سنة على دخلين رئيسيين من الأب ومن خلال دخل الابن بالعمل على سيارة عمومي (6000شيكل)، وفيما يتعلق بالأملاك ومصادر الدخل العامة للأسرة، أقر الزوج أن هذه المسؤولية الرئيسـية تعود إليه، وأقرت الزوجة مسؤولياتها المحدودة من خلال تركيزها على أملاك محدودة وتكون بيدها مرتبطة بما تتلقاه كهدايا في المناسبات المختلفة.

وارتباطا بمصروف الزوجة، يقر الزوج أنه المزود والمخصص الرئيسي لمصروف الزوجـة ومصـروف البيت وهو المسؤول الرئيسي والمتحكم بمصروفها الشخصي وهي تتصرف في نطاق محدود به، بينما تقـر الزوجة ذلك بصورة أخرى من خلال سيطرتها على الأموال التي تتلقاها في المناسبات المختلفة.

في حين نجد أن المصروف الخاص بالزوج هو مسؤوليته الشخصية دون أي تدخل أو نقاش مع أي طـرف من أطراف الأسرة.

ويقر الزوجان أن المسؤولية الإدارية والمالية وعن مصروف واحتياجات الأولاد مرتبطة بشكل رئيسي بالزوج، مع مساعدة محدودة ومحددة من الابن الأكبر، ومسؤولية محددة إداريا من قبل الزوجة في تيسير الأمور المالية للأولاد واحتياجاتهم وبالتنسيق مع الزوج.

كما أن القرار المرتبط بالصرف والاستثمار في مشاريع معينة يعود للزوج والابن الأكبر، مع تدخل ومشاركة من عائلة الزوج. وبالرغم من استقلالية الأسرة ونوويتها إلا أن النمط القرابي ما زال سائدا في ثنايا العلاقات الاجتماعية والاقتصادية داخل هذه الأسرة والتي ترتكز على نمط العائلة الممتدة (شرابي، 1992). حيث برزت تدخلات واضحة من قبل العائلة كالأخوة في نمط الصرف وخاصة عند شراء السيارة نتيجة مساهمتهم بعدة أشكال في شراء هذه السيارة كما سيبين لاحقا.

وتؤكد الزوجة أن امتلاكها لمصادر خاصة جراء تلقيها من قبل الأهل في المناسبات والأعياد مدخل رئيسي لسيطرتها على مصروفها الشخصي ويكون للمساعدة المحدودة من وجود الابن العامل. وهذا الجدول سيتناول القرارات المرتبطة بعملية الصرف والسيطرة على الدخل:

توجهات الزوج والزوجة لكيفية التصرف بالأملاك والدخل	
<u>أسرة 48 سنة (القرارات المرتبطة بالصرف والسيطرة على الدخل)</u>	
الزوجة	**الزوج**
التصرف بالأملاك الخاصة والدخل: " أتصرف بها بصورة شخصية مثل العيديات أشتري الأشياء التي أشعر أني بحاجة إلها أو أي شي بحاجة له البيت وبدون تدخل أحد"	**" أتصرف به بصورة شخصية وبقوم بسداد الديون وشراء ما أريد"**
المصروف الخاص بالزوجة: "الزوج هو المسؤول عن مصروفي (الزوجة) ولكن ما بعطينا مثلا خمسين شيكل وبقول إنهن مصروف الك من مصروف البيت بشتري كل إشي بدي إياه، أيضا زوجي هو اللي بصرف على الأولاد ولكن بيساعده ابني الكبير مساعدة بسيطة مثلا إشي معين في الشهر، وبتصرف في العيديات"	" أنا بعطيها مصروف الدار وبتوخذ منه اللي بتحتاجه إذا بدها تشتري جلباب أو أي إشي أنا الوحيد المسؤول عن مصروفها الشخصي"

المصروف الخاص بالزوج: "الزوج هو المسؤول عن مصروفه لأنه معاه جميع راتبه وهو بصرف كيف ما بده"	" أنا المسؤول عن مصروفي الشخصي لأن القبضة بتظل معي وبشتري اللي بحتاجه من دخان ولبس.
مصروف الأبناء: "زوجي هو اللي بيصرف على الأولاد ولكن بيساعده ابني الأكبر مساعدة بسيطة مثلا إشي معين في الشهر، وبالنسبة لتعليم الأولاد الزوج والابن الأكبر همي اللي بيصرفوا على تعليم الأولاد ورفاهيتهم بيتساعدوا على ظروف الحياة الصعبة"	**"المسؤول عن المصروف الخاص بالأولاد بعطيهم مصروفهم اليومي كل يوم أو بعطي لأمهم وهي بتعطيهم إياه، وأنا المسؤول عن المصروف الخاص بتعليم أولادي وما في حدا بيساعدني في مصروف تعليمهم، ومسؤول عن رفاهية الأولاد كل ما بدهم يروحوا مكان بقولوا لأمهم وبتوخد أمهم وبتعطيهم"**
صرف مبلغ مالي كبير: "الزوج والابن الأكبر في حالة شراء سيارة أو صرف أي مبلغ كبير"	**" أنا وابني الكبير مسؤولان عن صرف مبلغ كبير وبتشاور مع أخوتي في هذي المواضيع"**

<u>خلاصة القول</u>

اعتمدت أسر النساء غير العاملات وبشكل رئيسي على دخل الأزواج، بينما اقتصرت مصادر النساء ربات البيوت بشكل رئيسي على مصادر محددة نتيجة أموال تتلقاها في المناسبات والأعياد من الأقارب، كما اقتصر المصدر الثاني على الأموال التي يخصصها الزوج لزوجته من الدخل العام للأسرة. شكل هذا الوضع العام القائم قيوداً على مشاركة النساء في إدارة المصادر أو الموازنة العامة للأسرة، وكان المتصرف الرئيس في إدارة الموازنة في الإطار العام هو الزوج.

ومن العوامل التي ساهمت لدى بعض الحالات في إشراك النساء في إدارة المصادر وجود أملاك مدرة للدخل لديهن، كما ساهم عمل بعض الأبناء لدى الأسر في تدخل ولو بشكل محدد في إدارة عامة لمصادر الأسر خاصة فيما يتعلق بمصروف الأبناء، أو إدارة بعض المصروفات الخاصة بها جراء امتلاكها لبعض المصادر المالية المتوفرة لديها في الأعياد والمناسبات. وبالعموم بقيت إدارة المصادر والتحكم بها وإدارة الموازنة من

خلال التوزيع والتخصيص بيد الرجل باعتباره المعيل الرئيس للأسرة والمسؤول الأول عن توفير كافة المستلزمات.

كما تلعب مواقف كل من الزوجين دورا رئيسيا في بناء هذه القرارات التي عملت على تحسين وضع بعض النساء لدى بعض الأسر، حيث أفسح موقف الزوج في مشاركة زوجته في إعانته ومساعدته على إدارة أساسيات المنزل وموقف الزوجة وأهمية مشاركتها في تعزيز وضع بعض النساء. وكان ذلك واضحا في اللغة المستخدمة سواء من قبل الزوج أو الزوجة، فلغة بعض النساء ما زالت تعبر عن ضعف لديهنّ وإقرار منهن بالواقع، ولكن كانت لغة البعض الآخر أقوى خاصة لدى النساء متوسطات العمر والنساء اللواتي يملكن مصادر دخل. وكانت لغة الأزواج بشكل عام تعبر عن السلطة والسيطرة، وإذا كان هناك لغة أقل حدة من غيرها تجاه شراكة بعض الأزواج مع زوجاتهم. وقد أشارت كل من Hardesty و Bokemier في دراستهما حول تركيا (Hardesty & Bokemier, 1989) عن المواقف والتوجهات لكل من الزوجين وكيف من الممكن أن تلعب دورا ايجابيا أو سلبيا في مشاركة الزوجة في عمليات الصرف المختلفة داخل الأسرة.

كما تمتلك الزوجة حرية لإدارة بعض المصروفات الخاصة بها جراء امتلاكها لبعض المصادر المالية المتوفرة لديها في الأعياد والمناسبات ومساعدات.

ولم يكن لحجم الدخل لدى مختلف الأسر (فقر الأسرة أو غناها) أي تأثير بأي صورة على عملية إدارة مصادر وموازنة الأسرة أو على أدوار النساء والرجال فيها.

وبالرغم من استقلالية الأسرة ونوويتها إلا أن النمط القرابي ما زال سائدا في ثنايا العلاقات الاجتماعية والاقتصادية داخل بعض الأسر والتي ترتكز على نمط العائلة الممتدة (شرابي، 1992).

عملية الصرف وإدارة المصادر لدى أسر النساء العاملات

مشاركة واضحة للنساء في إدارة مصادر الأسرة

تتمتع أسر النساء العاملات بأكثر من مصدر للدخل، وهذا ناتج من عمل الزوج والزوجة، كما توجد مصادر إضافية لدى بعض الأسر من خلال العمل الإضافي لبعض الأزواج. تبين تصريحات الزوجين في الأسر التي لديها زوجات عاملات أن الإدارة العامة للموازنة والسيطرة على المصادر التي تمتلكها الأسرة مشتركة وترسخ بها أسس الشراكة في القضايا العامة، مع توفر الحرية الشخصية في التصرف بجزء من الدخل الخاص سواء للزوج أو الزوجة. كما أن النساء بشكل عام يسيطرن على الدخل الذي يمتلكنه، وأن عملية الصرف تكون مشتركة على الاحتياجات العامة والمختلفة للأسرة.

تعتمد أربع أسر من أسر النساء العاملات على دخل من خلال عمل الزوجين ، وتشير الصورة العامة من خلال تصريحات الزوجين أن القرارات الإدارية العامة للمصادر والمداخيل هي إدارة مشتركة ومسؤولية تقع على عاتق كل منهما وفق أفضليات الأسرة، ففيما يتعلق بالتصرف في الأملاك الخاصة أو الدخل وإدارتهما أشار الزوجان إلى أن القرار يتم بالمشورة والنقاش.

وفيما يتعلق بالمصروف الخاص بالزوج والزوجة وعملية الإدارة المرتبطة بكل منهما أجمعا على خصوصية كل منهما في إدارة مصروفه الشخصي بحرية بمعزل عن التدخل.

كما أقرا أن المسؤوليات المرتبطة بإدارة المصادر الخاصة باحتياجات الأولاد والتزاماتهم هي مسؤولية مشتركة بين الزوجين.

ولم تتغير الصورة فيما يتعلق بصرف مورد مهم أو مبلغ مالي عال، حيث أقر الزوجان أن المسؤولية والإدارة والتصرف مرتبطة بهما. والجدول التالي يوضح توجهات الرجال والنساء لكيفية الصرف على القضايا المختلفة:

توجهات الزوج والزوجة لكيفية التصرف بالأملاك والدخل	
الزوجة	**الزوج**
أسرة الزوجة 48 سنة :" أتصرف بها بعد الحوار والنقاش مع أفراد الأسرة وبالتالي يتم التصرف والتقييد حسب الأفضل للأسرة"	" يتم الحوار والنقاش بيننا حول الدخل والأملاك الخاصة وبناء على النقاش يتم التصرف والقرار"
أسرة الزوجة 47 سنة: " الحمد لله لا يوجد أملاك خاصة"	" تتم المشاورات بيننا وحتى يتم الإنفاق وليس لي أملاك خاصة لوحدي"
أسرة الزوجة 36 سنة: "يوجد حوار، وأنا لي حرية التصرف، والإدارة بدخلي وفي أملاكي ولكنها ليست حرية كاملة فأرجع له دائما (المقصود الزوج) في قراراتي واستشارته"	" التصرف بالدخل والأملاك أحيانا قراري وبتصرف منفرد وأحيانا بالتشاور"
الزوجة 43 سنة: دخلي ودخل زوجي دون أي استشارة أقوم بما يلزمني وأتصرف على راحتي وزوجي لا يسألني.	
توجهات الزوج والزوجة للمصروف الخاص بالزوجة	
الزوجة	**الزوج**
أسرة الزوجة 48 سنة: " الزوجة (أنا) المسؤولة عن مصروفي الشخصي واحتياجاتي من ملابس واحتياجات خاصة"	" الزوجة تتصرف بحرية ولا يكون هناك أي تدخل من قبل الزوج بأي صورة "
أسرة الزوجة 47 سنة: " أنا موظفة، مصروفي الشخصي هو مسؤوليتي لكن هذا المصروف قليل جدا(بإرادتي) حيث إن الأولوية للأولاد"	" تحصل على راتبها وتساهم في مصروف المنزل وتشتري وتصرف على نفسها ما تحتاج "
أسرة الزوجة 36 سنة: "في الأغلب المسؤولية لي أنا، فهذه حرية وحق لي	" يعود لها حيث انه شخصي وليس هناك حاجة للتنسيق والمناقشة "
	الزوجة 43 سنة: يعود لي فقط لا يتدخل زوجي بالمرة
توجهات الزوج والزوجة للمصروف الخاص بالزوج	
الزوجة	**الزوج**
أسرة الزوجة 48 سنة: " الزوج هو المسؤول عن مصروفه الشخصي واحتياجاته الشخصية"	" بتصرف به بحرية ولم يكن هناك أي تدخل بأي صورة"

أسرة الزوجة 47 سنة: " مصروفه الشخصي هو مسؤوليته وهو أيضا قليل لنفس السبب"	" استلم راتبي من البنك، وأسدد ما علي من التزامات ثم أقوم بشراء الحاجات الشهرية للمنزل، وأخصص جزءاً للزوجة والأولاد"
أسرة الزوجة 36 سنة: " هذا حق له أنا حرة بمصروفي وهـــو حر بمصروفه"	" المصروف الشخصي خاص بي وبعيد عن الأسرة"
الزوجة 43 سنة: يرجع له وحده أنا لا أتدخل به	
توجهات الزوج والزوجة للمصروف الخاص بالأبناء	
الزوجة	**الزوج**
أسرة الزوجة 48 سنة: " أنا والزوج بصورة مشتركة مسؤولان عن المصروف الخاص بالأولاد أيضا مسؤولان عن المصروف الخاص بتعليمهم من أقساط جامعية والتزامات ومستلزمات جامعية وغيرها، ومسؤولان عن رفاهية الأولاد حتى وإن تم مرة واحدة وتكفل الأب بالمصروف الخاص بشيء معين فلا يعني أنه المسؤول الأول والوحيد عن هذا الموضوع "	"يعود بصورة مشتركة للزوجين والمصروف الخاص بالأولاد وتعليمهم ومصروفاتهم الشخصية"
أسرة الزوجة 47 سنة: " مصروف الأولاد مسؤولية مشتركة حيث إن مصروفهم وتوفير اللازم لهم هو من الأولويات، تعليم الأولاد يدفع هو أول الفصل القسط الجامعي، رفاهية الأولاد يتم توفير مبلغ شهري للصرف على رفاهية الأبناء"	الزوج "يأخذون المصروف مني أو من زوجتي، ومصروف تعليم الأولاد مشترك كذلك بالنسبة لمصروف رفاهية الأولاد".
أسرة الزوجة 36 سنة: " **هو تقريبا المسئول عنه فهو اللي يمسك المصروف أكثر مني**"	"المصروف الخاص بالأولاد بقرار جماعي وبالتنسيق بين الزوجين"
الزوجة 43 سنة: أنا وزوجي نلبي احتياجات الأولاد ونقرر ولا نعطيهم كلهم نفس المصروف	
توجهات الزوج والزوجة للتصرف بصرف مبلغ مالي كبير	
الزوجة	**الزوج**
أسرة الزوجة 48 سنة: " الزوج والزوجة مسؤولان عن شراء أو صرف مبلغ سواء كان كبيراً أو صغيراً"	" بصورة مشتركة بصرف أي مبلغ سواء كان لشراء سيارة أو عقار أو غيره وبالتالي يكون الإنفاق مشتركاً"
أسرة الزوجة 47 سنة: " **تم شراء سيارة بالتقسيط عن طريـــق البنك وبموافقة الأسرة (قرار مشترك وبموافقـــة جميـــع أفـــراد الأسرة**	" **اشترينا السيارة بقرض على حساب الزوجة** "
أسرة الزوجة 36 سنة: القرار على الطرفين فهو قرار مشترك"	**بالتشاور والنقاش بين الزوج والزوجـــة ومشـــاركة**

	العائلة من المقربين"
الزوجة 43 سنة: في الغالب يكون القرار لي لأنه في الغالب تكون المرأة لديها بعد نظر أكثر من الرجل	

وفيما يتعلق بخصوصية بعض الأسر حول عمليات الصرف برزت تغيرات لدى الأسر التالية:

ارتبطت عملية الصرف في شراء سيارة لدى أسرة الزوجة (47) على دخلها حيث تم أخذ القرض اعتمـــادا على راتبها إلا أن القرار العام كان قراراً مشتركاً وأن الاستخدام الرئيسي للسيارة كان للزوج. فقد ساد هـــذه الأسرة نظام يقوم على الإدارة المشتركة فيما يتعلق بالصرف المالي الرئيسي المرتبط بالتصرف بالأملاك أو الشراء بمبلغ كبير، كما ارتبطت الإدارة المشتركة بالصرف المرتبط بالأولاد واحتياجاتهم المختلفـــة ســـواء التعليمية أو المعيشية. كما سادت هذه الأسرة نمط الإدارة المستقلة المرتبط بالمصروف الشخصي لكـــل مـــن الزوج والزوجة، وتتناغم هذه الأنماط التي تسود بعض الأسر مع دراسة يونج (Young,1992) حول إدارة المصادر.

وفي تصريحات زوجة عاملة (43 سنة) أن هناك حرية منفصلة لكل مـــن الزوجيـــن فـــي إدارة المصـــادر وتوزيعها، كما أن هناك إدارة مشتركة وتشاورية بين الزوجين بالأمور المتعلقة بالمستقبل والأولاد، وتميـــل الكفة إلى الزوجة حسب تصريحاتها.

وارتباطا بالدخل المشترك من عمل الزوج والزوجة (36سنة) يفند طرفا أسرة الزوجة 36 سنة مســـؤوليات مختلفة في إدارة المصادر حسب المجال التخصصي لكل بند أو جانب معين، ففي عملية الإدارة العامة للدخل والأملاك يصف الزوج إدارته بالمنفردة أحيانا وتشاورية أحيانا أخرى دون الاعتماد على قواعـــد أو أســـس متفق عليها داخل الأسرة، بينما تعتبر الزوجة أن حرية التصرف بالدخل والأملاك الخاصة تكون حرية مقيدة من قبل الزوج، حيث الرجوع الاستشاري أساسي من قبلها للزوج.

وفيما يتعلق بمسؤولية إدارة مصروف الأبناء تقر الزوجة أن المسؤولية الرئيسية هي للزوج بصفته المسؤول عن إدارة المصروف داخل الأسرة، في حين يعتبر الزوج أنها إدارة ومسؤولية مشتركة بين الزوجين.

وفيما يتعلق بالمصروف الخاص بصرف مورد مهم أو مبلغ مالي عال، أقر الزوجان أن الإدارة والمسؤولية تكون مشتركة هنا، وأضاف الزوج أن دائرة الإدارة والمشاورة تتسع لتصل إلى أطراف عائلية مقربة للأسرة. وتتفق هذه الأنماط قيد الدراسة مع ما جاءت به Young في دراستها(Young,1992).

وتمثل الأسرة (48) نموذج الأسرة التي تعتمد على الإدارة المستقلة حيث يقوم كل من الزوجين بالإدارة المستقلة والتجميع المستقل للدخل، في حين نجد الإدارة مشتركة على المصاريف المختلفة المتعلقة بالأسرة واحتياجاتها والمصاريف المتعلقة بالأولاد والاحتياجات المختلفة للزوجين والأسرة. وبقيت الإدارة المستقلة أيضا مرتبطة بالمصروف الشخصي والاحتياجات الشخصية لكل من منهما (Young, 1992). وما ساهم عند هذه الأسرة في بلورة الإدارة المستقلة الإمكانيات المادية والمعنوية التي تتولد نتيجة انتقال الزوجة إلى المجال العام وقوة مشاركتها الاقتصادية من خلال العمل ومشاركتها السياسية حيث من خلال علاقتها بأحد الأحزاب السياسية ساهمت في بلورة الإدارة المستقلة للدخل والموازنة داخل هذه الأسرة وقوة مشاركة الزوجة واستقلاليتها في كثير من القضايا (Waylen, 1998).

دخل الزوجة كدخل رئيسي

ويبقى السؤال هل تختلف الصورة فيما لو كانت الزوجة (22سنة) هي المزود الرئيسي للأسرة من خلال عملها، ومساهمة محدودة للزوج في موازنة الأسرة؟ فحسب تصريحات الزوجين شكلت فكرة الإدارة المشتركة (Young,1992) الطابع العام السائد داخل الأسرة، حيث أشارت تصريحات الزوجين إلى أن كلاً منهما يعرف ويحدد احتياجاته من خلال الدخل التجميعي المعروف في حجمه وتخصصاته العامة المرتبطة بالاحتياجات الشخصية والأسرية. وساهم وصول المرأة إلى العمل وحصولها على دخل من خلال عملها إلى توليد قوة لديها في إدارة المصادر والوصول إلى الإمكانيات المختلفة المرتبطة بقرارات الإدارة المشتركة في عملية إدارة المصادر (Katz, 1997).

كما تبين تصريحات الزوجين (بالرغم من الاختلافات أحيانا بينهما) أن قوة المرأة في السوق من خلال عملها ساهمت وزادت من فعاليتها من خلال توجهات الى المصروف الخاص بها أو المصروف الخاص بزوجها أو العمل على القيام بمشروع مستقبلي (Sen, 1990).

وتتميز تصريحاتهما الزوجين باعتمادها الرئيسي على دخل الزوجة بشكل رئيسي (ودخل محدود غير ثابت من الزوج)، فحسب تصريحاتهم يعتمد مبدأ الحوار والمناقشة لعملية الصرف وإدارة المصدر المحدود للدخل. وفيما يتعلق بمصروف الزوجة وارتباطا باعتبار الزوجة مصدراً رئيسياً لدخل الأسرة تعتبر دخلها تجميعياً مرتبطاً بقرار مشترك وحرية شخصية في المصروف الخاص بكل من الزوجين، حيث يضع الدخل في المنزل ويكون معروفاً للزوجين ويأخذ كل منهما احتياجاته اليومية منه.

وفيما يتعلق بالصرف المالي العالي، اعتبرت الزوجة أن الإدارة الرئيسية ستكون بيدها كون راتبها سيكون وسيلة مركزية في القرض أو في الصرف على أي تخطيط مستقبلي للأسرة، في حين يعتبر الزوج أن الدخل المشترك من مسؤوليته تنويها منه للقرار المشترك باعتبار أن دخل الزوجة مصدر رئيسي لذلك.

يوضح ذلك الجدول التالي:

توجهات الزوج والزوجة لكيفية التصرف بالأملاك والدخل	
<u>أسرة الزوجة 22 سنة (القرارات المرتبطة بالصرف والسيطرة على الدخل)</u>	
الزوجة	**الزوج**
التصرف بالأملاك الخاصة والدخل: يتم الحوار والنقاش في موضوع الدخل والأملاك	" يتم الحوار والمناقشة حول موضوع الدخل والأملاك وبناء عليه يتم التصرف"
المصروف الخاص بالزوجة: "المسؤولية تعود لنفسي حيث أني بعمل ومصروف البيت والمصروف الخاص بي بأخذه من الدخل الخاص بالأسرة حيث يوضع الدخل ويتم استخدامه حسب المصروفات والاحتياجات"	"تعود مسؤولة المصروف الخاص بالزوجة إلى الطرفين فإنها لا تلجأ إلى الطلب مني حيث إن الدخل الكامل يوضع في مكان معروف للطرفين وبالتالي تكون المسؤوليات مشتركة"
المصروف الخاص بالزوج: "أيضا فالزوج هو المسؤول عن مصروفه الشخصي فدخل الأسرة يوضع	"تعود المسؤوليات للزوجين حيث إن جميع الدخل يوضع في البيت في مكان معروف للطرفين وبالتالي يأخذ كل

في مكان خاص ويكون بمعرفة الزوجين وبالتالي فكل مسؤول عن مصروفه واحتياجاته"	منهما حسب الاحتياجات الطبيعية، تم الاتفاق علـــى هـــذا الموضوع بحيث تكون المسؤوليات مشتركة"
مصروف الأبناء: لا يوجد أولاد	
صرف مبلغ مالي كبير: " إذا كان هناك مشروع لشراء مثلا سيارة تكون المسؤولية مشتركة ولكـــن بحكـــم أن الزوج يدرس وأنا هي اللي بتعمل فالأغلب أن يكـــــون هناك تخصيص إلي للقيام بعمل كهذا بناء على استخدام راتبي كوسيلة للحصول على قرض معين"	تكون المسؤولية مشتركة وبالتنسيق والتشاور

خلاصة القول

تظهر الصورة العامة أن عمل النساء ومساهمتهن في مصادر الأسر يؤكد بشكل رئيسي على بلـــورة الإدارة المشتركة بين الزوجين للمصادر، كذلك توزيع الدخل وتخصيصه للقضايا المختلفة. وقد بينـــت تصـــريحات الزوجين أن الأولويات الرئيسية تكمن في الصرف على الاحتياجات الأساسية للأسرة وخاصـــة الأولاد، وأن الاستثمار الرئيسي بالعموم للأسر في الأولاد ومستقبلهم من ناحية الصرف.

كما ارتبط بتعزيز دور النساء في إدارة موازنة الأسرة وتوزيعها مواقف الرجال والنســـاء، ونظـــرة المـــرأة لذاتها، حيث تعززت ثقة النساء العاملات بأنفسهن بشكل أعلى مقارنة بالنساء غير العاملات، حيث أحدث ذلك دورا مركزيا في تعزيز دور النساء العاملات لدى أسرهن في المشاركة في إدارة المصادر بغض النظر عن درجة المشاركة لدى بعض الأسر، وأن مساهمتها – المرأة – الاقتصادية في الموازنة العامة للأسرة فـــرض واقعا لصالحها حيث أخذ دورها يتعزز سواء في التخصيص أو التوزيع أو الصرف العام.

استنتاجات عامة حول إدارة المصادر

تبين التصريحات المختلفة للرجال والنساء داخل الأسر وعلى اختلاف بنيتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أن السلطة والقوة داخل الأسر المرتبطة بإدارة المصادر والتصرف بها حددت من خلال الإمكانيات المادية والمعنوية للرجال والنساء وبناء عليها تشكلت العلاقات القائمة في عملية إدارة الموازنة، حيث برز نمط الدخل الكامل ونظام تخصيص الحصص وبرز هذان النمطان بشكل رئيسي داخل أسر الأزواج العاملين والنساء ربات بيوت بشكل أساسي، حيث بينت هذه التصريحات أن سلطة وصلاحيات الزوجات كانت محدودة ومقيدة في عملية إدارة المصادر. كما برز نمط الإدارة المشتركة والمستقلة داخل الأسر التي يكون فيها الزوجان عاملين من خلال الدخل التجميعي وعملية الصرف المشتركة. عزّز عمل النساء وتعليمهن وخروجهن من الحيز الخاص إلى الحيز العام ومساهمتهن الاقتصادية الإدارة المشتركة مع الأزواج في عملية إدارة الدخل والموازنة الأسرية، كما تعززت الإدارة المستقلة عند النساء في الموازنة والدخل من خلال مساهمة النساء السياسية في الحيز العام (Young,1992). كما تبين تصريحات الرجال والنساء أن الملكية بحد ذاتها غير كافية للإدارة فالسيطرة على المورد أو الدخل الذي تأتي به النساء مهم أيضا لتعزيز إدارتهن في موارد الأسرة(Agarwal,1997).

<u>وبشكل محدد تبين النتائج القضايا التالية:</u>

- شكل الدخل المصدر الرئيس لمصادر الأسرة بالرغم من امتلاك بعض الأسر لمشاريع إنتاجية أو أملاك، حيث بقيت تلك الأملاك والمشاريع محدودة.
- يلعب المساهمون في دخل الأسرة دورا مركزيا في عملية الإدارة والصرف للموازنة، وبات جليا ذلك عند مساهمة النساء في دخل الأسرة (سواء من العمل أو الملكية) أو حتى مساهمة بعض الأبناء، حيث تسود الإدارة المشتركة بين الرجال والنساء، بينما تسود الإدارة الفردية

المسيطرة من قبل الرجال في أسر النساء غير المساهمات في الدخل. وبقيت سيطرة النساء غير العاملات على مصادرها الخاصة والمحددة جدا.

- بالرغم من أن الخطاب واللغة ليسا من أهداف الدراسة، إلا أنه من المهم هنا التأكيد أن الخطاب واللغة للنساء العاملات كانا يعبران عن ثقة أكبر مقارنة بالنساء غير العاملات، حيث ارتبط في ذلك تأثير مباشر على المواقف المختلفة لإدارة المصادر والموازنة وفي مواقف ولغة الرجال. في حين كانت لغة الرجال في أسر النساء غير العاملات تعبر عن سلطة وسيطرة وكانت النساء في هذه الأسر تميل أكثر للقبول بالواقع المعاش لهن.

- بالرغم من أن الأدبيات تطرقت بقوة إلى أن فقر الأسرة أو غناها يؤثر بصور مختلفة على عملية إدارة مصادر وموازنة الأسرة أو على أدوار النساء والرجال فيها. إلا أن الدراسة الحالية – مع محدودية الحالات طي الدراسة– بينت أن الأسر ذات الدخل المحدود لم تلق بعبء إدارة المصادر على المرأة في سياق الافتراض القائل: أنه على النساء أن يتدبرن أمور الأسرة ضمن الميزانيات المحدودة جدا.

الفصل الثالث

تقسيم الأدوار والأعباء داخل الأسرة الفلسطينية

يتناول هذا الفصل العلاقات وامتداداتها للرجال والنساء داخل الأسرة وخارجها، حيث سيناقش هذا الفصل علاقات الرجال والنساء في أسر النساء العاملات وغير العاملات في نطاق الحي والسوق ومؤسسات الدولة، وكيف يؤثر عمل النساء على صياغة هذه العلاقة. حيث تبين النتائج الرئيسية أن علاقة النساء غير العاملات تعزز بشكل أساسي في الحي بينما تتعزز علاقات الرجال وتمتد إلى خارج الحي وتكون محدودة في داخله. بينما تمتد علاقة النساء العاملات إلى خارج الحي وترتبط بالسوق ومؤسسات الدولة وتتقلص علاقة النساء العاملات مع الحي، وتبقى علاقات الزوج ممتدة إلى خارج الحي داخل هذه الأسر. كما سيتطرق هذا الفصل إلى الأعباء والأدوار الرئيسية للنساء والرجال داخل المنزل، من خلال النظر لظروف النساء العاملات وأزواجهن والنساء غير العاملات وأزواجهن، ولم تشير النتائج الرئيسية أن عمل النساء يعمل على إعادة توزيع وتقسيم العمل المنزلي داخل الأسرة، بل كانت النساء العاملات أكثر طلبا وإلحاحا على الأزواج للمساعدة في العمل المنزلي، كما أن الأعباء المنزلية ترتفع لدى النساء اللاتي لديهن أولاد صغار جراء ارتفاع معدلات العمل والرعاية لدى هذه الأسر.

كما سيعرض دور الأولاد داخل المنزل وتأثيرهم على تقسيم العمل المنزلي، حيث تشير النتائج أن العمل المنزلي يتأثر بالفئات العمرية المختلفة للأولاد، كما تقسم الأدوار على أساس الجنس بين الأولاد والبنات داخل الأسرة. كما تقل الأعباء المنزلية لدى النساء اللواتي لديهن فتيات قادرات على القيام بالعمل المنزلي، وتشير الافتراضات أيضا أن توجهات أولاد النساء العاملات تختلف عن توجهات أولاد غير العاملات تجاه تقسيم العمل المنزلي والأدوار على أساس النوع.

هذا وأشارت بعض الدراسات أن مواقف الأزواج عامل مهم في تنبؤ وتوقع مساهماتهم في الأعمال المنزلية، حيث تعتبر مواقف الرجال أكثر تأثيراً من مواقف النساء تجاه الأدوار وتقسيم العمل المنزلي نظـــراً لكـــون المرأة تتقبل المساعدة في المهام المنزلية بغض النظر عن مواقفها وآرائها، في حيـــن أن الرجـــل يعـــرض المساعدة فقط إذا كان راغباً وموافقاً على مبدأ الأدوار المتساوية. وهناك نظرة أخـــرى تشـــير أن الأزواج المتحررين لا يعرضون المساعدة في العمل المنزلي، ورغم أنهم يدعمون آراء ومواقـــف زوجـــاتهم نحـــو المساواة ولأنهم في الوقت ذاته يحتفظون بموقعهم المميز في الأسرة. في حين أنهم فقط في حالة تبني الزوجة آراء نحو المساواة وتطالب بالمشاركة في الأعمال المنزلية، يكون الرجال أكثر استعدادا ويتجهون للمســـاهمة بشكل أكبر في الأعمال المنزلية. حيث تتأثر التوجهات بتعليم الرجال وعملهم حيث تبنى المواقف بشكل أكثر وضوحا باتجاه المساعدة أو الاستعدادية للمساعدة لدى الرجال المتعلمين، كما تكون النساء العاملات خـــارج المنزل أكثر طلبا ولديهن توجهات في الضغط على الزوج للمشاركة والمساعدة في العمل المنزلي، في حيـــن تتجسد نظرة لدى الرجال غير العاملين بدورهم الرئيس كمعيلين من أجل إثبات أكبر لسلطتهم الرجولية، كما تكون النساء غير العاملات ربات البيوت أكثر رضوخا للنظام القائم. إن التغيرات ضمن إطار التقسيم الداخلي للعمل المنزلي تعتمد وتتوقف على نظام اجتماعي سائد يعكس بطبيعة الحال مواقـــف ومعتقـــدات الأفـــراد (Hardesty & Bokemier, 1989).

العلاقات العامة للرجال والنساء في المجالين العام والخاص

تتشكل حدود الأسرة المعيشية من خلال العلاقات الاجتماعية والاقتصادية للبيئة الأوسع، وبمـــا أن حـــدودها ثابتة أو/و مغلقة أمام النساء، تنسج النساء علاقاتهن في الحيز الخاص، بينما تنسج علاقات الرجال في الحيز العام. وتكون علاقات النساء وامتداداتها داخل الحي بينما يقيم الرجال علاقاتهم في السوق والدولة والمجتمع، فيمتد النسيج العلاقاتي للأسرة إلى الحي والسوق والمؤسسة وفي هذا الإطار تتشكل حدود الأســـرة وتنســـج

العلاقات في سياقات اجتماعية واقتصادية وثقافية للبيئة الأوسع التي تتواجد بها الأسرة، وأن خروج النساء إلى السوق ومؤسسات الدولة بقي محدودا ومقيدا، وهذا الخروج ارتبط بالمشاركة الاقتصادية والسياسية للنساء (Moser, 1993. Waylen, 1998)

وهذا الجزء سيتناول بالتحليل العلاقات وامتداداتها للرجال والنساء داخل الأسرة وخارجها، والتركيز على أن علاقة النساء غير العاملات تتعزز بشكل أساسي في الحي، بينما تتعزز علاقات الرجال وتمتد إلى خارج الحي وتكون محدودة في داخله. كذلك تمتد علاقة النساء العاملات إلى خارج الحي وترتبط بالسوق ومؤسسات الدولة وتتقلص داخل الحي، كما تمتد علاقات أزواج النساء العاملات إلى السوق والمجتمع ومؤسساته بعكس ما تكون عليه داخل الحي.

كما سيبين الجدول اللاحق نماذج لبعض العائلات[1] التي تمت مقابلاتها، حيث تفيد أن علاقات النساء غير العاملات تتمركز بشكل رئيسي مع الحي ومساهمتهن في إنشاء علاقات عائلية وتواصل مع الجيران، حيث يتم إنشاء شبكات علاقاتية واسعة. وبقيت علاقات النساء في السوق ومع الدولة محدودة جدا، وتواصل النساء ربات البيوت مع السوق يتمركز في تلبية احتياجات رئيسية للأسرة خاصة في ظل غياب بعض الأزواج لفترات طويلة في النهار في حين أن تواصل أسر تلك النسوة مع الدولة والمؤسسات في المتابعات المختلفة لا يتم إلا من خلال الزوج.

على عكس ذلك تمتد علاقات النساء العاملات إلى السوق والدولة ومتابعة المعاملات المختلفة سواء مع البنوك أو مع الدولة، فيما يحد عملهن من إقامة علاقات مع النساء والعائلات المختلفة داخل الحي. فيما بقيت علاقات الرجال لدى مختلف الأسر محدودة في الحي وتمتد بشكل أكبر إلى السوق والدولة ومؤسساتهما.

توجهات الرجال والنساء داخل الأسر لعلاقاتهم في المجالين العام والخاص

[1] . تم استثناء العائلات الأخرى لتكرار الفكرة والتوجهات داخل العائلات الأخرى.

	الحارة	السوق	الدولة
النساء غير العاملات	4 نساء من 5 يتمتعن بعلاقات جيدة	امرأتان من 5 نساء لهما علاقات متوسطة داخل السوق وبالذات في مجال التسوق	امرأة واحدة لها علاقات مع الدولة ومؤسساتها.
أزواج النساء غير العاملات	علاقات محدودة جدا	علاقات متواصلة ودائمة	زوجة واحدة لها ارتباطات مع الدولة من خلال إجراء المعاملات التي تخص الأسرة (هوية القدس)
النساء العاملات	ثلاث نساء علاقاتهن محدودة مع الجيران	لهن علاقات مع البنوك والتسوق	لهن ارتباطات بالمعاملات والمتابعات المختلفة
أزواج النساء العاملات	علاقات تكون معدومة	علاقات متواصلة في التسوق والعلاقة مع المؤسسات مثل البنوك	علاقات وارتباطات بمتابعة معاملات وقضايا مختلفة

النساء غير العاملات (ربات البيوت)

ارتبط النسيج العلاقاتي للنساء ربات البيوت (غير العاملات) في إطار الخاص المرتبط بالحي واقتصرت مشاركتهن في بعض الأحيان في الإطار العام على اقتصاديات الأسرة المرتبطة بعملية التسوق للأسرة وبشكل محدود. يوضح زوجان (الزوجة، 35) هذه العلاقة بما هو آتٍ في الجدول أدناه:

توجهات الرجال والنساء داخل لعلاقاتهم في المجالين العام والخاص		
	الزوجة	**الزوج**
العلاقة مع الجيران (داخل الحي)	نتبادل مع الجيران الزيارات، علاقات جيدة مع الحي	علاقاتي مع الحي محدودة جدا في المناسبات
السوق	أتسوق أحيانا	أقوم بالتسوق دائما وهو متعة
الدولة	شاركت في الانتخابات وبدي أشارك في الانتخابات اللي جاي	أقوم بكل المعاملات اللي الأسرة تحتاجها (شهادة ميلاد، هويات، جوازات،.... إلخ)وشاركت في الانتخابات وعلاقاتي متواصلة مع المؤسسات الوطنية نتيجة نشاطي السياسي

وكذلك تؤكد زوجة غير عاملة (28 سنة) أن علاقاتها بشكل أساسي مع الحي، ويؤكد الزوج أن علاقاته مع الجيران من خلال زوجته. فيما ارتبطت علاقات الزوج مع السوق والدولة. واقتصرت المشاركة السياسية للنساء على الانتخابات وامتدت مشاركة الرجال إلى النشاط السياسي داخل الدولة والحزب. كما هو مبين في الجدول أدناه تصريحات كل من الزوجين:

توجهات الرجال والنساء داخل الأسرة لعلاقاتهم في المجالين العام والخاص		
	الزوجة	**الزوج**
العلاقة مع الجيران (داخل الحي)	علاقاتي مع جيراني علاقات ممتازة وفش زيها	لا يوجد أي علاقات، مرحبا مرحبا، أنا ما بروح عندهم زوجتي بتروح عندهم
السوق	ما بطلع أشتري الأغراض، لأن إما زوجي بجيبها وبشتريها والأولاد مرات بطلعوا بشتروا	علاقات السوق عادية إذا بدي أغراض بشتريها من أقرب محلات من أول محل بشوفه
الدولة	أنا زيي زي الناس رحت على الانتخابات الرئاسية وناوي انتخب في الانتخابات المحلية	علاقاتي مع الدولة كأي فلسطيني موجود شاركت في الانتخابات وما عندي أي مشكلة.... ودائما إذا بحتاج معاملات بعملها

إن انتقال دور الزوجة للمؤسسات المجتمعية مرتبط بإطار وعامل مهم، تكون معه استحالة أو عدم مقدرة الزوج القيام بهذا الدور، فالمقدسية المتزوجة من مواطن في الضفة الغربية –مثلاً– تأخذ دوراً رئيسياً في متابعة المعاملات والعلاقات المختلفة مع المؤسسات المعنية، لاستحالة قيام الزوج بهذا الدور، وحول ذلك أوضح زوجان ربة البيت (48 سنة) تلك العلاقة على النحو التالي:

توجهات الرجال والنساء داخل الأسرة لعلاقاتهم في المجالين العام والخاص		
	الزوجة	الزوج
العلاقة مع الجيران (داخل الحي)	علاقات عادية أقوم في بعض الأوقات بالزيارة لبعض الجيران	علاقاتي مع أهل الحي علاقات بسيطة فنادرا ما أذهب لزيارة أهل الحي
السوق	لا أذهب للسوق إلا في الحالات الضرورية	أقوم بالتسوق للأسرة بكامل احتياجاتها فعلاقاتي بالسوق متواصلة

الدولة	أقوم بمتابعة أولادي في قضية الهوية (هوية القدس)	أقوم بالإجراءات الطبيعية التي نحتاجها من شهادات ميلاد، ولكن زوجتي هي اللي قامت بعمل مثل هذه الإجراءات وذلك لأنها تحمل هوية القدس وبالتالي هي تتابع هذا الموضوع

كما أوضحت ربة بيت (40 سنة) أن علاقتها تمتد إلى المجال العام من خلال علاقتها البنكية، وذلك بسبب وجود ملكية خاصة لها من خلال أجرة منزل تمتلكه، وعن ذلك صرّحت وزوجها بما يلي:

توجهات الرجال والنساء داخل الأسرة لعلاقاتهم في المجالين العام والخاص		
	الزوج	الزوجة
العلاقة مع الجيران (داخل الحي)	أقوم ببعض الزيارات في المناسبات الرسمية والعلاقة متوسطة في المناسبات الخاصة والعامة"	علاقات محدودة مع أهل الحي تقتصر على المناسبات الرسمية باستثناء الأخوة"
السوق	أتسوق بعض الحاجيات مع أبنائي ولدي علاقات مع البنك"	لدي رغبة كبيرة في التجول بالسوق ولدي علاقات مع البنك"
الدولة	قمت بالانتخاب	علاقات طبيعية، يتم التعامل مع مؤسسات الدولة بشكل ضعيف

كما صرحت زوجة ربة بيت 44 سنة أن علاقتها تقتصر بشكل رئيسي مع الجيران، كما تمتد علاقاتها لخارج الحي عند الحاجة للتسوق، ويؤكد زوجها ذلك، كما هو مبين في الجدول:

توجهات الرجال والنساء داخل الأسرة لعلاقاتهم في المجالين العام والخاص		
الزوجة		الزوج
العلاقة مع الجيران (داخل الحي)	علاقة جيدة نروح في المناسبات على بعض وبنزور بعض باستمرار	علاقة مودة وحب واحترام
السوق	أنا وزوجي بنشتري أغراض البيت حسب الظروف واحيانا بروح لوحدي على السوق	بذهب أنا وزوجتي أو لوحدي بشتري كل شيء
الدولة	ما بشارك في أي إشي	كل العلاقات والمعاملات وما يلزمنا والمناسبات أنا بعملها وبشارك فيها.

النساء العاملات

وفيما يتعلق بالنسيج العلاقاتي للنساء العاملات تلعب عوامل معينة دورا في انتقال النساء إلى الحيز العام من خلال مشاركتهن الاقتصادية بشكل رئيسي، كما تلعب المشاركة السياسية دوراً إضافياً داعماً في تعزيز دور النساء في المجال العام. كما تحد مشاركة النساء الاقتصادية "عمل النساء" من امتداد العلاقة داخل الحي وهذا ناتج عن ضيق الوقت لدى النساء للتواصل مع الجيران، هذا توضحه زوجة عاملة (48 سنة) وزوجها في الجدول التالي:

توجهات الرجال والنساء داخل الأسرة لعلاقاتهم في المجالين العام والخاص		
	الزوجة	الزوج
العلاقة مع الجيران (داخل الحي)	العلاقات داخل الحي محصورة ولكنها طبيعية ومحدودة	علاقات ضعيفة جدا ومحصورة لأبعد الحدود"
السوق	أقوم وأشعر بالراحة في التسوق ولي معاملات استفيد من قروض مع البنك	علاقات ضعيفة بالنسبة للتسوق"
الدولة	أتابع موضوع الانتخابات، عضو في حزب سياسي في الفترة الحالية بصورة بسيطة ولكن قبل ذلك كان لدي نشاط أكبر	عضو في مؤسسة وحزب ولدي نشاطات ثقافية وسياسية

تبين تصريحات الزوجة أن علاقتها امتدت إلى السوق والدولة، وهذا ناتج عن مشاركتها السياسية والاقتصادية بشكل رئيسي، وعملت مشاركتها الاقتصادية على الحد من علاقتها مع الجيران.

وتؤكد ذلك امرأة عاملة (22 سنة) حيث إن عملها حد من علاقاتها مع الجيران، كما أدخلها عملها الحيز العام، كما هو مبين في الجدول التالي:

توجهات الرجال والنساء داخل الأسرة لعلاقاتهم في المجالين العام والخاص		
	الزوجة	الزوج
العلاقة مع الجيران (داخل الحي)	علاقتي مع الحي ضعيفة وذلك بسبب عملي وبالتالي نادر ما أجد الوقت لعمل علاقات مع الجيران	علاقاتي بالحي ضعيفة جدا
السوق	بالنسبة للعلاقات التجارية أتعامل مع أحد	شراء الأغراض الشخصية والأسرية التي

	البنوك أخذت قرضاً	أحتاجها فعلاقاتي بالسوق جيدة
الدولة	أدرس في مؤسسة للدولة "جامعة القدس المفتوحة" لم أقدر على المشاركة في الانتخابات لأنه لا يوجد معي هوية	أشارك في المسيرات والأعمال الوطنية وطالب في الجامعة "جامعة القدس المفتوحة"

كما تبين التصريحات التالية لزوجة عاملة (47 سنة) أن علاقاتها مع الحي والجيران محدودة، بسبب عملها وامتدت علاقاتها الرئيسية للمشاركة الاقتصادية والسياسية والسوق والدولة، كما تشير توجهات الزوج والزوجة في الجدول التالي:

توجهات الرجال والنساء داخل الأسرة لعلاقاتهم في المجالين العام والخاص		
	الزوجة	الزوج
العلاقة مع الجيران (داخل الحي)	علاقة رسمية بسبب الانشغال باستثناء عائلة واحدة من الجيران	احترام متبادل
السوق	شراء حاجيات المنزل من خضار وفواكه	شراء الأشياء مع الزوجة
الدولة	المشاركة في جميع المناسبات الوطنية وغيرها من النشاطات، وبعض المعاملات اللي بنحتاجها	ممتازة ومتابع لكل شيء من معاملات واحتفالات ومناسبات

خلاصة القول

تشير النتائج أن النساء العاملات وبسبب أعباء العمل والأعباء المنزلية انحسرت علاقاتهن داخل الحي ومع الجيران، بينما أدخلهن عملهن للحيز العام. في حين أن العلاقات وامتدادها للحي كانت واضحة للنساء غير العاملات في مقابل انحسار علاقاتهن داخل الحيز العام.

الأدوار وتقسيم العمل داخل المنزل

تعتمد النشاطات الإنتاجية والإنجابية في الأسرة على خصائص اجتماعية تؤثر على عملية التوازن داخل الاسرة، حيث يتم تقسيم العمل المنزلي على أساس الجنس والعمر، فتقع الأعباء الرئيسية للنشاطات الإنجابية داخل الأسرة على المرأة والفتيات والأولاد الأصغر سنا، وليس على الرجال حتى لو كانوا عاطلين عن العمل(Sen,1990.Kabeer,1994)

سيتطرق هذا الجزء من الدراسة إلى تقسيم الأدوار والعمل داخل المنزل، كما سيلقي نظرة عامة حول قضاء الوقت اليومي للرجال والنساء داخل المنزل.

تشير المقابلات أن النساء يقضين أوقاتاً أكثر من الرجال داخل المنزل، كما تقوم النساء بأعباء العمل المنزلي بغض النظر عن كونهن عاملات خارج البيت أم لا، حيث تعمل النساء لساعات أطول من الرجال، وقد يصل وقت عمل النساء لدى بعض الأسر أضعاف وقت عمل الرجال.

كما اتضح أن النساء يستيقظن مبكرا "للعمل" وينمن متأخرات ليلا "للعمل أيضا"، بينما يغلب على الرجال عملهم في الفترة الصباحية حتى وقت العصر في العمل المنتج بشكل عام، بينما تبقى النساء في العمل المنزلي حتى ساعات الليل.

كما تشير النتائج في جدول لاحق أن النساء العاملات يعملن متوسط عدد ساعات أكثر من النساء غير العاملات في العمل الإنتاجي والإنجابي معا، بينما تعمل النساء غير العاملات ساعات أكثر في العمل المنزلي والإنجابي بشكل أعلى من النساء العاملات، وهذا يرجع بشكل رئيسي لتوفر مواد مساعدة لدى أسر النساء العاملات مثل الغسالات الجيدة وأدوات التنظيف الأخرى مثل المكنسة الكهربائية وغيرها.

الوقت الذي يقضيه الرجال والنساء في العمل داخل وخارج المنزل (نساء عاملات وغير عاملات)

	معدل ساعات العمل اليومية داخل البيت	معدل ساعات العمل اليومية خارج البيت	المجموع
النساء غير العاملات	10.30-13 (أقل قيمة 5 ساعات)	-------	10.30-13
أزواج النساء غير العاملات	0-1	6-9	6-10
النساء العاملات	6-8.30 (أقل قيمة 6 ساعات)	6-8	12-16.30
أزواج النساء العاملات	1-2	7-11	8-13

وتبين النتائج في الجدول السابق أن أزواج النساء العاملات يمارسون ساعات في العمل المنتج والإنجابي أكثر من أزواج النساء غير العاملات، وهذا يعود بشكل رئيسي لانتظامهم في أعمال دائمة بشكل رئيسي، ونتيجة تقديم بعض الأزواج مساعدات في العمل المنزلي والرعاية للأبناء.

النساء غير العاملات (ربات البيوت)

ترتفع الأعباء المنزلية ورعاية الأبناء لدى الأسر التي لديها أبناء صغار (يوم – 14 سنة)، في حين تقل معدلات الرعاية المباشرة للأبناء لدى أسر النساء التي لديها أولاد فوق 14 سنة، حيث تقل أعباء رعاية الأبناء ولكن تبين الصورة أن العبء المنزلي (الأعمال المنزلية) يرتفع لدى أسر النساء التي لديها أبناء متوسطون وكبار في العمر. بينما يكون العبء المنزلي أقل لدى الأسر التي لا يوجد لديها أولاد. وهذا يوضحه الجدول التالي:

الوقت الذي يقضيه الرجال والنساء في العمل داخل وخارج المنزل (نساء غير عاملات)			
	العمل المنزلي	العمل رعاية الأطفال	المجموع
زوجات (أولاد كبار)	6.30-7.30	3-4	9.30-11.30
الأزواج (أولاد كبار)	0	1	0-1
زوجات (أولاد صغار)	6.30-7.30	4.30-6.30	11-14
الأزواج (أولاد صغار)	0	1	0-1
زوجات بدون أولاد	5	---	5

وفيما يتعلق بدور الأزواج بالعمل الإنجابي داخل هذه الأسر، لم يمارس سوى زوجين العمل في رعاية الأبناء، وارتبطت مساعدة الزوج لدى أسرة الزوجة (48) – لديها أبناء كبار– في رعاية صباحية للابن الذي يعمل من خلال تحضير بعض المشروبات والطعام له والاهتمام بإيقاظه ومتابعته صباحا. بينما ارتبطت مساعدة الزوج الثاني لدى الأسرة التي تملك الزوجة (40) دخلاً من تأجير منزل تمتلكه، بمساعدتها في تقديم رعاية لمدة ساعة للأبناء (وهذه الأسرة لديها أبناء صغار).

ويكون لدى بعض الأزواج رعاية عامة لا تدخل في حيز القيام بمهام وإنما من باب سؤالهم عن أحوالهم المدرسية أو العامة دون تقديم رعاية مباشرة سواء بتدريسهم أو تحضير الاحتياجات المختلفة لهم.

فحسب تصريحات نساء ورجال في بعض الأسر نجد على سبيل المثال أن المرأة تقضي يوما طوله 17 ساعة ومثلها يقضي زوجها، يعمل زوجها 6 ساعات يوميا في عمل إنتاجي، بينما تقوم الزوجة بعمل يومي ضعف عمل زوجها يقارب 12 ساعة في العمل الإنجابي داخل الأسرة، بالمقابل ينال زوجها بشكل يومي قسطاً من الراحة في حين لا يوجد أي وقت إضافي لدى الزوجة لتقوم بمثل ذلك. والجدول أدناه يبين الوقت الذي يقضيه كل من الزوجين:

الجدول اليومي زمنيا: تبين تصريحات زوجة غير عاملة (ربة بيت– 35سنة) وزوجها أن:	
يومها 17 ساعة	يومه 17 ساعة
تستيقظ الساعة السادسة صباحا وتنام 11 ليلا	يستيقظ الساعة السابعة والنصف صباحا وينام الساعة الواحدة صباحا
تبدأ عملها الساعة السادسة والنصف صباحاً	يبدأ عمله الساعة التاسعة صباحاً
------	يعمل يوميا بالمتوسط ست ساعات (أعمال الوظيفة)
تعمل يوميا بالمتوسط ما يقارب 4.30 ساعة (في تقديم الرعاية للأبناء)	----
كما تعمل بالمتوسط 7.30 ساعة أعمالاً منزلية مختلفة	------
تقوم يوميا بالمتوسط القيام بزيارات لمدة ساعة ونصف.	يقوم يوميا بقضاء 4 ساعات مع الأصدقاء يتخللها

	نشاطات سياسية ومجتمعية.
لا تأخذ أي قسط من الراحة أثناء يومها (بل يكون يومها مستمرا)	يأخذ قسطاً من الراحة بعد الغداء بالمتوسط 2.5 ساعة قيلولة
الوقت المتبقي وقت غداء وعشاء ومشروبات (انتباه على الأولاد) أثناء مشاهدة التلفزيون حتى وقت النوم+ نقاش مع الزوج في بعض الأمور أثناء مشاهدة التلفزيون	الوقت المتبقي وقت غداء وعشاء ومشروبات ومشاهدة التلفزيون حتى وقت النوم+ نقاش مع الزوجة في بعض الأمور أثناء مشاهدة التلفزيون قبل نومها

توزيع الأوقات:

وحول توزيع الوقت بين زوجين يملكان مشروعاً زراعياً، تبين النتائج أن الزوجة تشارك في كافة الأعمال الإنجابية، بينما تقتصر مشاركة الزوج في المشروع الحيواني المنتج. حيث تعمل الزوجة في المتوسط 13 ساعة يوميا بينما يعمل الزوج ما يقارب 3 ساعات في المشروع الذي تمتلكه الأسرة، كما يقوم لمدة ساعتين في أمور التسوق للأسرة، بينما تعمل زوجته ما يزيد على ثلاثة أضعاف.

الجدول اليومي زمنيا: تبين تصريحات زوجة غير عاملة (ربة بيت– 33سنة) وزوجها:	
يومها 17.30. ساعة	يومه 16.30 ساعة
تستيقظ الساعة السادسة وتنام 10.30 ليلا.	يستيقظ الساعة السابعة وينام 10.30 ليلا.
تبدأ عملها الساعة السادسة والنصف صباحاً.	يبدأ عمله الساعة السابعة صباحاً.
تعمل يوميا بالمتوسط ما يقارب 6.30ساعة (في تقديم خدمات رعاية للأبناء)	----------
تعمل يوميا بالمتوسط ما يقارب 6.30ساعة (في أعمال منزلية مختلفة ورعاية المشروع الحيواني)	يعمل يوميا بالمتوسط 3.5 ساعة في أعمال رعاية لمشروع حيواني للأسرة.
----------	يقوم يوميا بالمتوسط بالذهاب إلى السوق للتسوق للأسرة حسب الحاجة لمدة ساعتين.
تقوم يوميا بالمتوسط بزيارات لمدة ساعة ونصف (لرعاية أمها).	----------
الوقت المتبقي وقت غداء وعشاء ومشروبات ومشاهدة التلفزيون.	الوقت المتبقي وقت غداء وعشاء ومشروبات ومشاهدة التلفزيون.

<u>يوم مزدحم للنساء</u>

تبين تصريحات زوجة أن يومها مزدحم من الصباح وحتى المساء ولا تجد من وقتها سوى ساعة أو نصف ساعة لزيارة أمها والقيام ببعض الواجبات تجاهها، ويبقى برنامجها اليومي مليئاً بالمهام والأعمال المرتبطة برعاية الأطفال ورعاية الأسرة بشكل عام بجانب القيام بكافة الأعمال المنزلية. في حين يكون يوم زوجها مليئاً بالفراغ، في حين يعمل بالمتوسط 3.30 ساعة ويبقى لديه ما يقارب 11 ساعة أوقات فراغ بدون مهام عمل سواء إنتاجية أو إنجابية أو مجتمعية، بينما لم يبق لدى زوجته أي وقت إضافي –فراغ– تقضيه براحة في يومها المعتاد. والجدول التالي يوضح تقسيم أوقات كل من الزوجين حسب تصريحاتهما:

الزوجة: " أبدأ يومي في الساعة السادسة والنصف بالصلاة بعد الوضوء، ثم أقوم بعمل شيء ساخن وأبدأ بإيقاظ أبنائي من النوم ومن ثم أجهزهم للذهاب إلى المدرسة فأقوم بمساعدة بعضهم بتبديل ملابسه وتحضيرهم للذهاب للمدرسة، (7:45). بعد الانتهاء من طلاب المدارس أقوم بتبديل ملابس الطفلتين الأصغر وإعداد الإفطار. الساعة التاسعة، أبدأ بالعمل في البيت من جلي وتنظيف وغسيل حتى الساعة 12، بعدها أبدأ بتحضير الطعام لكي يكون جاهزاً مع الساعة الثانية ظهرا. بعد عودتهم وتبديل ملابسهم أعود وأرتب البيت مرة ثانية ونتناول طعام الغداء لغاية الساعة 3، وبعدها أبدأ بالجلي وتنظيف الأواني، في الساعة الرابعة ابدأ بتدريس الأولاد لغاية الساعة السادسة والنصف. حيث أذهب لزيارة الوالدة لمدة ساعة ونصف تقريبا، أعود للبيت وأعد الطعام للعشاء ثم أجلي لغاية التاسعة. وبعدها أشاهد التلفزيون لمدة ساعة أو ساعة ونصف حيث ينتهي يومي في الساعة العاشرة والنصف تقريبا، وفي أشياء أخرى مثل مواعيد الصلاة وبعض الزيارات والالتزامات العائلية، وبساعد الزوج في بعض أعمال المشروع الحيواني".	**الزوج:** " أبدأ بالوضوء والصلاة الساعة خمسة، ثم أعود للنوم حتى السابعة، حيث أبدأ بالعمل في المشروع الحيواني/ أغنام من وضع الطعام والعناية من تنظيف وغيره الساعة 10 أتناول الفطور بعد ما تعده الزوجة، الساعة 11 أذهب للتسوق وشراء بعض الأغراض البيتية، الساعة 2 أتناول الغداء. بعدها أعود للعمل في المشروع لساعة ونصف، بعد صلاة المغرب إنْ كان التزام اجتماعي أذهب إليه. الساعة 7.30 أجلس مع الأولاد وأتابعهم بالسؤال عن دروسهم اليومية. الساعة 9 أشاهد التلفزيون لمدة ساعة أو ساعة ونصف وأذهب للنوم في الساعة العاشرة والنصف.

كما تبين تصريحات زوجة غير عاملة (ربة بيت– 48سنة) أنها تقوم برعاية الأولاد بشكل مباشر ما يقارب 3 ساعات، كما تقوم بأعمال منزلية مختلفة لمدة 7.30 ساعة، في حين يتمركز عمل زوجها في المجال الإنتاجي حسب تصريحاتهما.

الجدول اليومي زمنيا: تبين تصريحات الزوجة غير العاملة (ربة بيت– 48سنة) وزوجها أن:	
يومها 17 ساعة	يومه 16 ساعة
تستيقظ الساعة 5.30 وتنام 11 ليلا.	يستيقظ 4.30 وينام 9.30 ليلا.
تبدأ عملها الساعة الخامسة والنصف صباحا.	يبدأ عمله الساعة السابعة صباحا.
------	يعمل يوميا بالمتوسط 8 ساعات أعمال إنتاجية وظيفية.
تعمل يوميا بالمتوسط ما يقارب 3 ساعات (في تقديم خدمات رعاية للأبناء)	ساعة أو أقل خدمات رعاية يومية للأبناء
-------	نصف ساعة لساعة تسوق للأسرة
تعمل يوميا بالمتوسط ما يقارب 7.30ساعة (في أعمال منزلية مختلفة)	--------
------	استراحة لمدة ساعة.
تقوم يوميا بالمتوسط بزيارات لمدة ساعة.	يقوم يوميا بالمتوسط بزيارات لأهله لمدة 2.30ساعة
الوقت المتبقي وقت غداء وعشاء ومشروبات ومشاهدة التلفزيون.	الوقت المتبقي وقت غداء وعشاء ومشروبات ومشاهدة التلفزيون.

وما زال يومها مزدحما، حيث تعمل بشكل عام ساعات إضافية أكثر من زوجها حتى لو توفرت المساعدة من قبل البنات لها داخل المنزل. وبشكل عام تغلب على العمل المنزلي داخل الأسرة صفة التواصل باستثناء بعض الزيارات أو قيلولة الراحة لدى بعض الأسر. **وهذا الجدول أيضاً يوضح طبيعة عمل كل من الزوجين حسب تصريحاتهما:**

الزوجة" أقوم بالوضوء والصلاة وقراءة القرآن الساعة الخامسة والنصف لغاية الساعة السادسة والنصف، وبعدها أعمل شاي وقهوة وأنبه أبنائي للذهاب كل إلى مكانه، وأبدأ بالعمل اليومي الساعة 7.30 غسيل وجلي وتنظيف	**الزوج** "الساعة 4.30 اقوم للوضوء والصلاة والساعة 5.30 أعمل شاي وقهوة ونشرب الشاي والقهوة أنا وزوجتي والساعة 6.00 أعمل شاي لابني الكبير وايقظه من النوم،

الحمامات وشطف البيت وغيره من الأعمال المنزلية، الساعة الواحدة أحضر الطعام للغداء، الساعة 2.30 نتناول الغداء وأقوم بالجلي بعد ذلك. في بعض الأوقات الساعة الثالثة أقوم بزيارة لغاية الساعة الرابعة، وقتها بعود الزوج ونحضر له الطعام، الساعة 4.30 القيام بتوليع النار للتدفئة، 5.30 بصلي المغرب ونقعد انشاهد التلفزيون أنا والبنات لغاية الساعة التاسعة، وبعدها نحضر العشا في بعض الأحيان أنا أو بناتي ونتعشى وبعدها نجلي وبنام الساعة 11"	بخرج من البيت الساعة 6.30 للعمل وبصل الساعة 6.45 وبباشر العمل الساعة سبعة حتى الساعة 3.30 وأخرج من العمل لأصل البيت مع التسوق للأسرة الساعة 4.30 أصلي وأتناول الغداء وأنام في بعض الأحيان لغاية الساعة السادسة أتوضأ وأصلي وبعدها أجلس مع أهلي أبي وأخواتي لغاية الساعة التاسعة والنصف وأذهب بعدها للنوم.

الأعباء الرئيسية تقع على الزوجة:

تبين تصريحات زوجة غير عاملة (ربة بيت– 40سنة) وزوجها أن الأعباء الرئيسية تقع على عاتق الزوجة سواء في العمل المنزلي أو رعاية الأبناء حيث تعمل هذه الزوجة 11 ساعة يوميا (6.30 أعمالاً منزلية، 4.30 أعمالاً في رعاية للأبناء)، في حين يعمل زوجها 7 ساعات في عمل منتج خارج البيت ، ويمارس هذا الزوج خلال يومه نشاطات مجتمعية مختلفة، كما يقدم هذا الزوج مساعدة محدودة في رعاية الأبناء خاصة فيما يتعلق بالتعليم.

الجدول اليومي زمنيا: الزوجة غير العاملة (ربة بيت– 40سنة)	
يومها 17 ساعة	يومه 16 ساعة
تستيقظ الساعة 5.30 وتنام 12 ليلا.	يستيقظ 6.30 وينام 12 ليلا.
تبدأ عملها الساعة الخامسة والنصف صباحا.	يبدأ عمله الساعة الثامنة صباحا.
-----	يعمل يوميا بالمتوسط 7 ساعات أعمال إنتاجية وظيفية.
تعمل يوميا بالمتوسط ما يقارب 4.30ساعة (في تقديم خدمات رعاية للأبناء)	ساعة خدمات رعاية للأبناء
تعمل يوميا بالمتوسط ما يقارب 6.30ساعة (في أعمال منزلية مختلفة)	-----
-----	ساعة واحدة تسوق للأسرة.
-----	ساعة واحدة مشاركة مجتمعية.

تقوم يوميا بالمتوسط بزيارات لمدة ساعتين.	يقوم يوميا بالمتوسط بزيارات عائلية وللأصدقاء لمدة 2.30ساعة
الوقت المتبقي وقت غداء وعشـــاء ومشـــروبات ومشاهدة التلفزيون.	الوقت المتبقي وقت غداء وعشاء ومشروبات ومشاهدة التلفزيون.

كما تبين تصريحات زوجة غير عاملة (ربة بيت (طالبة جامعية)- 23سنة) وزوجها أن قضاء الوقت يختلف لديها، حيث لا يوجد لديها أطفال وهي طالبة جامعية، إذ تقضي هذه الزوجة 5 ساعات بالمتوسط يوميا فـــي العمل المنزلي بينما يضاف إلى أعبائها 3 ساعات يوميا في الدراسة الجامعية، في حين يمارس زوجها بجانب النشاطات المجتمعية وقتاً في التسلية واللعب مع الأصدقاء والأقارب. ويوضح ذلك الجدول التالي:

الجدول اليومي زمنيا: الزوجة (ربة بيت (طالبة جامعية)- 23سنة)	
يومها 17 ساعة	يومه 16 ساعة
تستيقظ الساعة 5 وتنام 10 ليلا.	يستيقظ 4 وينام 10 ليلا.
-------	ساعة عمل ونصف في رعاية أغنام الأسرة.
تعمل يوميا بالمتوسط ما يقارب 5ســاعات (فــي العمــل المنزلي)	
------	ساعة في شراء أغراض للبيت
ثلاث ساعات دراسة يومية.	------
ثلاث ساعات زيارات لأهل الزوج وتبادل الحــديث مــع بعض الجارات.	
-----	ساعة مشاركة مجتمعية في النادي (فريق كرة قدم)
-----	3 ساعات زيارات عائلية
-----	(في حال يعمل لمدة 9 ساعات وباقي الوقت في المنـــزل بمشاهدة التلفزيون)
الوقت المتبقي وقت غداء وعشاء ومشــروبات ومشــاهدة التلفزيون ومطالعة مجلات خارجية	الوقت المتبقي وقت غداء وعشاء ومشــروبات ومشــاهدة التلفزيون

وفي الأسر التي لا يوجد لديها أولاد، تبقى المسؤوليات المتعلقة بالعمل المنزلي والرعاية العامة للمنزل مـــن واجب الزوجة مع أن هناك وقتاً يتوفر لديها من الفراغ حيث تستطيع تكريس جزء من وقتها فـــي دراســـتها

الجامعية. حيث تعتبر هذه الزوجة الوحيدة في الدارسة التي تتمتع بوقت منوع وممتع حسب توجهاتها تجـــاه يومها.

الزوجة " بفيق من النوم الساعة 5.00 صباحا مع الزوج بقوم بتنبيهه حتى يذهب للعمل لمـــا يكـــون عنده شغل، بجهز له الأكل ليأخـــذه معـــه طبيعـــة الأكل بطاطا مقلية وبندورة مقلية وبعدها بصـــــلي الفجر وبنام للساعة 8 وبعمل فطور وبفطر وبقوم بترتيب البيت بشكل كامـــل وبعـــدها إذا عنـــدي محاضرات في الجامعة بروح على الجامعـــة واذا فش ببقى في البيت، بحضر التلفزيون حتى الظهر، وبعدها أدرس وأحضر للجامعة، والســـاعة 2.30 بقوم بتحضير الطعام للزوج بطبـــخ وبقعـــد أقـــرأ بعض المجلات وبجلس أمام البيت أنـــا وحمـــاتي وسلفتي حتى الســـاعة الرابعـــة بجهـــز الطعـــام وبجهزله الحمام ونقعـــد نوكـــل وبعـــدها بشـــاهد التلفزيون أنا وزوجـــي وبنتحـــدث ونقعـــد علـــى التلفزيون لحد الساعة 10.	**الزوج** " بستيقظ الساعة 4 بتوضا وبصـــلي وبشـــرب الشاي إذا كانت في لقمة باكل. في حال في شغل بروح على العمل حتى الساعة الخامسة وثم بنتعشى وبرتـــاح وبسهر على التلفزيون للساعة 9 وبنام.وإذا فش شـــغل بصلي وبنام حتى الساعة 8 بعدها بلبس ملابســـي. إذا كان في شغل في دار العيلة بقوم فيه مثل طعام الغنـــم وسقاية الشجربعدها بطلع على بيت لحم وبشتري كـــل احتياجات البيت وبعدها بروح المجلس والنادي وبعدها برجع على البيت الساعة 12 وبشاهد التلفزيون والساعة 2 بوكل ونشرب الشاي وبظل للساعة 4 على التلفزيون وبعدها بروح على تمرين كرة القدم وبعدين بفـــر أنـــا وأصحابي وبروح على دار أعمامي ونحكي في أمـــور العيلة وأمور البلد وبروح على دار أختي نلعـــب شـــده حتى الساعة 8 وبرجع على الدار وبنام الساعة 10.

<u>خلاصة القول:</u>

تقع على عاتق النساء غير العاملات كافة الأعباء المنزلية والرعاية والاعتنـــاء بكافـــة الجـــوانب والقضـــايا والحاجات والمتطلبات داخل المنزل، وتختلف الأعباء من أسرة إلى أخرى، حيث تقضي نساء الأسر الكبيرة، التي لديها أبناء صغار أوقاتاً طويلة من نهارها (يومها) بالعمل، بحيث تتوزع الأعباء ما بين الأعمال المنزلية والرعاية بالأطفال الصغار، بينما تقضي النساء لدى الأسر التي لديها أبناء كبار وقتا أقل في أعمال الرعاية، حين يقضي الوقت الأكبر في الأعمال المنزلية، وتُساعد الأمهات داخل بعض الأسر من قبل الفتيات القادرات على القيام بالأعمال المنزلية مما يخفف الأعباء التي تقع على عاتقهن.

لم تشر نتائج المقابلات مع الرجال والنساء أن الرجال يساهمون في الأعمال المنزلية أو رعاية الأبنـــاء، وإذا كانت هناك بعض المساعدات المحدودة جدا لدى بعض الأسر في بعض الأمور المتعلقة برعاية الأبناء خاصة لدى الأسر التي يكون أبناؤها صغاراً وتملك الزوجـــة دخلا مـــن خلال الملكيـــة (الزوجـــة 40)، أو تقـــديم مساعدات للأبناء الكبار العاملين، مثل تحضير بعض القهوة أو الشاي قبل الذهاب لعملهم لدى أسرة الزوجـــة 48، وهذا يعود لعمل الابن ومساعدته في تحمل أعباء الأسرة.

واقتصرت مساهمة الرجال بشكل رئيسي في التسوق للأسرة وتلبية احتياجاتها الرئيسية مـــن خلال الرؤيـــة العامة للرجال بأنهم مسؤولون عن تلبية احتياجات الأسرة الاقتصادية، كما أن الرجـــال غيـــر العـــاملين أو العاملين بعمل موسمي لا يساهمون بأي جهد في الأعمال المنزلية أو الأعمال المرتبطة برعاية الأبناء.

كما تشير نتائج الدراسة أن الوقت الفائض لدى النساء ربات البيوت – مع محدوديته – يفضلن قضاءه وقـــت راحة أو القيام بزيارات أسرية أو عائلية محدودة أثناء النهار، ولكن البعض –واحدة على الأقـــل– زيارتهـــا لوالدتها هي بمثابة عمل إنجابي حيث تعمل على رعايتها. في حين يفضل الرجال قضاء هذا الوقت كراحـــة يومية أو القيام ببعض النشاطات المجتمعية أو في التسلية مع الأصدقاء والأصحاب. كما أوضحت الدراسة أن النساء يستيقظن باكراً بشكل عام وينمن ليلا متأخرات مقارنة بأزواجهن.

الأدوار وتقسيم العمل المنزلي داخل أسر النساء العاملات

أعباء إضافية على النساء العاملات

ترتفع الأعباء المنزلية على الأسر التي لديها أولاد كبار ومتوسطو عمر، في حين ترتفع ساعات الرعاية اليومية للأبناء لدى أسر النساء اللواتي لديهن أولاد صغار في العمر. وتساوت ساعات العمل المنزلي لدى الأسر دون أولاد ولدى الأسر التي لديها أبناء صغار. وفيما يلي سنعرض بعض الجداول التي توضح تلك الأعباء:

الوقت الذي يقضيه الرجال والنساء في العمل داخل وخارج المنزل (نساء عاملات)			
	العمل المنزلي	العمل رعاية الأطفال	المجموع
زوجات (أولاد كبار ومتوسطو العمر)	4.30-7	0-4	4.30-11
زوجات (أولاد صغار)	4-6	4.30-5	8.30-10
زوجات بدون أولاد	6	---	6
الأزواج	0-1	0-1	0-2

وفيما يتعلق بالنساء العاملات، تشير النتائج أن الأعباء تزيد بشكل عام على النساء العاملات، ولكن تساهم الأوضاع الاقتصادية الجيدة لدى هذه الأسر من توفير أدوات مساعدة (كهربائية) مثلاً في التقليل من حجم الأعباء المنزلية.

بشكل عام، يزيد يوم النساء العاملات عن أيام أزواجهن زمنيا وعمليا، حيث تعمل المرأة خارج المنزل في العمل الإنتاجي وتمارس الأعمال الإنجابية داخل المنزل.

كما يساعد بعض الأزواج النساء في العمل المنزلي أو الرعاية للأبناء وبشكل أساسي يكون ذلك حال طلبت الزوجة منهم المساعدة، وتتوفر الاستعدادية لدى بعض الأزواج للمساعدة.

فهناك زوجة عاملة (36سنة) تستيقظ مبكرا كما تعمل بالمتوسط عملاً إنتاجياً وإنجابياً ما يقارب 15 ساعة، بينما يعمل زوجها بالمتوسط 11 ساعة، كما يقوم ببعض المساعدة المحدودة داخل المنزل، خاصة في مجال

الرعاية. حيث تعمل الزوجة بالمتوسط 8 ساعات في أعمال وظيفية، وتقوم لمدة 4.30 بتقديم خدمات رعاية مباشرة للأولاد، وتمارس 4 ساعات يومية في القيام بالأعمال المنزلية المختلفة. وهذا يوضحه الجدول التالي كما عبر عنه الزوجان في الجدول التالي:

الجدول اليومي زمنيا: الزوجة عاملة (36 سنة)	
يومها 19 ساعة	يومه 17 ساعة
تستيقظ الساعة الخامسة وتنام 12 منتصف الليل	يستيقظ الساعة السادسة صباحا وينام الساعة 11 ليلا.
تبدأ عملها الساعة الخامسة.	يبدأ عمله الساعة السابعة صباحاً.
تعمل يوميا بالمتوسط ما يقارب 8 ساعات (أعمالاً وظيفية مباشرة (كمعلمة) وغير مباشرة (في التحضير والامتحانات والعلامات)	يعمل يوميا بالمتوسط 11 ساعة في أعمال وظيفية
تعمل يوميا بالمتوسط ما يقارب 4.30 ساعة (أعمال رعاية مباشرة للأبناء)	ساعة في رعاية الأبناء
تعمل يوميا بالمتوسط 4 ساعات في عمل منزلي.	
الوقت المتبقي وقت غداء وعشاء وتحضير للمدرسة مشاهدة التلفزيون.	الوقت المتبقي وقت غداء وعشاء ومشروبات ومشاهدة التلفزيون

الأعمال اليومية وتضاعفها على النساء العاملات

تبين المسيرة اليومية للزوجة العاملة وزوجها بأن يومها مزدحم، فلا تزال تقع على عاتقها كافة الأعمال المنزلية والرعاية للأبناء خاصة الصغار، بالمقابل ما زال دور الرعاية للأب محدوداً جدا. ولا يكون متوفراً لدى هذه الزوجة أي وقت إضافي تقوم من خلاله بالاستراحة أو الزيارات والتواصل مع الأهل والأصدقاء.

الزوجة "بقوم الساعة 5 أعمل قهوة لي ولزوجي وحليب للأولاد وسندوشات للمدارس وأغير ملابس طفلي الصغير ثم أستحم وأحضر ملابس زوجي تكون الساعة قد أصبحت تقريبا 6.30، أحيانا أرتب قليلا في البيت وأجهز أكل طفلي الصغير وأخرج من البيت وأرسله إلى الحضانة وبتكون الساعة صارت 7.30 وبنتظر المعلمات لنخرج سويا على حاجز قلنديا عشان نروح المدرسة ويبدأ الدوام الساعة 8 في المدرسة وتنتهي الحصة السادسة الساعة 1.25 وبنتهي دوامي أصل البيت الساعة 2 تقريبا،إذا كان يوجد أكل أطعم أولادي وإن لم يكن ابدأ بالطبيخ وأقوم ببعض الأعمال المنزلية أيضاً. أحاول تنويم الصغير ثم أقوم بتدريس الأولاد وأحيانا أشاهد التلفزيون وبتكون الساعة صارت 6 موعد عودة زوجي من العمل اجهز الطعام له وأجلي وأحيانا أؤخر الجلي حتى ينام الأولاد حتى أقوم بعملي بهدوء الساعة 8 أبدا بمحاولة إجبار أولادي على النوم في الأغلب ينامون الساعة الثامنة والنصف أو التاسعة وبعد ما ينام الأولاد أقوم بترتيب البيت وترتيب الغسيل وتصليح امتحانات وتحضير دروس ولا أنهي هذه الأمور قبل الساعة الثانية عشرة ثم أنام"	**الزوج** "الاستيقاظ الساعة 6 وشرب القهوة ثم التغسيل واللبس الساعة 7 الذهاب للعمل والانتهاء الساعة الرابعة والذهاب الى عمل آخر الساعة 6 ثم الذهاب إلى البيت والاجتماع مع الأسرة مشاهدة التلفزيون لساعة واحدة والقيام ببعض الأعمال في المنزل من تدريس ومتابعة الأولاد، والذهاب للنوم الساعة 11"

كما تبين تصريحات زوجة أخرى عاملة (48سنة) ذات القضايا داخل أسرتها، باستثناء الاختلاف في رعاية الأطفال، حيث لا يوجد لدى هذه الأسرة أبناء صغار، فتقضي 6.30 ساعة يوميا في العمل المنزلي ويتوفر لدى هذه الزوجة وقت إضافي تقوم من خلاله ببعض الزيارات القصيرة والاستراحة القصيرة، كما تقوم بعمل إنتاجي لـ 7 ساعات وتقوم بعمل إنتاجي أيضا داخل المنزل في مشروع الأسرة.

الجدول اليومي زمنيا: الزوجة العاملة (48 سنة)

يومها 18 ساعة	يومه 16
تستيقظ الساعة الخامسة والنصف وتنام 11.30 ليلا.	يستيقظ الساعة السادسة صباحا وينام الساعة 11 ليلا.
تبدأ عملها الساعة الخامسة والنصف	يبدأ عمله الساعة الثامنة
تعمل يوميا بالمتوسط ما يقارب 7 ساعات (أعمال وظيفية	يعمل يوميا بالمتوسط 11 ساعة أعمال وظيفية
1.15 عمل في المشروع الإنتاجي الحيواني في البيت	1.30 مساعدة في المشروع الحيواني للعائلة
تعمل بالمتوسط 6.30 ساعة في أعمال منزلية	ساعة في العمل المنزلي اذا طلب منه وربما أكثر
تقوم يوميا بالمتوسط بزيارات لمدة ساعة ونصف.	يقوم يوميا بقضاء 4 ساعات مع الأصدقاء ونشاطات سياسية ومجتمعية.
تأخذ قسطاً من الراحة أثناء يومها 1.5 ساعة	يأخذ قسطاً من الراحة بالمتوسط 1 ساعة
الوقت المتبقي وقت غداء وعشاء وتحضير للمدرسة ومشاهدة التلفزيون.	الوقت المتبقي وقت غداء وعشاء ومشروبات ومشاهدة التلفزيون

وحول كيفية بدء اليوم لدى الأزواج العاملين بهذه الصورة لم تختلف بالعموم عن باقي الأسر، إلا أن وجود أبناء كبار لديها خفف من أعباء الرعاية التي تقوم بها الأسر التي لديها أبناء صغار، ويتوفر وقت إضافي حيث تقوم الزوجة خلاله ببعض الزيارات للعائلة وأخذ بعض الوقت للراحة. والجدول أدناه يوضح كيفية بدء الوقت لدى الأزواج العاملين:

"**الزوجة**" بقوم الساعة 5.30 أحضر الزعتر للزوج وأبدأ يوم عملي في المشروع الخاص بالبيت وهو مشروع تربية طيور فيكون لي ساعة وربع عمل فيه، ثم أحضر القهوة لكي أشربها مع الزوج، وأيقظ بقية أفراد الأسرة. وبعدها أبدأ بتحضير نفسي للذهاب إلى العمل خارج المنزل، وأخرج للعمل حوالي الساعة الثامنة لغاية الساعة الثانية والنصف، أعود للبيت بعد شراء حاجات البيت وأتسوق قبل العودة وهذا يستغرق حتى الساعة الثالثة والنصف، ثم أبدأ بتحضير الغداء، أرتب المائدة بعد الطعام. في الساعة الرابعة أنال قسطاً من الراحة إلى الساعة الخامسة والنصف. ثم أقوم بعمل شيء ساخن ونتناوله ومن ثم أبدا العمل في المشروع الذي تم ذكره حتى الساعة السابعة، وبعدها أقوم بالأعمال المنزلية من ترتيب البيت وتنظيفه وطوي الغسيل وكوي وغيره (وخلال العمل أشاهد التلفزيون لفترة ساعة زمنية)، وفي الساعة التاسعة أبدأ بتحضير الطعام لليوم التالي، وأحيانا (في بعض الأحيان) بعد ذلك	**الزوج** "بقوم الساعة سبعة وببلش أحضر نفسي وفي الساعة الثامنة يبدأ يوم العمل وأعود الساعة الثالثة وأتناول طعام الغداء، ولدينا مشروع تربية الطيور وبالتالي أساعد في تربية هذه الطيور والاهتمام بها، وإذا طلب مني المساعدة في المنزل بشتغل لساعة زمان،ا إذا كان هناك واجبات اجتماعية أقوم بها وإذا فش

أو قبل ذلك نقوم بتغطية بعض الالتزامات الاجتماعية لغاية الساعة 11.30، أعود للبيت وأحضر القهوة أو أي شيء ساخن لي وللزوج والساعة 12 أذهب للنوم".	أشاهد الأخبار إلى الساعة الحادية عشرة ومن ثم أنام".

وتتضاعف الأعباء لدى بعض الأسر وخاصة في مجال أعمال الرعاية للأبناء، بحكم أن لدى هذه الأسر أعباء إضافية ولكن يقل حجم العمل المنزلي –مقارنة مع نساء غير عاملات– بسبب وجود بنات أكبر يساعدن باستمرار الأم (47) في العمل المنزلي، وخاصة في أيام العطل. وهذا يوضحه الجدول التالي:

الجدول اليومي زمنيا: الزوجة العاملة (47 سنة)	
يومها 17 ساعة	يومه 17 ساعة
تستيقظ الساعة الخامسة والنصف وتنام 10 ليلا.	يستيقظ الساعة السابعة صباحا وينام الساعة 12 ليلا.
تبدأ عملها الساعة السادسة	يبدأ عمله الساعة الثامنة
تعمل يوميا بالمتوسط ما يقارب 6ساعات (في أعمال وظيفية).	يعمل يوميا بالمتوسط 8 ساعات (أعمال الوظيفة)
تعمل يوميا بالمتوسط ما يقارب 4 ساعات (في تقديم خدمات رعاية للأبناء)	-----
تعمل يوميا بالمتوسط ما يقارب 4.30 ساعة (في العمل المنزلي)	-----
------	يعمل 3 ساعات زيارات للأصدقاء والأقارب.
------	يأخذ قسطاً من الراحة بالمتوسط 1 ساعة
الوقت المتبقي وقت غذاء وعشاء ومشروبات مشاهدة التلفزيون حتى وقت النوم	الوقت المتبقي وقت غداء وعشاء ومشروبات ومشاهدة التلفزيون حتى وقت النوم

الأعباء ما زالت كبيرة على زوجات عاملات لأزواج غير عاملين

كما تتضاعف أعباء النساء العاملات لأزواج غير عاملين (أو يمارسون أعمالاً موسمية)، فالزوجة طالبة بجانب كونها عاملة، حيث تقضي نهارا طوله 18 ساعة، تقوم بالعمل 13 منها ساعة ما بين العمل الإنتاجي والإنجابي، بينما يقوم زوجها بالعمل 3 ساعات "حسب التساهيل" ويقوم أحيانا بمساعدة الزوجة، كما تقوم بالدراسة لمدة ساعتين. والجدول التالي يوضح كيف يسير يوم كل منهما:

الجدول اليومي زمنيا: الزوجة العاملة لزوج غير عامل (22سنة) (لا يوجد أولاد للأسرة)	
يومها 18ساعة	يومه 14 ساعه
تستيقظ الساعة السادسة وتنام 12 منتصف الليل.	يستيقظ الساعة 11 صباحا وينام الساعة الواحدة ظهراً.
تبدأ عملها الساعة السابعة.	يبدأ عمله الساعة 12 ظهرا
تعمل يوميا بالمتوسط 7ساعات (أعمال وظيفة.	أعمل بوظيفة متقطعة 2-3 ساعات وليست بشكل يومي
تعمل يوميا بالمتوسط 6ساعات (أعمالاً منزلية)	يعمل بالمتوسط 1-2ساعة أعمالاً منزلية
تقوم يوميا بالمتوسط بزيارات لمدة ساعة ونصف.	يقوم يوميا بقضاء 3 ساعات مع الأصدقاء ونشاطات سياسية ومجتمعية.
دراسة بالمتوسط لمدة 1-2 ساعة	دراسة بالمتوسط لمدة 1-2 ساعة
الوقت المتبقي وقت غداء وعشاء ومشروبات ومشاهدة التلفزيون وحديث مع الزوج.	الوقت المتبقي وقت غداء وعشاء ومشروبات ومشاهدة التلفزيون وحديث مع الزوجة.

فزوجة عاملة لزوج غير عامل (ما زال يومها مزدحما)، حيث يكون يومها بدون استراحة فهي عاملة وطالبة جامعية وتقوم بكافة الأعباء المنزلية مع مساعدة محدودة من الزوج وما يخفف الأعباء عن هذه الأسرة عدم وجود أولاد لديها. والجدول التالي يوضح ذلك:

الزوجة"الساعة السادسة استيقظ من النوم وأقوم بالعادات اليومية الصباحية من ترتيب شعري وتغسيل يدي ووجهي بالماء واستخدام فرشاة الأسنان وغيره). وأبدأ بعدها بتحضير نفسي من لباس وعمل مكياج للخروج للعمل وأنا بحضر نفسي أعمل قهوة وأشربها. أخرج من المنزل للذهاب للعمل في الساعة الثامنة (ساعة تقريبا في المواصلات) من الساعة 8 حتى 2.30 في العمل خارج المنزل، بعدها أتجول في السوق لشراء الاحتياجات الخاصة للأسرة لغاية 3.30. وأصل البيت الساعة 4.30 وأبدل ملابسي ويتم حوار بيني وبين زوجي أثناء تبديل ملابسي وتحضير الطعام. وإعداد الطعام وتناوله	**الزوج** "استيقظ الساعة 11.00 من النوم وببدأ أدخن، وبعدين برتب نفسي من تبديل ملابس وحمام وغيره، وبعمل فنجان شاي لنفسي وبتناول الفطور، وبقوم بترتيب غرفة النوم وبعدين بجلس من الساعة 1.00 حتى الساعة 3.30 على الكمبيوتر عشان أدرس، وبعدين بتناول طعام الغداء بعد ما تحضره الزوجة، وبعدها بقوم بالعمل مع الزوجة في تنظيف الأواني فقط، وبجلس مع الزوجة لحوالي الساعة

لغاية الساعة السادسة والنصف تقريبا، وثم أقوم بتنظيف الأواني وفي بعض الأحيان يساعدني الزوج لغاية الساعة 8.00. أجلس مع الزوج نصف ساعة تقريباً، وبعدها أجلس على الكمبيوتر أو أخرج لزيارة أهل الزوج أو بعض الصديقات. أعود للبيت الساعة العاشرة ويكون الزوج قد عاد من خروجه وبالتالي نتناقش ونتحاور في عدة أمور، وأيضا ممكن مشاهدة التلفزيون مع أكل أشياء "فواكه، مكسرات"، نذهب للنوم تقريبا الساعة 12.00 وفي بعض الأحيان الساعة 1.00"	8.30 للحوار والنقاش حول مواضيع الحياة الخاصة وبعدها بخرج لغاية الساعة 10.00 للعب شده مع الأصدقاء وبعدها على التلفزيون مع الزوجة وبنام على الساعة 1.00. في بعض الأحيان لما يكون عندي عمل بقوم الساعة 6.30 من النوم وبخرج للعمل الساعة 7.00 الصبح لغاية الساعة 6.30 مساء".

خلاصة القول:

في الإطار العام لنتائج تصريحات الأزواج العاملين والزوجات العاملات، ما زالت أعباء العمل المنزلي ورعاية الأبناء مرتبطة بشكل رئيسي بالنساء، وأن مساهمة الرجال في العمل المنزلي مرهونة بالمواقف التي يضفيها كل من الزوج والزوجة، فمشاركة الزوج تكون متصلة بالاستعدادية لديه في تقديم المساعدة وفي طلب الزوجة لتلك المساعدة، وبالرغم من ذلك تبقى هذه المساعدة محدودة الجهد والوقت. كما أن الصورة لا تتغير عندما تكون النساء عاملات والأزواج غير عاملين أو يمارسون أعمالاً موسمية فالمساعدة ما زالت محدودة أيضا، ويقع عبء العمل الرئيسي داخل المنزل على النساء.

توجهات الرجال والنساء لتقسيم العمل والأدوار داخل المنزل وخارجه

هذه بعض الكلمات كمقدمة عبر عنها الرجال *والنساء لوصف الواقع:*

"القدرية، الطبيعة، توريث الأدوار، الصورة النمطية تتكرر، هيك حال الدنيا، والله الـزوج بسـاعد، حـرام بساعدني ومتعاون"

ظهرت اختلافات عديدة بين تفسيرات الرجال والنساء لسلوكياتهم داخل الأسرة، فـترى النسـاء أن عملهـن المنزلي والرعاية للأبناء عمل إجباري في حين أن الرجال يرون مشاركتهم تطوعية ومساعدة للنساء أكـثر من كونها إلزامية. كما يعتبر الرجال وبالعموم أن العمل في المنزل خارج نطاق مسـؤولياتهم وصـلاحيتهم، وإن شاركوا فيها فهي كمساعدة لزوجاتهم. إن شعور النساء بالمسؤولية وشعور الرجال بالحرية يعكس أيضاً الترتيبات الزوجية المختلفة والمتباينة. فالنساء اللواتي يفضلن زيجة أكثر تقليدية قد يـؤمن بـأن الـتزامهن وواجباتهن الأساسية تكمن في كونهن ربات بيوت وقد يشعرن بالتردد أو الخوف من المشاركة أو التخلي عن السيطرة لصالح الزوج. وأن النساء اللواتي ارتبطن بزيجة غير تقليدية يفترضن من أزواجهن القيـام بنسـبة معقولة من الأعمال المنزلية لكنهن غير قادرات على إلزامهم بتلك الأعمال وتتوافق نتائج الدراسة هذه مع ما جاءت به دراسة Hardesty و Bokemier (Hardesty & Bokemier, 1989).

نمطية الصورة لكلا الزوجين داخل الأسرة

يدخل الكثير من العوامل البنيوية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بلورة صورة نمطية لكل من الرجـال والنساء داخل الأسرة والقدرة والإمكانيات على قبول هذه الأدوار أو رفضها، فدونية النساء في الأسرة الأبوية وغياب المصادر والإمكانيات المحدودة لدى غالبية النساء، وحتى النساء اللاتي توفرت لديهن مصادر ما زال هناك ارتباط ثقافي يربطهن وأسرهن فمسؤولية الدور الإنجابي مرتبطة بهن بشكل أساسي والزوج يأخذ دورا هامشـيا. انظـر الدراسـات المقتبسـة لـدى Kabeer و Sen و 1993 Moser(.Moser, .(Sen,1990.Kabeer,1994

توجهات الرجال والنساء حول تقسيم الأدوار في أسر الزوجات غير العاملات

وفي أسر النساء غير العاملات تتضاعف اتكالية الأزواج والرجال على النساء وبشكل ملحوظ، خاصة لـــدى الأسر التي يعمل بها الأزواج عملاً إنتاجياً كاملاً.

حيث تزداد إتكاليه الزوج والأبناء بالاعتماد المطلق. فتشير هنا زوجة عمرها (35 سنة) إلى العمل المنزلـــي والرعاية، مع عدم رضاها، مع تأكيد الزوج على أن الطبيعة والمجتمع هما اللذان يورثان النساء هذه الأدوار، وتكون توجهات الزوجين بشكل عام لدى أسر النساء غير العاملات الرضوخ والطاعـــة لهـــذا الواقـــع دون صراع أو دون إرادة نقاش لمواقف تقاوم هذا الواقع. وهذا الجدول يوضح عدم رضا الزوجة عن واقعها:

الزوجة	الزوج
"زوجي من النوع اللي لما بدو يشرب بقولي جيبي كاسة ماء، مستحيل أنه يشتغل أي شيء في البيت حتى أولادي تعودوا زي أبوهم أنهم ما يشتغلوا إشي كاسة الماء بتجيهم لحدهم والبنات هم اللي بساعدوني في شغل الدار، خلص تعودنا على هذا وما ممكـــن أنـــه يتغيـــر أي إشـــي، فـــالأدوار والمسؤوليات هذه تقع على عاتق الزوجة نتيجة هالوضع الخاطئ وأيضا بحكم أنه زوجي بعمل خارج المنزل وأنا ما بعمل سوى بالبيت وهذه هي التقسيمة الطبيعية بالنسبة لي".	" أنا بعمل للحصول على الدخل، ومتابعـــة دراسة الأولاد ولكـــن بـــدون تدريســـهم (الزوجة بتعمل هذا)، وأنـــا اتكـــالي فـــي الأعمال البيتية، الحياة فرضت هذا النـــوع من الحيـــاة، وذلـــك بســـبب وجـــود الأم وأخوات أكبر بالسن بعملين في المنزل".

وتعزز بعض الأسر أدوار الرجال والنساء بشكل أكبر داخل الأسرة بسياق أبوي، فالزوجة دورهـــا يرتبـــط بالمنزل في حين دور الزوج المزود الرئيس والمعيل للأسرة، فهو الحارس الأمين على رعايتها، وانحســـار دور الزوجة في المجال الخاص نتيجة تخلفها عن التعليم، أو لعدم فراغ الزوج وانشغاله في المجـــال العـــام (شرابي،1992.المرنيسي، 2001). وهذا يوضحه الجدول التالي

الزوجة(40 سنة)	الزوج
" أنا بقوم بكافة الأعمال المنزلية ومتابعة تربية الأبناء ومراقبة سلوكهم وتربيتهم، وأنا بقوم بهذه الأدوار لعدم فـــراغ الـــزوج وعدم تواجده باستمرار في البيت، وهو بعمـــل لـــوقت علـــى الأغلب واله نشاطات خاصة في النادي والمجلس القروي، وأنا بشتغل في البيت لأنه الزوج بعمل خارج المنزل"	"أنا أعتبر المصدر المادي للتغلب على أمور الحياة، والمساعدة المعنوية لأبنائي في دراستهم، والزوجـــة بحكم عدم حصولها على شهادة جامعية والحصـــول على وظيفة في ظل الظروف تؤهلها لكسب العيـــش بناء على ذلك تم تقسيم هذه الأدوار.

وتقر بعض النساء أن خبراتهن مهمة جدا في إدارة أمور المنزل، ومسؤولية الزوج في تأمين شؤون المعيشة، والزوج يعتبر نفسه هو المسؤول الرئيسي عن المنزل، حيث تشير تصريحات الزوجين لدى أسرة الزوجة (23 سنة):

الزوجة(23 سنة)	الزوج
"باعتباري الزوجة في البيت أقوم بأدوار وواجبات كثيرة منها رعاية الزوج والاهتمام به وتنظيف البيت، وبقوم بشراء بعض مستلزمات البيت الخضرة والفواكه واللحمة.....أنا اللي عندها الخبرة الكافية بأمور المنزل فالزوج يقضي معظم وقته في العمل خارج البيت فعليه فقط أن يعمل لجلب الأموال لتلبية أمور الأسرة والأولاد".	أنا زلمة الدار ومسؤول عن الدار ومفش دخل إلا عن طريقي وهذا برتب علي أن أقوم بهذا الدور"

وتؤكد زوجة أخرى (35 سنة) انشغالها الدائم في البيت بسبب غياب زوجها بسبب ودون سبب عن البيت، ويؤكد زوجها أن دوره الرئيسي في إعاشة أسرته.

الزوجة	الزوج
"أنا مسؤولة عن أي شيء في الدار القراءة والشغل حتى إن ضيع زوجي ورقة أنا المسؤولة عنها، واتقسمت الأدوار لأنه زوجي ما بقعد في الدار طوال النهار في رام الله وباضطر أنا اشتغل في الدار وأدرس الأولاد وأقوم بأي زيارة اجتماعية"	أهم أدواري تأمين لقمة العيش وبتابع الأولاد في المدرسة من خلال الذهاب للمدرسة والاتصال بالمدرسين. وظروف الحياة هي قسمت الأدوار بالطريقة هذي، وبعدين لأني ما عندي طولة روح لأقعد معهم بظلني طالع"

وتفسر زوجة عمرها (33 سنة) وزوجها أن الحياة تكون بهذه الصورة وأن توزيع الأدوار عززته الحياة:

وتؤكد زوجة على ذات القضايا كما موضح كالتالي:

الزوجة	الزوج
" جميع الأعمال والمهام من تربية الأبناء والطبيخ والتنظيف والغسيل وبعض الأعمال في المشروع الحيواني إلي عنا. هذه الأدوار بسبب التفكير السائد إنو الرجل لا يمكن أن يعمل أي عمل خاص بالبيت وبالتالي تقع كل هذه الأعمال علي"	"تلبية احتياجات الأسرة والتسوق، والعناية بالمشروع الحيواني الي عنا، وتقسمت الأدوار هذه بصورة طبيعية لأن الزوجة يجب أن تقوم بواجباتها البيتية من تنظيف وغسيل وطبيخ وغيره وأنا لا يمكن أن أقوم بأي عمل حتى كاسة شاي"

خلاصة القول:

تقر الزوجات غير العاملات بالواقع المعاش لتقسيم الأدوار وتتعايش معه مع نبرة عدم رضا لدى بعض النساء، وتعبر النساء عن أدوارهن بشكل رئيسي باعتباره رعويا وامتدادا لدورهن الإنجابي، في حين يقر الرجال بسلطتهم من خلال خطابهم ويعبرون عن أدوارهم المركزية باعتبارهم رؤساء الأسر ودور الرئيس معروف في إطار مسئولياتهم التربوية وفي التنشئة.

توجهات الرجال والنساء حول تقسيم الأدوار في أسر الزوجات العاملات

كيف ترى المرأة دورها وعملها داخل المنزل وخارجه، وكيف يصف الرجال دورهم ودور نسائهم داخل أسرهم؟ إن تكرار بعض العبارات في أحاديث الأزواج والزوجات يشير إلى وجود تنميط للأدوار يتم توريثها للأجيال الجديدة، فالبنات يرثن أدوار وعمل النساء والأولاد "خاصة الكبار" يرثون أدوار الرجال.

الجدول أدناه يوضح وصف مجموعة من النساء لأدوارهن الرئيسية. فتصف امرأة عمرها (47 سنة) دورها الرئيسي داخل الأسرة كما يصف زوجها دوره ومسؤولياته الرئيسية بالتالي:

الزوجة	الزوج
"الاهتمامات بأفراد الأسرة خاصة البنات والأولاد، والقيام بالأعمال المنزلية، بالإضافة إلى أعمال المدرسة... وكوني الأم تقع معظم المسؤوليات على عاتقي بالرغم من المساعدة في أعمال المنزل من البنات والأولاد الصغار"	" أنا رب الأسرة، أقوم بمساعدة زوجتي في تربية أبنائي، وأعمل جاهدا على توفير الدخل المناسب لهم من أجل أن يعيشوا عيشة جيدة، ولأنني رب الأسرة فهذا مسؤولياتي وواجبي نحو الأسرة".

كما تصف امرأة ثانية عاملة (36 سنة) دورها بأنه مرتبط بتوريث الأسرة والمجتمع الأدوار التي تقوم بها وتقع على عاتقها معظم المسؤوليات، فيما يعتبر الزوج دوره كرئيس للأسرة والحريص على بقائها ومصالحها، وهو الشخص الرئيسي الذي يتحمل أعباءها الرئيسية. وهذا يوضحه الجدول التالي:

الزوجة	الزوج

"أنا أقوم بأغلب الأشياء، أنا مربية ومعلمة ومـــدبرة منزل، ولأن المجتمع يفرض ذلك دائما على الزوجة والأم فهي تقوم بأغلب الأدوار والواجبات"	" لأني رب العائلة والمنتج من سوق العمل ومن واجبي مراعاة الأولاد وتنشئتهم تنشئة سليمة والحفاظ علـــى وحـــدة الأســـرة، وأقوم بتوفير المأكل والمشرب، وتربية الأولاد وتعليمهم وخدمة الأسرة في مجمل أعباء الحياة وحل مشاكلها"

في حين تعتبر امرأة (43 سنة) هذه الأدوار غير مرغوب فيها لدى أفراد الأسرة وحتى لديها ومن هنا تقـــع المسؤولية الرئيسية عليها، وإذا كان هناك مساعدة تبقى محدودة ويقوم بها الأبناء وخاصة البنات:

"أقوم بكل شيء، لا يوجد شيء محدد، لأنه لا أحد يقبل القيام بهذه الأدوار عني وأحيانا عنـــد عملهـــم شـــيئا يخربون أكثر مما يصلحون، بناتي يساعدوني دائما، وابني الصغير يساعد أيضا". وهذا يشير بشـــكل غيـــر مباشر أن دور الرعاية مفروض عليها.

وتؤكد الزوجة (23) على أن مثاليتها تكون في طاعة الزوج ودعمه وقيامها بواجباتها الأسرية داخل منزلها، بينما يؤكد زوجها أن هذا هو دورها ولا مانع لديه "كرم أخلاق" في مساعدتها وأن هذه الأوضاع قسّمت بناء على رغبيته "كحاكم عادل في توزيعه للأدوار"، وهذا ما يعزز فكرة التعاون الدائم لدى هذه الزوجة في ظـــل السلطة القائمة داخل المنزل تصل إلى درجة الخنوع والطاعة من قبلها (Kabeer, 1994. Sen,1990).

الزوجة	الزوج
" دور الزوج العمل خارج البيت، ودور الزوجة المثاليـــة مـــع زوجها، العمل في البيت والقيام بكافة الواجبات المنزلية، ومساندة الزوج معنويـــا حيـــث يمـــر بفـــترات عصـــبية حيـــث إنـــه لا يعمل.....وتقسيم الأدوار في الأسرة كان بناء على رغبتي فـــي العمل خارج المنزل وهو يساعد بصورة بسيطة	هذه الأدوار والمسؤوليات هي مســـؤوليات الزوجـــة ولكن لا مانع من مساعدتها أحيانـــا...وهـــذه الأدوار تقسمت بناء على رغبة الزوجة في العمل وتصميمها التنسيق بين عمل البيت والعمل خارج البيت"

كما أن تلقائية الزوجات في قبول الواقع، تؤكده هذه الزوجة (48سنة) على أن هذا الواقع طبيعي، كما يؤكد ذلك زوجها كل هذا من أجل أن تستمر الحياة، وتتقبل الزوجة هذا الواقع من منطلق الإرادة.

الزوجة	الزوج
"تقريبا جميع الأعمال هي مســـؤوليتي ..... تقـــع هـــذه الأدوار علي بصورة شخصية وليست بصـــورة ضـــغط	هذه الأعمال تقسم تلقائياً بين أفراد الأسرة وذلـــك بســـبب عمل كل أفراد الأسرة بالتالي يجب أن يتم تقســـيم العمـــل

وإنما بإرادتي وأنا بحب أن أعمل .... وتقسيم العمل في المنزل شيء طبيعي "	لكي تتم المعيشة"

خلاصة القول:

تشير تصريحات الأزواج والزوجات تجاه تقسيم العمل المنزلي ما يمارس على أرض الواقع من تحمل وتقسيم للأدوار والأعمال المنزلية والرعاية، حيث تناغمت تصريحات الأزواج تجاه الأدوار المقسمة على أساس النوع داخل المنزل مع ما يمارسونه على أرض الواقع، وأن قيامهم ببعض الأعمال المنزلية أو الرعاية للأبناء هو هامشي وبمثابة مساعدة للزوجات، وليس مقترناً بممارستهم لهذه الأعمال بدورهم داخل المنزل.

بالمقابل تقر بعض الزوجات أن هذه الأعمال تفرض من قبل المجتمع، وغياب أي من أفراد الأسرة للقيام بمثل هذه الأعمال فتكون مضطرة للقيام بها، كما ترى أن هناك عدم رضا لدى بعض النساء العاملات على هذا الواقع وتكون لغتهن تعبر عن تمرد وعدم رضا عن هذا الواقع بمقابل الرضا والقناعة بهذا الواقع لدى نساء أخريات. وفي ظل هذا الواقع كانت تعبر النساء عن أدوارهن في الإطار الرعوي في حين كان خطاب الأزواج يعبر عن أن دورهم في إطار سلطتهم مرتبط بالتربية والتنشئة.

توجهات الأبناء (الأولاد والبنات) لعملية تقسيم الأدوار والعمل المنزلي

لا تزال هناك عمليات استنساخ للأدوار تورث للأجيال الصغيرة في الأسرة، حيث يكتسب الأولاد والبنات هويتهم على أساس النوع، حيث تبني أدوارهم ونشاطاتهم الاجتماعية داخل أسرهم في ذات السياق القائم، حيث يصبح دور الفتيات المقبول اجتماعيا مرتبطاً بدور الأمهات، ويصبح دور الأولاد المقبول اجتماعيا

مرتبطاً بدور آبائهم. ولم تختلف الصورة لدى أسر النساء العاملات وغير العاملات، فهناك اهتمام عام من كافة الأسر بالأبناء ويتم في ذات السياق استنساخ ذات الأدوار في سياق النوع.

فتشير فتاة أن لها دوراً رئيسياً بجانب أعمالها الأخرى في مساعدة والدتها (33 سنة) في الأعمال المنزلية، بينما يشير أخوها أن أيام العطل لديه يقضيها في الترفيه والرحلات خارج الأسرة ، بينما تقضي الفتاة وقتها الرئيسي في مشاهدة التلفزيون مع أوقات محدودة للخروج من المنزل. وتصرح فتاة في الخامسة عشرة من عمرها: "أساعد أمي في الشغل في البيت وأيضا أطلع حوالي 3 ساعات وأشاهد التلفزيون 7 ساعات في اليوم في أيام العطل"

ويصرح فتى في الرابعة عشرة: "في أيام العطل أذهب للمسبح وألعب كرة قدم"

ويؤكد فتى آخر في الثامنة عشرة أن معظم وقته "طاشش": "بعملش أي إشي بظل طاشش، حتى الدراسة بدرسهاش" (18 سنة)

بينما تقوم أخته في أيام العطل المدرسية بالقيام بكافة أنواع الأعمال المنزلية ومساعدة أمها ربة البيت (44 سنة) في أي أعمال أخرى.

وفي ذلك تقول الفتاة العشرينية: "في أيام العطل الرسمية والجمعة وإذا ما عنديش دراسة بساعد أمي في كل شي من غسيل وتنظيف البيت وجلي وكوي طبيخ وتحضير الطعام"

كما يجزم ذلك أخوان للزوجة العاملة(47سنة):

" أيام العطل أقضيها في أعمال المنزل أمي بتعمل بيكون البيت بحاجة لتنظيف أكثر وأيام أخرى من العطل بقضيها في الدراسة والتلفاز" (فتاة 20 سنة)

في حين نجد وقت الفتى يقضيه باللعب "في أيام العطل بألعب رياضة وممارسة نشاطات بحبها" (فتى 18 سنة)

كذلك توضح فتاتان أنهما تقومان بالعمل المنزلي دائما وتمارسان ذلك في أيـــام الجمـــع والعطـــل وتقومـــان بمساعدة والدتيهما ربتي بيت (48، 40) في الترتيبات العامة للعمل المنزلي.

"في أيام الجمعة أحيانا أساعد والدتي في الفطور وترتيب البيت ولكن هذا مش دايما"(فتاة 18 سنة)

"في أيام العطل أقوم بمساعدة والدتي في الترتيب وتنظيف البلاط والحمام والغسيل ونشر الغسيل والطـــوي" (فتاة 16 سنة)

وتتأكد الصورة على أساس النوع في توزيع وقت الأبناء اليومي:

فتاة تبلغ من العمر 20 سنة	فتى يبلغ من العمر 18 سنة
الصبح برتب الفراش وبلبس وبروح على الجمعية (جمعيـــة إنعـــاش الأســـرة). الساعة 8 يبدأ الدوام للساعة 2 ، بروح عالسوق إذا بـــدنا أغـــراض، والســـاعة 3.30 بجلي بعد الغداء، من الخامسة إلى السابعة إذا في دراسة عندي بدرســـها، وبعدها أشاهد التلفزيون لساعة وبعدها بنتاول العشاء وبشتغل في البيت إذا فيـــه شغل ، وإذا البيت بده ترتيب برتبه.	تحضير نفسي للمدرسة الصـــبح، بعد الدوام بروح وبتغدى، وبعدها بعملش اشي بظل طاشـــش حـــتى الدراسة بدرسهاش.

في أسرة أخرى لديها أولاد قابلنا الفتاة 15 سنة والفتى 14 سنة تقارب برنامجاهما اليومي باســـتثناء إضـــافة مساعدة الفتاة لأمها في الجلي وبعض الأعمال المنزلية. وفتاة أخرى تبلغ من العمر 23 سنة وأخوها 15 سنة تقوم الفتاة بمعظم الأعمال المنزلية فهي طالبة جامعية بينما أخوها لا يمارس أي نوع من المســـاعدة ســـوى ممارسة هوايته بين الفينة والأخرى.

خلاصة القول:

وما تؤكده تصريحات الأبناء أن الأسر التي لديها فتيات في سن المراهقة والشباب يعملن على مساعدة الأمهات وهذا عمل على تخفيف العبء المنزلي عن الأم، كما لم تشر النتائج إلى فروقات ذات دلالة جوهرية بين أبناء النساء العاملات وغير العاملات. وإنما بقي الإطار العام للصورة في بناء أدوار ونشاطات اجتماعية داخل الأسر بحيث يكون دور الفتيات المقبول مرتبطاً بالأم، ودور الأولاد مرتبطاً بدور الآباء، ويعزز هذا الدور في بلورة التوجهات لدى الأبناء فنلاحظ أن لغة الأولاد الذكور هي لغة ذكورية من حيث التصريحات وعلاقاتهم بالعمل داخل المنزل، وبقيت لغة الفتيات وأدوارهن مرتبطة بالدور الأنثوي من خلال القيام ببعض المهام دون امتلاكهن للحريات التي يمتلكها الذكور من حيث الحركة والخروج الدائم وفي أي وقت خارج المنزل. وإذا كان وقت فراغ للفتيات فيتم قضاؤه في مشاهدة التلفزيون (أي داخل المنزل).

استنتاجات عامة حول تقسيم الأدوار والأعباء داخل الأسرة الفلسطينية

<u>العلاقات في المجالين العام والخاص</u>

ما زالت علاقات النساء غير العاملات تتمركز بشكل رئيسي داخل الحي والبيت، حيث تقيم النساء التواصل والعلاقات المختلفة مع الجيران والحي، في حين تكون هذه العلاقات محدودة للرجال وتمتد علاقاتهم ومعاملاتهم داخل السوق والمؤسسات المجتمعية. في حين تكون الصورة لدى النساء العاملات معكوسة حيث يحد عمل النساء من علاقاتهن وتواصلهن مع الجيران، وتتسع علاقاتهن مع السوق والمؤسسات المجتمعية وكذلك الصورة لدى أزواجهن مع التفاوت في العلاقات في السوق والدولة فيما بينهم.

نلحظ أن أدوار الرجال ارتبطت بالعلاقات الخارجية (الحيز العام) خاصة في مجال تلبية احتياجات الأسرة والعلاقات المعاملاتية مع المؤسسات المختلفة والانضمام لسوق العمل، مع قصور واضح للرجال في المجال الخاص باستثناء وصف الأزواج أنفسهم كرعاة ومسؤولين على الأسرة بشكل عام وتلبية مطالبها المالية

والاقتصادية، وبقيت مشاركة النساء مقيدة ومحدودة ودورها مرتبط في الحيز الخاص، (انظر ما جاءت بـــه كل Waylen و Rosaldo والمرنيسي(Rosaldo,1974. Waylen,1998 . المرنيسي، 2001)).

الأعباء المنزلية والرعوية

وفيما يتعلق بالأعباء داخل المنزل تشير المقابلات أن النساء تقوم بأعباء منزلية ورعاية للأولاد بشكل أعلى، حيث يقتصر عمل الرجال لدى أسر النساء ربات البيوت في العمل المنتج وإذا كان هنـــاك مســـاعدة تكـــون هامشية جدا ولدى قلة من الازواج، بينما تبين المقابلات وتصريحات الرجال والنساء داخل الأسر أن النســـاء بغض النظر عن حالتهن العملية يعملن أضعاف الرجال، فالنساء العاملات يعملن أضعاف الرجال العاملين في ذات الأسرة، كما أن النساء العاملات لأزواج غير عاملين يعملن في الوظيفة وداخل المنزل. ولأزواج النساء العاملات دور محدود في العمل المنزلي أو الرعاية، كما تعمل النساء ربات البيوت"غير العاملات" أضـــعاف عمل أزواجهن أيضا. (انظر دراسات Wolf و Kabeer و Sen، حيث تتوافق نتائج الدراسة في هذا السياق مع دراستهن: Sen,1990.Kabeer,1994.Wolf.1997).

قضاء الوقت اليومي

إن مشاركة المرأة الاقتصادية أضاف عليها أعباء إضافية، حيث تضاعف عمل المرأة في المنزل وخـــارجه، وهذه المشاركة للمرأة لم تجعل الزوج يشارك في الدور الإنجابي، ولم تسنح مشاركة المرأة بالعمل المـــأجور بتحقيق نفسها بقدر ما كان الهدف لدى بعض الأسر من مشاركتها المساهمة في تحسين معيشة أسرتها.

ونظرة عامة على استخدام الوقت اليومي للرجال والنساء داخل الأسر يتبين أن النساء يعملن وقتا أطول خلال اليوم من الرجال (بغض النظر إذا كان العمل إنتاجيا أو منزليا)، وهناك تباين واضح ما بين الـــوقت الـــذي يقضيه الرجال في العمل المنتج (أو خارج المنزل)، وما بين وقت النساء وعملهن سواء في العمـــل خـــارج المنزل أو في العمل المنزلي، حيث يتضاعف استخدام الوقت لدى النساء أضعاف استخدامه لـــدى الرجـــال.

وتختلف أعباء العمل المنزلي من أسرة إلى أخرى، حيث يرتبط هذا الاختلاف بتوفر التكنولوجيا لدى الأسر الأكثر غنى أو لدى النساء العاملات عنها لدى الأسر ذات مستوى الدخل المحدود "الفقيرة"، أو أسر الزوجات ربات البيوت.

وفيما يتعلق بالفروقات بين النساء أنفسهن، تشير نتائج المقابلات أن النساء العاملات يعملن ساعات أعلى في المجالين الإنتاجي والإنجابي معا مقارنة مع النساء غير العاملات بينما تعمل النساء غير العاملات ساعات أطول في العمل المنزلي والرعاية.

وحول الفروقات الرئيسية بين النساء ربات البيوت تشير نتائج الدراسة أن الأعباء تكون أقل على النساء اللاتي لا يوجد لديهن أولاد، بينما يزداد عبء الرعاية لدى الأسر اللاتي لديهن أولاد صغار ويقل هذا العبء لدى الأسر التي يكون أولادها متوسطين وكباراً في العمر. بينما يرتفع عبء العمل المنزلي لدى الأسر التي لديها أبناء كبار. ولم تختلف الصورة لدى النساء العاملات في العبء للعمل المنزلي وعبء رعاية الأولاد، حيث تعمل النساء اللاتي لديهن أولاد صغار بشكل أعلى في الرعاية كما تعمل النساء اللاتي لديهن أولاد كبار بشكل أعلى في العمل المنزلي.

<u>الخطاب والمواقف</u>

وحول توجهات ومواقف كل من الرجال والنساء نحو الأدوار والأعباء المنزلية تشير المقابلات أن اتجاهات مختلفة لدى النساء وأسرهن تبلورت، فقد بينت النتائج أن النساء غير العاملات لديهن اتجاهات ايجابية نحو العمل المنزلي مع وجود نزعات عدم الرضا لدى البعض عن هذا الواقع، في حين كانت اتجاهات النساء العاملات والمتعلمات سلبية أو حيادية للعمل المنزلي، ودورهن في العمل المنزلي والرعاية للأطفال ولكافة أفراد الأسرة. كما تشعر معظم النساء وخاصة غير المتعلمات أن العمل المنزلي من أهم واجباتهن الزوجية، وكن أكثر حرصا على رعاية البيت والمنزل.

وتعتبر بعض النساء أن العمل المنزلي ودورهن الإنجابي هو نتاج الطبيعة والحياة الـــتي فرضـــته دون أي محاولات منهن لرفض الواقع أو مقاومته بغض النظر عن حالتهن العملية أو مســـتواهن التعليمـــي، وعـــدم الرضا عن الأعمال التي تمارسها النساء داخل المنزل، لم يصاحبه رفض أو صراع على عدم القيـــام بهـــذه الأدوار، بل كانت القدرية والتوريث من الطبيعة التلقائية التي تخضع لها النساء. وأن دور الرجال مقصـــور لدى بعض الأسر على المساعدة خاصة لدى أسر النساء العاملات والمتعلمات، وتتوافق النتائج مع ما جاءت به دراسات كل من Moser و Kabeer و Katz (Moser,1993. Katz, 1997.Kabeer,1994)

كما أن مواقف الأزواج تعتبر عامل مهم وحيوي في التوقعات للمساهمة في الأعمال المنزلية وإعادة تقســـيم الأدوار داخل الأسرة باتجاه التوازن، كما أن مطالبة النساء بإعادة توزيع الأعمال المنزلية وإعادة تقسيم العمل باتجاه متساوى يكون ذا تأثير أكبر من مواقف الرجال. كما أن تعليم النساء وعملهن له تـــأثير ايجـــابي فـــي توجهاتهن باتجاه إعادة تقسيم العمل والأعباء المنزلية على أساس التوازن والتســـاوي، وعـــبرت كـــل مـــن Hardesty و Bokemier عن ذلك في دراستهما حول تركيا(Hardesty & Bokemier, 1989).

الأبناء والأدوار

وفيما يتعلق بالأبناء وعلاقاتهم بالعمل المنزلي والأدوار المختلفة، تشير النتائج أن الأدوار يتـــم استنســـاخها لتوريثها للأجيال، حيث يرث الأبناء أدوارهم الاجتماعية من الآباء، بينما ترث الفتيات دور الأمهات المقبول اجتماعيا، مع أهمية التوضيح أن البنات والأولاد تطورت أدوارهم شكليا مع بقائها أبويـــة مســـتحدثة رغـــم التغيرات التي رافقتها.

ومجمل التحليل أن تخفيف قيود الروابط العائلية والأسرية لم يعط المرأة مجالات أوسع في الاختيار، وإنمـــا عمل على تحديث الأبوية في الأسر النووية، وأن أي تغيرات ضمن إطار تقسيم العمل داخل المنـــزل يعتمـــد ويتوقف على نظام اجتماعي سائد، حيث ينعكس بصورة رئيسية من خلال المواقف والمعتقدات للأفراد.

الفصل الرابع

عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة

سيتم في هذا الفصل فحص عملية اتخاذ القرار في مستويين من القرارات: المستوى الأول القرارات الروتينية (القرارات غير المكلفة إن جاز التعبير) وهذه القرارات التي تساهم في تيسير دورة الحياة اليومية، والمستوى الثاني القرارات الاستراتيجية والتي تساهم في إحداث تحول نوعي أو كمي داخل الأسرة. وبناء على ذلك ستحلل عملية اتخاذ القرار في الأسرة فيما يتعلق بالقضايا التالية: أولا: القرارات المرتبطة بالقضايا الشخصية الخاصة بالزوج وبالزوجة ومدى تحكم كل من الطرفين في القرارات المتعلقة بالشريك. ثانيا: القرارات الخاصة بالأولاد، وفي المستوى الثالث سيتم تناول القرارات المتعلقة بالقضايا الاستراتيجية والمستقبلية للأسرة سواء مستقبل الأسرة التخطيطي المادي أو المعنوي. وأخيرا سيتم تناول الخلافات حول القرارات السابقة خاصة الخلافات المركزية والتي عبر عنها الزوجان، ومن بين العوامل المهمة التي سيتناولها التحليل في هذا السياق قوة الرجال والنساء التفاوضية.

تشكل عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة، المحرك اليومي للقضايا والاحتياجات اليومية (الروتينية) والقضايا الاستراتيجية سواء في التخطيط لمستقبل الأسرة المادي أو لمستقبل أفراد الأسرة. ويحتل كل من الرجال والنساء حيزاً مهماً داخل هذه العملية، فلكل منهما رؤيته ورأيه ولكل منهما قوته في مجال دون الآخر. وتشير تصريحات الرجال والنساء، أن هناك تفاوتاً في عمليات اتخاذ القرار على المستوى الشخصي وهذا ارتبط بعدة أمور من أهمها القوة التي يمتلكها كل من الرجال والنساء فقوة الرجال تقوض بشكل عام قوة النساء في عملية اتخاذ القرار، وقوة النساء لدى بعض الأسر ساهمت بشكل معين في امتلاك النساء لقوة سحبت من الرجال حول قضايا معينة، وأن امتلاك النساء ومساهمتهن في عملية اتخاذ القرار لم تكن تمنح من قبل الرجال، وإنما تساهم قوة المرأة ونظرتها لذاتها في تقويتها في عملية أخذ القرار، كما ساهمت عوامل الدعم المختلفة التي تتلقاها النساء سواء من الأهل أو من الزوج ومن الدعم

المعنوي للأولاد في قوتها في المفاوضة على القرارات المختلفة. ومن أبرز العوامل التي تساهم في قوة النساء التفاوضية مشاركتهن الاقتصادية وخروجهن للحيز العام حيث يساهم ذلك في فتح آفاق دعم إضافية لديهن بجانب مشاركتهن الاقتصادية، كما لعب العمر للنساء عاملاً إضافياً وحيوياً في سيطرة النساء على القرارات الخاصة بهن، حيث كانت النساء الأكبر عمرا أكثر سيطرة على القرارات الخاصة بهن وكن أكثر مقدرة على التفاوض على القرارات الأخرى كما كن أكثر مشاركة في القرارات المتعلقة بالأسرة خاصة.

المرأة واتخاذ القرارات

تشير نتائج الدراسة بشكل عام أن هناك فروقات ذات دلالة بين النساء العاملات وغير العاملات فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرار في الجوانب المختلفة، كما يلعب العمر –عمر النساء– لدى أسر النساء غير العاملات عاملا مهما في مشاركتهن في عملية اتخاذ القرار، وتلعب الملكية لدى النساء غير العاملات دورا في حياة بعض النساء خاصة فيما يتعلق بمشاركتهن في عملية اتخاذ القرار. بجانب ذلك، تلعب العوامل المعنوية المتعلقة بنظرة النساء لذواتهن دورا إيجابيا في مشاركة النساء في القرارات المختلفة. كما تلعب المواقف المختلفة التي يتبناها الرجال والنساء في القضايا المختلفة دورا تأثيريا على عملية القرار بشكل عام.

تساهم النساء العاملات في القرارات المختلفة سواء تلك المتعلقة بالنطاق الشخصي أو تلك المتعلقة بالأولاد والقرارات الاستراتيجية المتعلقة بمستقبل الأسرة، كما تملك النساء العاملات عوامل قوية لعملية التفاوض والقدرة على التأثير خاصة عند الخلافات المختلفة التي تسود الأسرة، كما يكن قادرات على خلق صراع سواء خفياً أو علنياً مع الرجال في سبيل تحقيق مساومة ومفاوضة تكون النساء غير خاسرات فيها. ولكن تنقص هذه القوة لدى بعض النساء خاصة النساء الشابات، والنساء اللواتي يكون عملهن مرتبطاً بشكل رئيسي باحتياجات الأسرة الاقتصادية وتلعب نظرة بعض النساء لذاتهن بدونية دوراً في إضعاف موقفهن داخل الأسرة. أما بالنسبة للنساء غير العاملات وفي ظل غياب مصادر دعم

رئيسية كالعمل لعب عمر النساء دورا مهما خاصة في سيطرة المرأة على بعض القرارات الخاصة بها كما ساهمت الملكية في قوة النساء غير العاملات التفاوضية، وفي شراكتهن ببعض القرارات الخاصة بالأولاد، ومستقبل الأسرة وفي سيطرتهن على القرارات الخاصة بهن. وخلاصة القول إن مشاركة النساء في القرارات العديدة تكون في مستويات مختلفة التي يتم اتخاذها وتكون مشاركة النساء تميل بشكل تصاعدي من الصفر إلى الشراكة التامة تبعا للعوامل المختلفة التي تمتلكها المرأة وتم ذكرها سابقا.

وهنا لا بد من توضيح بعض الخصائص لزوجات داخل الأسر المبحوثة والتي من الممكن أن تكون مؤشرات ذات دلالة في تحليل عملية اتخاذ القرار وتقدم فهما آخر لواقع بعض النساء. تتصف قوة بعض النساء من خلال العمل (النساء العاملات) وتتميز أخريات من خلال الملكية (وهذه خاصية تميز الزوجة غير العاملة 40 سنة)، ومن الممكن أن يلعب الارتباط في العلاقة الزوجية دورا فيما إذا كان زواجا تقليديا أو زواجا غير تقليدي (وهذا ميز الزوجة العاملة 48 سنة زواج وهو قائم على الارتباط السياسي والعلاقاتي قبل الزواج وليس في نطاق قرابي)، كما أن واقع بعض النساء بعدم قدرتهن على الإنجاب يشكل نمطا آخر في فهم العلاقات داخل بعض الأسر مثل الزوجة العاملة (22 سنة)، كما أن تحمل بعض النساء لمسؤوليات الأسرة أثناء مرض الزوج من الممكن أن يعطي دلالة على واقع بعض النساء كالزوجة غير العاملة (48 سنة)، كما أن وجود هوية مقدسيه بحوزة هذه الزوجة أعطاها مجالا أيضا لبعض الحقوق المدنية مثل التأمين الوطني وغيره، وأن زواج بعض النساء باكرا ينعكس في العلاقات داخل أسرة الزوجة (28 سنة).

المستوى الأول: القرارات على المستوى الشخصي، والقرارات الخاصة بالشريك

تتحدد عملية اتخاذ القرار داخل الأسر بأبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية وفكرية مختلفة في إطار علاقات النوع، فعند نقاش عملية اتخاذ القرار على المستوى الشخصي الخاص بالرجال والنساء سيتم فحص هذه الأبعاد التي تحدد إمكانيات كل منهما في عملية اتخاذ القرار ومن هذه العوامل: العمر، التعليم، والعمل، والدعم العائلي والأسري، والنشاط المجتمعي، وكيف تلعب هذه العوامل أدوارا في قوة

القرار سواء للرجال أو النساء. في الجزء الأول من عملية اتخاذ القرار على المستوى الشخصي سيتم نقاش توجهات الرجال والنساء في ظل تغيرات مختلفة للأسر مرتبطة بالمشاركة الاقتصادية للأزواج. كما سيتم في هذا الجزء نقاش توجهات الرجال والنساء حول القرارات الخاصة بشركائهم وإلى أي مدى يتدخل أحد الزوجين في الشؤون الخاصة بشريكه وما هي العوامل والتوجهات التي تشجعهما أو تعطيهما الحق حسب تصريحاتهما كي يتدخل أحدهما في قرارات الآخر.

الأزواج العاملون والزوجات ربات البيوت

القرار الافتراضي المتعلق بإمكانية مشاركة النساء اقتصاديا

تم التوجه إلى أسر النساء ربات البيوت حول الإمكانيات المتوفرة لموافقة الزوج وتوجهات الزوجة حول مشاركتها في العمل المنتج خارج البيت، وتبين الصورة العامة لكافة الأسر أن القرارات على المستوى الشخصي في قضية العمل مرتبطة بالزوج، في المقابل بقي القرار الخاص بالزوج مرتبطاً به دون إشراك الزوجة. ولدى بعض الأسر –كما بينت التصريحات – إذا كان هناك تفاوض حول هذا الموضوع يكون من باب التمثيل لدى أسرة الزوجة 35.

وارتباطا بالخصوصية المرتبطة بالزوجة 23 التي كان هدفها الالتحاق بالتعليم العالي، وفي ذلك، كانت موافقة الزوج ضرورية في الموضوع حيث توقف التحاقها في الجامعة لمدة أربع سنوات، وبعد تدخل واضح وتشجيع من قبل أب الزوجة والحديث عن ايجابيات التحاق الزوجة بالتعليم كمساند في المستقبل لاقتصاديات الأسرة في ظل الظروف الصعبة والمرتبطة بالاحتلال والانتفاضة تمت موافقة الزوج. والجدول التالي يوضح إمكانية مشاركة المرأة اقتصادياً:

القرار الافتراضي المتعلق بإمكانية عمل النساء ربات البيوت	
الزوجة (عمرها)–افتراض التحاق الزوجة بالعمل	**الزوج – القرار الخاص بعمل الزوج**
23: لا أعمل سوى ربة بيت (وطالبة في الجامعة)	هذا الموضوع يخصني لوحدي
28 (زواج مبكر): هو إللى بقرر في هـذا الموضـوع أصلا ما برضى أشتغل ولا يمكن يرضى مستحيل أنه يوافق	بتصرف في الموضوع لحالي لأني أنا بعرف موضوع شغلي وهي ما بتعرف في هذه المواضيع.
28: أنا ربة بيت لا أعمل	هذا قرار يرجع لي وحدي ولا آخذ رأي زوجتي
33: الزوج هو إللى بقرر في هذا الموضوع، وكمان معنديش شهادة.	يتم التصرف في هذا الموضوع بصورة خاصة وبصورة شخصية ولا يوجد لها أي حق في التشاور في هذا الموضوع.
35: بتم حوار ونقاش والقرار بكون خاص بالزوج، يعني بؤخذ القرار ومجرد كأنها تمثيلية في الحوار حيث إنه يكون قرر. مثلا مرات واحنا قاعدين بقول له إنه مثلا أشتغل في أي شيء وبساعده بنحكي في الموضوع وبعدين بعد جميع الكلام خلص هو بيكون عنده جواب معين أنه لا مش ممكن أشتغل فالخروج للعمل بأيد زوجي وهو إللى بقرر.	قرار شخصي ولا يمكن أن يكون لأي شخص تدخل أو حوار أو نقاش في هذا الموضوع.
40: القرار يعود للزوج فالزوج يرى أن الزوجة تكون لأسرتها وأولادها بحاجتها يجب أن لا تعمل.	بقرر بدون أي نقاش وحوار ولا مرجعية لأي شخص.
48: القرار فيه للزوج وما عمره انطرح موضوع الشغل ولكن لو انطرح ما بوافق نهائيا.	أتصرف به بصورة شخصية ففي مثلا أيام العمل خارج الأيام الطبيعية أقوم من النوم وأصلي وألبس وأخرج للعمل.

وفيما يتعلق بموقف الرجال من عمل الزوجات، كان واضحا أن الأزواج يتدخلون إلى أبعد الحدود وكانت اللغة المستخدمة من قبلهم جازمة وواضحة مثل: (أتدخل، بدّخل بصورة كبيرة، أنا من يتخذ هذا القرار، ليس لها الحرية، ليس لها الحق في العمل، أنا أمنعها لو فكرت في الموضوع). في حين لا يوجد تدخل لدى النساء في موضوع عمل الأزواج، حيث إنهم يتصرفون بهذا الموضوع بحرية شخصية. والجدول التالي يوضح مدى تدخل الرجال في عمل زوجاتهم:

توجهات الزوجات للقرارات الخاصة بكل منهما في مجال العمل	
توجهات الزوجة للقرارات الخاصة بالزوج	**توجهات الزوج للقرارات الخاصة بالزوجة**
23: الخروج للعمل من مهمة الزوج الذي لا تعمل زوجته ولا يتم النقاش إلا إذا كان العمل بعيدا عن المنطقة التي أعيش فيها أو يتطلب أنه يغيب عن المنزل مدة طويلة	أتدخل في خروج زوجتي للعمل لدرجة أنني أمنعها من العمل إلا في حدود تخصصها في الجامعة أما في ناحية عملها في مجال مختلط أمنعها بشدة
28: لا اتدخل بالمرة بالخروج لشغله وقت ما يروح يروح وقت ما بيجي يجي	بدخل بصورة كبيرة ومرفوض الموضوع من الأصل ما في مجال إنها أصلا تفكر تروح تشتغل.
28: لا أتدخل بخروجه للعمل	هي لا تعمل وإذا قررت ذلك أنا من يتخذ القرار
33: الزوج بقرر بصورة شخصية موضوع الخروج للعمل أو القبول أو الرفض للعمل خاص به وحده	ليس لها الحرية في العمل لأنه لو أن الزوجة لديها مؤهلات علمية لكان هناك إمكانية للعمل
35:ما بدّخل وقت ما بده يروح على الشغل يروح وهو حر المهم أنه يكون معاه مصروف البيت وقت ما يشتغل يشتغل والوقت إللى بدّو يروحه سواء الظهر الصبح أي وقت.	ليس لها حرية في العمل وبتدخل بمستوى عال.
40: لا يتم النقاش في موضوع خروجه للعمل ولا على أي مستوى كان	ليس لها الحق في العمل في الفترة الحالية حيث إن بيتها أحق بها من عملها، وأنا إللى بقرر أنه ما بتشتغل
48: لا يتم التدخل المهم أنه يشتغل	يتم التدخل على مستوى كبير فأنا أمنعها لو فكرت في هذا الموضوع.

كما كانت توجهات الزوجات لعمل الأزواج مرتبطة بأهمية القضية المادية للأسرة وأهمية العمل في تحسين أوضاع الأسرة الاقتصادية، كما كانت توجهات بعض الزوجات ترتبط بأهمية قرب عمل الزوج من المنزل وعدم تغيبه عن المنزل نتيجة العمل.

القرارات الخاصة بالمشاركة في الندوات والاجتماعات العامة

تبين تصريحات النساء غير العاملات ثلاثة أنماط رئيسية فيما يتعلق بعملية القرار في المشاركة في الندوات والاجتماعات العامة، حيث توضح النتائج أن هناك جزءاً مهماً من النساء وخاصة صغيرات العمر (23–33) غير مشاركات في أي نشاطات، في حين تبين تصريحات الزوجة 35 أن زوجها يسمح لها بالمشاركة في بعض الندوات كالدروس الدينية فقط، كذلك بينت تصريحات الزوجتين (40،48) أنهما

تمتلكان حرية المشاركة في هذه الندوات. والجدول التالي يوضح قرارات مشاركة كل من الزوجين في الندوات والاجتماعات:

توجه الأزواج للقرارات الخاصة بالمشاركة في الندوات والاجتماعات	
الزوجة (عمرها)	**الزوج**
23: لا أشارك في ندوات واجتماعات	لا أناقش الزوجة في هذا الأمر لأني اعتبره قراراً شخصياً يخصني وحدي
28: ما برضى أن أروح ولا ندوة ولا اجتماع ولا غيرهتى اجتماعات للأمهات وأولياء الأمور ما برضى أنه أروح عليها	بقرر بصورة شخصية إذا بدي أروح بروح وإذا ما بدي أروح ما بروح.
33: لا يوجد مشاركة	لا أشارك في ندوات أو اجتماعات
35: يسمح لي الزوج في المشاركة (مثل الذهاب لبعض الدروس الدينية في القرية).	يتم اتخاذ القرار بشكل شخصي ولا يطرح للنقاش أو الحوار.
40: بقرار شخصي تكون المشاركة في الاجتماعات والندوات.	أخذ القرار بصورة شخصية بدون مرجعية لأحد والقرار بدون نقاش أو حوار.
48: بصورة شخصية وبروح على درس دين مثلا بدون ما أقوله كل شي أقول وبعدين أنا ما بتصرف غلط إذا بروح على مثلا درس ديني.	أتصرف بصورة شخصية وأقرر لوحدي وما حدا له دخل في

في حين نجد بعض تصريحات الأزواج والزوجات من حيث التدخل في المشاركة في الندوات، أن هناك أزواجاً يتدخلون في القرار (23–28)، بالمقابل بينت تصريحات الأزواج الآخرين (33–48) أن هناك حرية ترتبط بالزوجات في المشاركة في هذه الندوات أو الاجتماعات. وتميز رأي الزوج للزوجة (40 أن مشاركتها في بعض النشاطات السياسية والثقافية مقترنة بنوعية النشاط أو المحاضرة ولكن بالنهاية يضمن لها حيزاً من الحرية الشخصية بالمشاركة. وهذا واضح في الجدول التالي:

توجه الأزواج للقرارات الخاصة بالمشاركة في الندوات والاجتماعات للشريك	
توجهات الزوجة للقرارات الخاصة بالزوج	**توجهات الزوج للقرارات الخاصة بالزوجة**
23: أشارك في ندوات واجتماعات كثيرة فهذه المشاركة لا تريد مناقشة من قبل الزوجين إذا كانت واضحة	نناقش موضوع المشاركة في ندوات واجتماعات عامة فإذا كانت الاجتماعات عامة وفي مصلحة البلد أو تخص موضوعاً يتعلق بالمرأة وحياتها أوافقها
28: ما بدخل لأنه ما بسمحلي وقت بدو يروح بروح وما بقولي	يتم التدخل من قبلي بصورة كبيرة كثير وما بخليها تروح على اجتماعات ولا غيرها.

28: لا أذهب أصلا	هي لا تشارك في ندوات واجتماعات عامة
33: لا يتم التدخل على أي مستوى من قبلي حيث أن الزوج يقرر بصورة شخصية	لها حرية كاملة في الذهاب للندوات أو الاجتماعات ولا أعارض على ذهابها
35: لا أتدخل في أي اجتماع أو ورشة فله الحرية في حضور الاجتماعات التابعة للحزب أو النادي	لها حرية كامل في المشاركة في ندوات أو اجتماعات ولا يتم التدخل
40: لا يتم التدخل بالنسبة لمشاركة الزوج في الندوات والاجتماعات حيث أن أكثر وقته للاجتماعات والندوات	ما في عندي مشكلة انها تحضر ندوة أو ورشة عمل ولكن مش كل الندوات ولا كل المحاضرات أنا بقرر حسب الندوة أو الورشة ومين إللى قائم عليها إذا مثلا ورشة عمل قائم عليها ناس أنا علاقتي فيهم مش كثير أو الندوة موضوعها مش ولا بد أنا ما بسمحلها أنها تروح على ورشة العمل.
48: لا أتدخل وأفضل أن يروح أو أشجعه للذهاب وأبناؤه يشجعونه للذهاب ولكنه يرفض	تذهب للندوات والاجتماعات بدون أي تدخل ولا تقول متى تذهب وإلى أي مكان

تشير النتائج المتعلقة بالمشاركة في الندوات والاجتماعات للنساء غير العاملات أن العمر على ما يبدو يلعب دورا تجاه مشاركتهن، فالنساء الأكبر سنا لهن حرية ومشاركة فعلية بالندوات، بينما الزوجات الأصغر عمرا لم يشاركن ولم يملكن حرية المشاركة، ومن الممكن تفسير ذلك أن النساء الأكبر عمرا عايشن الانتفاضة الأولى وسنوات الاحتلال بشكل مباشر، مقارنة بالصغيرات اللواتي عايشن عملية السلام وأوسلو بشكل رئيسي.

القرارات الخاصة بالزيارات العائلية والأصدقاء

برزت عدة صور لعملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالعلاقات والزيارات سواء العائلية أو الأصدقاء الخاصين أو أصدقاء الاسرة، وكانت الزوجتان (28 (زواج مبكر)، 33) أقل الزوجات مساهمة في عملية القرار المرتبط بالعلاقات، لكن تعليق الزوجتين (23–35) أن الزيارات تكون من خلال التشاور والتنسيق بين الزوجين، بينما بينت تصريحات الزوجتين (40،ـــ 48) أن لهما الخيارات الشخصية في القيام والتواصل في مثل هذه الزيارات. وفيما يتعلق بالأزواج بينت تصريحاتهم أن الزيارات المشتركة

تكون تشاورية، وأن الزيارات الشخصية للأصدقاء تكون بقرار شخصي صرف دون أي تدخل من قبل الزوجة. والجدول التالي يوضح ذلك:

القرارات الخاصة بالزيارات العائلية والأصدقاء	
الزوجة (عمرها)	الزوج
الخروج للزيارات العائلية 23: يكون من خلال التنسيق مع زوجي وآخذ رأيه مسبقا	يتم نقاش الأمر فيما بيننا ومناقشات بين الطرفين وبعدها نحسم الأمر ونخرج للزيارات ويتم أخذ رأي الزوجة
الخروج لزيارات الأصدقاء 23: بشكل عام يوافق الزوج على زيارة الأصدقاء والصديقات بعد أن يتم تبادل الرأي بيني وبينه	أستشير زوجتي بالنسبة للخروج للأصدقاء وإذا كانت ترفض فكرة الخروج لا أضغط عليها
الخروج للزيارات العائلية 28: ما بخليني أطلع ولا أي زيارة بالمرة ما بطلع بالمرة ما برضى أني أطلع دار سيدي إلي سنتين ما عبرتها ودار عمتي إليه سنة ما عبرتها	بالنسبة للزيارات العائلية ما بنروح مع بعض بالمرة ولا لأي زيارة مع بعض إذا كانت الزيارة ضرورية بخليها تروح لحالها أو تروح هي وأمي.
الخروج لزيارات الأصدقاء 28: ما بخليني أطلع وهو إللى بقرر طبعا بالرفض لأنه بغار علي كثير عشان هيك ما برضى أطلع.	ما بروح ولا أي زيارة أنا واياها ولما بدي أروح لحدا من أصحابي ما بقولها وأنا بروح بدون ما بتعرف ولو عرفت ما بعطيها مجال إنها تعطي رأيها بالنسبة لخروجي لأصدقائي
الخروج للزيارات العائلية 28: لا أذهب إلا عند أهلي أذهب أنا أولا ثم يلحقني وهو لا يعترض على قراراتي بالذهاب للزيارة.	يتم اتخاذ القرار مع بعض. فنحن نحرج معا ونرجع معا.
الخروج لزيارات الأصدقاء 28: لا يوجد لدي وعلاقاتي الرئيسية مع أهلي وأخواتي.	نذهب لزيارة أصدقاء الأسرة معا، أما أصدقائي فالقرار لي وحدي لأني أذهب لوحدي.
الخروج للزيارات العائلية 33: الزوج هو إللى بقرر للخروج للزيارات العائلية أولا.	يتم الحوار والنقاش حول هذا القرار وبناء عليه يؤخذ القرار فإذا كان القرار خاصاً بي فيمكن أن آخذ رأي الزوجة.
الخروج لزيارات الأصدقاء 33: بناء على قرار الزوج يتم الخروج للزيارات أولا حسب قرار الزوج.	أيضا يتم الحوار والنقاش
الخروج للزيارات العائلية 35: حوار بينا حول الزيارات العائلية وغالبا ما يتم آخذ القرار بأنه بخرج بصورة شخصية للزيارة.	بناء على الحوار يؤخذ القرار.
الخروج لزيارات الأصدقاء 35: يتم القرار بصورة شخصية وبقرار مني شخصيا وفي بعض الأحيان أبلغ	يتم القرار بصورة شخصية وأذهب إلى الشخص إلي أريد في وقت وأذهب متى أشاء.

الزوج مثلا قبل بيوم ولكن هذا مش قاعدة وبتصـــــرف حسب الموقف.	
الخروج للزيارات العائلية 40: بقرار شخصي الزيارات العائلية فممكن أن أخرج لزيارة عائلية وزوجـــي فـــي العمل بدون أن أخبره بالموضوع.	بالنسبة للزيارات العائلية دايما بألزمها تـــروح معـــي علامشوار إللى بدي أروحه أو بقول إلها بـــدي أروح لوحدي ولكن هي ما بترضـــى أنـــي اروح لوحـــدي وبالتالي بتروح معي.
الخروج لزيارات الأصدقاء 40: بقرار شخصي أقـــوم بالزيارات الخاصة وأزور صديقة من صـــديقاتي فـــي الوقت الذي أريده ولكن أشعر الزوج بالموضوع.	يتم أخذ القرار بصورة شخصية بدون ما أرجع لأحد.
الخروج للزيارات العائلية 48: يتـــم القـــرار بصـــورة شخصية بقوم بزيارة دار اخوي أو أختي ولأنهم مـــش في البلدة مرات ببلغ زوجي ومرات لا حسب الظروف ولكن كثير نختلف على هذا الموضوع.	أتصرف بصورة شخصية فعند الذهاب لزيارة عائلـــة ابن عمي أزوره بصورة شخصية وبقرار شخصي.
الخروج لزيارات الأصدقاء 48: أتصرف في الخـــروج لزيارة صديقة إلي أو أي زيـــارة مـــن خلال النهـــار ومرات لما برجع بقوله ومرات لا.	نادرا ما بروح لزيارة لأنـــي مـــا بحـــب الزيـــارات وبنتصرف بصورة شخصية

وحول تدخل الأزواج في القرارات المتعلقة بالزيارات كانت الصورة العامة –رغم اللغة الـــتي تـــبين أن القرارات يجب أن تكون بمشورته–تبين أن الزوجات يمتلكن حرية الحركة في القيام بالزيارات الخاصـــة بالعائلة والأصدقاء، باستثناء الزوجة (28(زواج مبكر))، حيث يتدخل الزوج بقوة بحيث يمنعها من القيام بالزيارات المختلفة باستثناء زيارة أهلها. والصورة الغالبة لدى النساء عدم التدخل بـــالقرارات الخاصـــة بالأزواج فيما يتعلق بالزيارات المختلفة. والجدول أدناه يوضح درجة تدخل الأزواج بقرارات زوجاتهم المتعلقة بالزيارات:

القرارات المتعلقة بالخروج للزيارات العائلية وزيارة الأصدقاء الخاصة بالشريك	
توجهات الزوجة للقرارات الخاصة بالزوج	**توجهات الزوج للقرارات الخاصة بالزوجة**
الخروج للزيارات العائلية 23: نناقش موضوع الزيارات مع بعضنا من خلال تبادل الآراء فإذا رأي زوجي أنه لا بد عن القيام بالزيارة نتفق على هذه الزيارة ونقـــوم بهـــا فالزيارات العائلية شيء لا بد منه خاصة أقارب الزوجين	لا أمنعها من الخروج للزيارات العائلية إذا كانت ضرورية مثل زيارة أهلها ونتناقش ونتحاور في موضوع الزيارة
الخروج لزيارة أصدقاء الأسرة وأصدقاء لهـــا 23: يتـــم	نناقش موضوع الزيارة فإذا كـــان داخـــل

الاتفاق على القيام بهذه الزيارة بعد مناقشتها ويكون تبادل آراء بيننا ففي بعض الأحيان لا أحب زيارة بعض أصدقائه فيوافقني	البلد الذي نسكنه أوافق على القيام بها أما إذا كانت بعيدة أمنعها إلا إذا كان أحد يرافقها
الخروج للزيارات العائلية 28: عمرنا ما طلعنا ولا زيارة مع بعض وهو إللى بقرر وما بدخل ولا على أي مستوى وما بناقشه لأنه دايما لما نتناقش بنتقاتل	بدخل بمستوى كبير في موضوع الزيارات العائلية وغالبا ما بخليها تروح بالمرة ما عدا دار أبوها عادي
الخروج لزيارة أصدقاء الأسرة وأصدقاء لها 28: ما بدخل وقت ما يروح عند صحابه أصلا بريحني لأنه طول وهو في الدار يعمل في مشاكل.	كمان طبعا ما بخليها تروح ولا بأي شكل من الأشكال حتى لو صاحبتها بتيجي عندها.
الخروج للزيارات العائلية 28: لا أتدخل به	لا أمانع في خروج زوجتي إلى زيارة أقاربها بدوني ولكن أن تقوم بإخباري بذلك حتى لا أقلق عليها
الخروج لزيارة أصدقاء الأسرة وأصدقاء لها 28: لا أتدخل	لا أتدخل كثيرا في هذا الموضوع إلا أنه يجب عليها إخباري بمكان ذهابها قبل ذلك.
الخروج للزيارات العائلية 33: القرار للزوج في النهاية ولكن بتم التنسيق	لها حرية كاملة في الزيارات العائلية ولا أعارض أي زيارة.
الخروج لزيارة أصدقاء الأسرة وأصدقاء لها 33: لا يتم المناقشة فالزوج لا يسمح لأي مستوى للتدخل	لها حرية في زيارة الأصدقاء
الخروج للزيارات العائلية 35: القرار بصورة شخصية في خروجه للزيارات العائلية	لا يتم التدخل في الزوجة في موضوع الخروج للزيارات
الخروج لزيارة أصدقاء الأسرة وأصدقاء لها 35: لا يتم التدخل على الزيارات على صعيد الأصدقاء	تقرر الزوجة في الخروج لزيارة أصدقاء الأسرة وصديقاتها بدون الرجوع الي ولا يتم التدخل.
الخروج للزيارات العائلية 40: الزوج يذهب للمكان إللى يرى في الوقت الذي يريد	يتم التدخل بصورة بسيطة والنقاش معها حول هذه الزيارات العائلية حسب الناس إللى بدها تروح عندهم
الخروج لزيارة أصدقاء الأسرة وأصدقاء لها 40: لا يتم التدخل لخروج الزوج لزيارة أصدقاء الأسرة أو أصدقائه	لها الحرية في الذهاب لهذه الزيارات
الخروج للزيارات العائلية 48: بتدخل من قبلي ولكن بصورة بسيطة حسب الزيارة ولمين الزيارة	تذهب لزيارات عائلية ولا أعرف متى تذهب ومتى تأتي فكل يوم لها زيارات

	عائلية
الخروج لزيارة أصدقاء الأسرة وأصـــدقاء لهـــا 48: لا أتدخل ولا على بالي وهو حر	تذهب لزيـــارة صـــديقاتها أو أي زيـــارة طبيعي بدون تدخل

القرارات المتعلقة باللباس

من خلال نظرة سريعة يتضح أن اللباس شكل نقطة حيوية من خلال تحكم الزوج بنوعية اللباس الـــذي يحب أن تلبسه الزوجات، فقط كانت الزوجات يلبسن بالأساس الأشياء التي يوافق عليها الـــزوج بشـــكل رئيسي، وإذا كان بعض الأزواج لا يتدخلون بلباس زوجاتهم فهذا طالما أن الزوجات يلبسن لباساً ضمن المعايير والثقافة المقبولة. بالمقابل لم يتمتع بالحرية في هذا الموضوع سوى الزوجة (48 سنة) بحيث لم تشعر أن زوجها يتدخل بها. وبالنسبة للأزواج غلبت عبارة بلبس زي ما بدي" وهذا يؤكـــد أن الازواج يتمتعون بالحرية الكاملة فيما يتعلق باللباس. والجدول التالي يوضح مدى تدخل كل منهمـــا فـــي لبـــاس الآخر:

القرارات المتعلقة باللباس	
الزوجة (عمرها)	**الزوج**
23: بالنسبة لي أنا أحدد فإذا أريـــد أن ألبـــس وزوجـــي يفرض علي شراء بعض الملابس مثل الجلابيب أو ملابس الحفلات	أنا بلبس زي ما بدي
28: ما بحب أني أطلع بلبس قصير أو بدون منديل مـــع اني بحط مكياج بس ما بحب اني ما البس منديل	ما حدا بتدخل في لبسي
28: بتدخل في لبسي وفي لبس معين لازم نلبسه	بلبس زي ما بدي
33: ما حدا بتدخل في لبسي بس أنا أصلا بلبس جلبـــاب قبل ما نخطب بجوز عشان هيك ما بتدخل في لبسي	ما حدا بتدخل في لبسي
35: ما بتدخل في اللباس إلا في حدود يجبرني على لبس معين بس كمان ما بسمح إني ألبس لبس فاضح ولما لبست شرعي ما إدخل قلي زي ما بدك.	أنا بشتري سواء قالوا حلو ولا مش حلـــو بلبس زي ما بدي
48: أنا بشتري إللى بدي إياه وما حدا بتدخل في لبسي	بالنسبة للبسي إللى بدي اياه وعمر حدا ما إدخل في اللبس إللى بلبسه

ولم تكن الصورة مغايرة فيما يتعلق بالتدخل من قبل الأزواج في لبس الزوجات، باستثناء (الزوجة 48)، في حين غلبت تصريحات الزوجات "ما بتدخل في لبسه". وحسب معظم الزوجات يؤكد الجدول أدناه عدم تدخل الزوجات في لباس أزواجهن:

القرارات المتعلقة باللباس والخاصة بالشريك	
توجهات الزوجة للقرارات الخاصة بالزوج	**توجهات الزوج للقرارات الخاصة بالزوجة**
28: لبسه هو إللى بشتريه زي ما بده	مرات بتدخل في لبسها ومرات ما بتدخل مش كل مره حسب إللى بتلبسه
28: ما بتدخل في حدا	بتدخل في نوع لبس معين بلبسوه وهذا اللباس يكـــون منيح وحشم
33: ما بدخل في لبس زوجي	زوجتي ما بتدخل في لبسها لأنها تلبس مـــن زمـــان جلباب ومش بحاجة أقلها إشي في هذا الموضوع.
35: ما بتدخل في لبسه هو حر	زوجتي ما بجبرها تلبس إشي معين مثلا إنها تتحجب هي حرة في لباسها بس في حد معين ما تتجاوزه.
48: ما بتدخل في لبس حدا	ما بتدخل في لبسها زوجتي بتلبس إللـــى بـــدها إيـــاه وبتطلع تشتري وما بسألها بالمرة

تشير مجمل الحالات فيما يتعلق بموضوع اللباس أن هناك تدخلاً واضحاً من الأزواج في لباس زوجاتهم، فما لا يوافقه أو يوافق مزاجه فيتدخل في نوعية اللباس بشكل مباشر، والحالات التي تشير بعدم وجـــود تدخل من الأزواج طالما أن اللباس (لباس الزوجات) مقيد بالمعايير والتقاليد المقبولة اجتماعيا.

القرارات الخاصة بالعمل المنزلي

ارتبطت القرارات الخاصة بالعمل المنزلي بمشاركة النساء بالقيام بهذه الأعمال بمعزل عن الرجـــال أو قيامهم بأي دور أو قرار مشارك في العمل المنزلي داخل أسر النساء غير العاملات وبدا خطاب الرجال فيما يتعلق بالعمل المنزلي داخل هذه الأسر خطاباً سلطوياً. وبات هذا جليا في مختلف الأسر وبدا أكـــثر وضوحا لدى أسرتي الزوجتين (33،ـــ 28) من خلال تعزيز الرغبة الذكورية لدى الأزواج، بأن تكـــون زوجته باستمرار جاهزة لتلبية رغباته حال وصوله إلى البيت من تحضير الطعام وغيرها من احتياجاته

المختلفة من خلال إنهائها كافة الأعمال المنزلية قبل ولوجه إلى المنزل. وبخصوص العمل المنزلي يظهر الجدول أدناه توجهات الرجال والنساء لذلك:

القرارات الخاصة بالعمل المنزلي	
الزوجة (عمرها)	**الزوج**
23: أعمل لوحدي بدون الرجوع إليه وآخذ رأيه مسبقا لأنه في البداية تعودت على ذلك النمط في الحياة بعدم إشراكه في الرأي بالعمل داخل المنزل.	يتم التحاور والنقاش
28: بدخل إذا روح على الدار وما مرتبة الدار بس هو عادة ما بروح إلا بكون مخلص كل الشغل لأنه بروح دايما في الليل.	أنا ما بشتغل أي شي في الدار ولا خارجها ولو بشتغل أنا إللى بقرر لوحدي.
28: أنا أعمل لوحدي وزوجي لا يساعدني حاولت أحياناً أن أطلب المساعدة منه ولكن طلبي لم يأت بنتيجة.	في الغالب زوجتي من تقوم بالعمل داخل المنزل في بعض الأحيان أساعدها في بعض الأمور.
33: أنا بقوم بكل أعمال المنزل والزوج بتدخل مثلا إذا عاد للبيت في موعد الغذاء وما بيكون جاهز وباقي أعمال البيت بخلق جو من المشاكل.	لا أعمل في المنزل سوى في المشروع الحيواني.
35: القرار بصورة شخصية متى أريد أن أعمل أعمل والزوج بدخلش بأي شكل من الأشكال فالعمل في المنزل مرتبط في وحدي.	قرار شخصي فأنا بقرر وحدي وأنا دائما بقرر ما بدي أعمل داخل المنزل أو خارج (اللي بيدور حوالي البيت).
40: أقوم بالأعمال المنزلية في الوقت الذي أريده وبقرار مني وليس للزوج أي تدخل في هذا الموضوع.	أنا بقرر إذا بدي أشتغل ولا لأ مثلا مرات بروح من الشغل وبشعر إني مش تعبان ببلش احضر في الغداء مع زوجتي ومرات لمل أروح بقول إلها إنها تحضر لي الغداء أنا بقرر إذا بدي أشتغل أو أساعدها ولا لأ مش زي ما بدها وحسب حاجتها.
48: بشتغل وقت ما أنا بدي ووقت ما بيجي على بالي وما إله دخل في هذا الموضوع أنا صاحبة البيت وعلي الشغل وما إله دخل وقت ما بشتغل وقت ما بقعد.	بأتصرف بصورة شخصية فبقوم بعمل الشاي والقهوة في الصباح بقرار مني بعد الصلاة بأحب أشرب شاي أو قهوة وبالتالي بأعمله.

ولم تختلف الصورة العامة التدخلية في تصريحات الأزواج حول العمل المنزلي في سياقها السلطوي. وبرزت تصريحات للنساء اللواتي يحاولن الطلب من الأزواج المساعدة في العمل المنزلي، ولكن العلاقات السلطوية والقوة التي يمارسها الرجال تحول دون ذلك باستثناء أسرة واحدة وهذا التوافق أو عدمه يظهره الجدول التالي:

القرارات الخاصة بالعمل المنزلي الخاصة بالشريك	
توجهات الزوجة للقرارات الخاصة بالزوج	**توجهات الزوج للقرارات الخاصة بالزوجة**
23: لا يعمل الزوج داخل المنزل سواء الأعمال البسيطة كرفع بعض أثاث المنزل مثلاً	موضوع العمل داخل المنزل لا يناقش لأنه من مسؤولية المرأة إلا إذا كانت بحاجة إلى مساعدة أساعدها في بعض الأعمال الخفيفة
28: ما بدخل لأنه ما بشتغل أي شي في الدار ولا على استعداد أنه يشتغل اشي.	**إذا روحت ولقيت جلي على المجلى بتقاتل أنا وياها بدخل في جميع المواضيع.**
28: لا يعمل أي أشي داخل المنزل	هذا يقع على عاتقها وفي أحيان قليلة أقوم أنا بالتدخل
33: الزوج يقرر أنه لا يمكن أن يقوم بأي عمل في البيت، ولا يتم التدخل بقراره	**ليس لها الحرية في العمل داخل المنزل وإنما يجب أن تعمل جميع واجباتها البيتية**
35: يتم التدخل بالعمل داخل المنزل والنقاش حتى في بعض الأحيان تصل إلى مشكلة (للمساعدة في العمل في المنزل).	**يتم التدخل في العمل داخل المنزل على مستوى كبير وبحبش أرجع عالبيت وتكون زوجتي تعمل.**
40: يتم التدخل على مستوى بسيط والنقاش مع الزوج حول هذا الموضوع داخل المنزل (أحياناً بساعدني).	**لها حرية العمل في منزلها في أي وقت ولا يتم التدخل في هذا الموضوع**
48: الموضوع منتهٍ فهو لا يعمل أي شيء وليش أتعب حالي على غير فايدة	**لا يتم التدخل فممكن تكون تعبانة أو مش فاضية**

القرارات الخاصة بالتسوق

وفيما يتعلق بالتسوق للأسرة ارتبطت الصورة العامة بالرجال مع مشاركة الزوجات في عملية التسوق ولكن كان التشاور مع الزوجة نتيجة معرفتها بالاحتياجات الرئيسية للمنزل، ولهذا كانت تبين العلاقة على أنها تشاورية وتنسيقية. وكانت لغة الأزواج السائدة في مجال التسوق تعبر عن لغة سلطوية، في الحوار والنقاش مع الزوجات في موضوع التسوق.

القرارات الخاصة بالتسوق للأسرة	
الزوجة (عمرها)	**الزوج**
23: بالنسبة للتسوق يتم الاتفاق بين الزوجين على أن يتم شراء بعض المستلزمات الخاصة بالبيت عن طريق الزوج مرة وأحياناً عن طريقي	يتم التحاور والنقاش مع الزوجة على التسوق وماذا تريد بعد أن يتم النقاش معها وماذا يحتاج البيت
28: هو إللى بقرر بالنسبة للتسوق في أغلب الأحيان لما بدو بخليني أطلع بخليني ولما ما بدي ما بخليني.	إذا في أي اشي بدها إياه للدار وبقولها إني بدي أشتريه ولما تقول مثلا ما بدنا إياه إذا بكون مقرر بشتريه.
28: أنا لا أذهب للتسوق بل زوجي من يقوم بذلك.	بالتشاور مع زوجتي ومعرفة الحاجات الضرورية
33: يتم التسوق بالتنسيق والحوار والقرار برجع للزوج.	يتم التنسيق والقرار في التسوق للزوجة فأقوم بشراء الأغراض بناء على طلب الزوجة واحتياجات البيت.
35: يتم النقاش حسب حاجات الأسرة وبناء عليه يؤخذ القرار.	قرار شخصي بتعلق بي وأنا أشتري ما أريده وبدون حوار أو نقاش.
40: قرار شخصي مني أتسوق للأسرة حسب الاحتياجات والإمكانيات.	يتم التسوق للأسرة حسب الاحتياجات المطلوبة للبيت
48: بقرار مني بسجل الأشياء والأغراض إللى بحاجة إلها وزوجي بقوم بشرائها.	يتم بالتنسيق وقرار من الزوجة حسب ما يتم التوصية أقوم بشرائه.

وفيما يتعلق بالتسوق كان هناك تشاور لدى بعض الأسر مع غياب مشاركة بعض الزوجات حتى في موضوع التشاور، ويكون هناك تدخل واضح لدى بعض الزوجات فيما يتعلق بتحديد الاحتياجات التي تلزم الأسرة.

القرارات الخاصة بالتسوق للأسرة والخاصة بالشريك	
توجهات الزوجة للقرارات الخاصة بالزوج	**توجهات الزوج للقرارات الخاصة بالزوجة**
23: يتم عن طريق النقاش بيننا والاتفاق على ما يلزم ومن ثم يشتريها بعد الاتفاق عليها فانا جزء من المنزل فالتسوق يجب أن أتفق مع زوجي عليه	لا أمنعها من الخروج للتسوق إذا كانت رغبتها في الخروج قوية وباستطاعتها شراء ما يلزمها ويلزم البيت ونناقش هذا الموضوع فيما بيننا.
28: هو إللى بقرر وما بدخل على أي مستوى كان وبناقشني بالنسبة للتسوق بس ما بؤخذ برأيي بالمرة.	حسب المزاج مرات بقولها تروح ومرات بخليهاش تروح.
28: فقط أنا أطلب إللى بحتاجه ولا أتدخل بشي بعد ذلك	لا يوجد تدخل كبير من قبلي في هذا الموضوع.
33: بناء على النقاش يتم التسوق للأسرة	لها حرية بالتسوق أفضل أن تذهب هي للسوق

	ولكنها ترفض غالبا.
35: يتم التدخل بمستوى معين حيث يتم الانفاق حسب الاحتياجات وحسب الإمكانيات	يكون القرار من الزوجة في موضوع التسوق مثلا في شراء ملابس الأبناء وغيرها
40: التدخل حسب احتياجات البيت واحتياجات الأسرة	لها الحرية الكاملة للتسوق وبأي شكل وبأي نوع من التسوق
48: يتم التدخل على مستوى كبير حول موضوع التسوق فمثلا عند شراء الزوج لأكثر من نوع فاكهة وعدم شراء أي نوع خضار فهو بالطريقة هذه يضطرني للتدخل وعمل مشكلة.	بدخلش

وبالمجمل تشير التصريحات المختلفة داخل أسر الزوجات غير العاملات التي يجمعها الدخل المحدود والأعمال المتواضعة، التي يقوم بها الأزواج، ومستويات تعليمية متواضعة للزوجين إلى سيطرة من قبل الزوج وغياب واضح للمساواة في عملية اتخاذ القرار بالقضايا الخاصة بالزوج والزوجة، فيسود معظم هذه الأسر سلطة وسيطرة واضحتان من قبل الزوج على مختلف القضايا والقرارات، وأن تمركز القرارات الخاصة بالزوجات بيد الأزواج أفقد الزوجات السيطرة على القرارات الخاصة بهن من اللباس والعمل وتواصل العلاقات مع الأقارب والأصدقاء بمعزل عن الأزواج، وتطرح بعض الزوجات أن مشاركة بعض الأزواج لهن في النقاش مجرد تمثيلية، فالقرارات النهائية مرتبطة بالزوج. كما اختلفت لغة الأزواج والزوجات داخل هذه الأسر أثناء النقاش والمشاركة، حيث أخذت لغة السماح وأخذ الموافقة من قبل الزوجات، كما سادت اللغة الأبوية المسيطرة على النساء لدى جزء من هذه الأسر خاصة الأسر ذات الزواج المبكر مثلاً الأسرة (28 سنة)، حيث اعتبر الزوج زوجته غير قادرة على تحمل المسؤولية فهي صغيرة وبحاجة إلى توجيه ورعاية دائمة كما تفقد هذه الزوجة الدعم العائلي وتتوافق بعض النتائج مع مع جاءت به النظريات المقتبسة عند Kabeer و Sen و .Moser(. Sen, 1990 Kabeer,1994 (Moser, 1993

في حين ظهر لدى أسرتين اختلاف (مع أنه ليس جوهريا) على صعيد القرارات الخاصة بالنساء، بالنسبة للزوجة (23سنة) تتمركز معظم القرارات بيد الزوج، في حين أن الزوجة خاضت جولة من المفاوضات

مع الزوج استمرت أربع سنوات حتى اقتنع الزوج بفكرتها بالتحاقها بالتعليم العالي (التسجيل في الجامعة) ولعب دعم والدها وعائلتها لها دورا مركزيا في القدرة على إقناع الزوج، خاصة وأن العلاقات الزوجية لهذه الأسرة ارتبطت ببعد عائلي من الدرجة الأولى، كما لعب التدهور المستمر للوضع الاقتصادي لـــدى هذه الأسر في الانتفاضة مدخلاً مهماً لإقناع الزوج بأهمية تعليم الزوجة كضامن وحام لمستقبل الأســـرة، ولكن هذه الخطوة سحبت قرارات خاصة بالزوجة في مجال سيطرتها على قراراتها الأخرى الخاصة بها من خلال القيود التي فرضها الزوج حولها من حركتها واختلاطها داخل الجامعة كمـــا عـــزز التحكـــم بلباسها، وحركاتها بعلاقتها مع أقاربها وأصدقائها، وعدم إنجاب هذه الأسرة أولادا عزز لديها توجهـــات تخطيطية للمستقبل ولم تفصل هذه الأسرة تفاصيل إضافية حول عملية الإنجاب ومـــا هـــي المشـــكلات المترتبة عليها وكيف تأخذ سياقها في التحليل.

في حين بينت الأسرة الأخرى (48 سنة) أيضا أن الزوج لديه سلطة على بعض القـــرارات الخاصـــة بالزوجة كما تبين في سياق الحالات، في حين كانت تصريحات الزوجين أن لديها مشاركة و/أو سيطرة في قرارات أخرى وما أضاف لدى هذه الزوجة قوة هو وقوفها الدائم في مواجهة مع عائلة الزوج حيث إن الزوج كثير الحوار واللجوء للقرارات المختلفة المرتبطة بالأسرة مع عائلته، وهذا ما وضـــعها فـــي مواجهة دائمة مع الأسرة، أعطى لديها قوة إمكانيات وقدرة في السيطرة على جنسيتها فاختلاف الجنسية مع زوجها جعل لديها إمكانيات على إجراء المعاملات المختلفة لها ولأولادها بدون الزوج أيضا، وساهم في قوتها أيضا دخول الزوج ولفترة طويلة في وعكة صحية حالت إلى ركوده في البيت حيـــث تحملـــت الزوجة المسؤوليات الرئيسية المرتبطة بالأسرة وحصلت على مساعدات مادية ومعنوية من أهلها، مـــع العلم أن أهل الزوج أيضا دخلوا في خصوصيات هذه الأسرة وخاصة مع الأولاد الكبار (انظـــر أيضـــا توجهات . Sen, 1990 Kabeer,1994. Moser, 1993).

وخلاصة القول

ما زال الرجل يسيطر بالإطار العام على القرارات الحيوية الخاصة بالزوجات غير العاملات وخاصة تلك المتعلقة بخروجهن للمجال العام، كما يتحكم معظم الأزواج بهذه الأسر حتى باللباس. بالمقابل كانت الزوجات أقل تدخلا (عديمات التدخل) في القرارات الخاصة بالأزواج. وارتبط ببعض الأسر كما شاهدنا الحوار والنقاش والحرية في بعض الأحيان، كما تبلورت مواقف مغايرة لدى بعض الأزواج ولكن حرية الزوجات ما زالت مقيدة في بعض الجوانب، وهذا يأتي مع توفر وسائل داعمة إضافية مثل توفر دخل للزوجة من خلال ملكيتها، وتحمل زوجة أخرى مسؤوليات أثناء مرض الزوج، كما كانت الزوجات الأكبر عمرا أقدر في التحرك وفي اتخاذ القرارات الخاصة بهن.

وتختلف تعبيرات الرجال (حدة لغتهم) حيث صيغ خطاب الرجال كخطاب سلطوي وأبوي، وإذا ظهر في لغة الرجال بعض المساحة المحدودة من الحرية والمشاركة تكون محكومة بسلطوية الرجال داخل الأسر. ولا يخرج خطاب الزوجات عن الإطار المقبول اجتماعيا في ظل السلطة الأبوية.

وما تميزت به أسر النساء غير العاملات العمر لبعض الزوجات وخاصة فيما يتعلق بمشاركتهن في الندوات والاجتماعات العامة. وفيما يتعلق بلباس بعض النساء كان هناك تدخل واضح من الأزواج وفي حال كان الأزواج غير تدخليين يكون هذا نابعاً من أن لباس الزوجات مقيد بالمعايير المقبولة اجتماعيا. وفيما يتعلق بالتسوق للأسرة برزت أن النساء تقررن فقط في الحاجات المطلوب شراؤها وليس فيما يتعلق بعملية الصرف والميزانية.

<u>الأسر التي يعمل بها الزوجان</u>

القرارات الخاصة بالعمل

تشير التصريحات المختلفة للنساء العاملات أن مشاركتهن الاقتصادية ارتبطت بقرار مستقل مطلق لدى بعض النساء حيث تبين تصريحات كل من الزوج والزوجة (48 سنة) أن هناك استقلالية وملكاً في القرار الخاص بعملها، بالرغم من أن الزوجة تقوم بالحوار مع الزوج في هذا الموضوع، إلا أن القرار

النهائي يعود لها. وعند نقاش توجهات الزوجين (العاملين) في أسرة الزوجة 47سنة اختلفت الصورة خاصة في مسألة الخروج إلى المجال العام، فالزوجة تبين أن خروجها للعمل تم بموافقة الزوج. ولم تختلف الصورة لدى أسرة الزوجة 36 سنة عن سابقتها في التوجهات العامة لتصريحات الزوجين، حيث يتم التشاور مع الزوج وأن الخروج يكون بإذنه كما أن القرار فيه نوع من الاستقلالية. وفيما يتعلق بالزوجة 22 فمشاركتها في المجال العام مقتصرة على العمل بالرغم من أن الزوجة هي المزودة الرئيسية اقتصاديا للأسرة، إلا أن مشاركتها الاقتصادية هذه ارتبطت بموافقة الزوج بشكل رئيسي وأن قراراها غير مستقل. وهذا الجدول يظهر مدى ارتباط قرارات الزوجة بموافقة الزوج:

القرارات المرتبطة بالمشاركة الاقتصادية (العمل)	
الزوجة (عمرها)	**الزوج**
48: يتم الحوار والنقاش في الخروج للعمل ولكن القرار النهائي لي، ولي حرية القرار في هذا الموضوع.	بالنسبة للعمل لا أتشاور مع أي من أفراد الأسرة قرار خاص بي وأقرر به وحدي.
47: طبعا بموافقة الزوج	قرار شخصي حر
36: الخروج للعمل فيه حوار فأنا لم أخرج للعمل بدون إذنه وهو من كان يشجعني على العمل	قرار جماعي (وخاص (بي) هو بالأساس
22: زوجي هو إللى بقرر موضوع الشغل فإذا قال الي إنه مثلا ما بدي تطلعي على الشغل ما بروح حسب ما بقرر بعمل.ودايما أنا مثلا بقول اله بدي أقدم لشغل جديد إذا بقول إلي قدمي بقدم وإذا برفض خلص ما بقدم هو إللى بقرر موضوع خروجي للشغل.	يتم بالنقاش والحوار والقرار بالنهاية يكون لي

بالنسبة للزوجين في أسرة الزوجة (48سنة) والزوجة (47) يتضح أن القرار في العمل قرار شخصي وحر للزوجتين، بينما في أسرة الزوجة (36سنة) يتم بالتشاور مع الزوجة رغم أنه يصرح بأنه قرار جماعي لكن بالنهاية هو قراره وخاص به حسب تصريحاته وتقر الزوجة أن الخروج للعمل لا بد وأن يكون بإذنه وبتشجيعه. في حين صرحت الزوجة (22) أن الزوج أكثر تدخلاً في القرارات الخاصة بعملها، وكذلك نوه الزوج أن القرار يكون بالنهاية له، وبشكل عام تشير تصريحات الزوجات أن قرار

العمل هو إما قرار الزوج أو بموافقته إلا في حالة أسرة واحدة، حيث تؤكد الزوجة أن القرار النهائي هو قرارها، وهذا يوضحه الجدول التالي:

توجهات الزوجات العاملات وأزواجهن لقرار المشاركة الاقتصادية الخاصة بكل منهما	
توجهات الزوجة للقرارات الخاصة بالزوج	**توجهات الزوج للقرارات الخاصة بالزوجة**
48: لا يتم التدخل بأي شكل من الأشكال في عمله ولا مواعيد عمله وله كامل الحرية في عمله	تملك الحرية الكاملة في حقها بالعمل والذهاب له ووقته وتملك حرية أي عمل تختار دون ضغوط
47: لا أتدخل في عمله	زوجتي موظفة منذ الخطوبة ولا أمانع عمل المرأة بشكل عام وزوجتي بشكل خاص
36: لا يوجد أي تدخل من قبلي لأنه بالنهاية عمله ومردوده لنا لكن أحياناً تكون المشكلة على العمل في الإجازات هو يحب عمله كثير ويؤثره أحياناً على الاولاد وهذا يضايقني.	بالتشاور والتنسيق
22: يتم الحوار والنقاش في موضوع العمل من كافة الجوانب وبالتالي يؤخذ القرار بناء على الحوار	يتم التدخل إذا ما كان العمل بسيطاً أو مناسباً وأيضاً لم يتعارض مع واجباتها البيتية

القرارات الخاصة بالمشاركة في الندوات والاجتماعات العامة

ارتبط خروج النساء للحيز العام للمشاركة السياسية والمشاركة في بعض النشاطات المجتمعية، إما بالحوار أو تبليغ الزوج فقط وفي بعض الأسر لم تشارك النساء في أي من النشاطات المجتمعية.

حيث تشير تصريحات الزوجة (48) أنها تقوم بتبليغ الزوج في مشاركتها في الندوات والاجتماعات، من باب العلم فقط. وأن المشاركة في الندوات والاجتماعات للزوجة (47) بالرغم من عضويتها في إحدى لجان المرأة السياسية تتم بمشورة الزوج بشكل رئيسي، بينما انعدمت المشاركة السياسية للزوجة (36) في المجال السياسي، في حين تبين تصريحات الزوجة (22) وعلى صعيد المشاركة في الندوات والاجتماعات العامة ارتبط هذا القرار بالزوجة، ولكن إبلاغ الزوج خطوة ضرورية للمشاركة. والجدول أدناه يبين مدى مشاركة النساء:

القرارات المرتبطة بالمشاركة في ندوات واجتماعات عامة

الزوجة (عمرها)	الزوج
48: يتم تبليغ الزوج من باب العلم فقط وليس للحوار والنقاش ولي الحرية الكاملة في الذهاب والمشاركة.	لا يتم المشاورة في هذا الموضوع وغيرها وإنما تتم بصورة فردية بدون نقاش مع أحد من أفراد الأسرة.
47: المشاركة في اجتماعات ونشاطات لجنة المرأة في المناسبات الوطنية والمناسبات الخاصة بالمرأة، والمشاركة تكون بمشاورة الزوج.	نذهب سويا للمشاركة في الندوات في بيت لحم، وأحياناً في العبيدية (لما يكون الاجتماع مختلط).
36: لا يوجد، غير أنه في هذه محاضرة عن الانتخابات قدموها لنا حديثا ولكن بالعادة لا أذهب إلى ندوات واجتماعات.	حسب الظرف ومكان التواجد بشارك لوحدي
22: القرار خاص بي ولكن ببلغ الزوج بالندوة أو الاجتماع أو غيره	يتم القرار بصورة شخصية ولا يتم تدخل الزوجة بأي شكل.

وعلى صعيد التدخل في قرارات الشريك على صعيد المشاركة في الندوات والاجتماعات العامة. تبين تصريحات الزوجة 48 أن هناك حرية كاملة لكل منهما، في حين تبين تصريحات الزوجين في أسرة الزوجة 47 أن المشاركة في الندوات والاجتماعات العامة تكون بشراكة فيما بينهما عندما تكون النشاطات مختلطة دون أن تكون هناك مشاركة فردية على حدة لكل منهما. بينما تكون المشاركة المحدودة للزوجة 36 بالتشاور في حال تمت، كذلك يتم الحوار والنقاش في مشاركة الزوجة 22 مع أن حرية المشاركة تكون بموافقة الزوج. وهذا ما يتناوله الجدول التالي:

توجهات الزوجات العاملات وأزواجهن لقرار المشاركة في ندوات أو اجتماعات	
توجهات الزوجة للقرارات الخاصة بالزوج	**توجهات الزوج للقرارات الخاصة بالزوجة**
48: لا يتم التدخل وله كامل الحرية في المشاركة ولكن يجب التبليغ إذا كان هناك ندوة أو اجتماع	تملك الحرية الكاملة في المشاركة في الندوات أو الاجتماعات
47: عندما يكون زوجي في المنزل نحضر معاً الاجتماعات	نشارك سويا في الاجتماعات والندوات العامة
36: أحياناً اعترض عندما يتأخر حتى لو كانت ندوات وممكن يكون لها فائدة	بالتشاور
22: بناء على الحوار يؤخذ القرار	لا يتم التدخل ولها الحرية الكاملة في مشاركتها في أي ندوة أو اجتماع

القرارات الخاصة بالزيارات العائلية والأصدقاء

تشير تصريحات الزوجين لأسرة الزوجة 48 أن العلاقات مع الأقارب والأصدقاء أخذت منحى آخر في سياق عملية القرار، حيث شكل الخروج للزيارات العائلية وزيارات الأصدقاء وأقارب آخرين منحى التشاور والنقاش الدائم باعتباره مرتبطاً بالإطار العام للأسرة بعيدا عن أي ارتباط شخصي– باستثناء بعض الأصدقاء – وبهذا تقاربت توجهات الزوجين من هذا الباب بأن التشاور والحوار يولدان القرار. ولكن شكل هذا الموضوع بؤرة صراع في توجهات الزوجين خاصة في بعض الزيارات، التي لا يرغب الزوج في إقامتها مع بعض الأطراف لأسباب معينة (لم يتم توضيحها)، كما يتم التنازل من قبل الزوج في هذا الموضوع لأسباب يبررها برغبته بعدم التأثير على الحياة العامة للأسرة وحفاظا على الأولاد. ولم تقر الزوجة بهذا الخلاف الذي أقر به الزوج.

وبشكل عام يسود الحوار والنقاش في القضايا الخاصة المرتبطة بالعلاقات مع الأصدقاء والأقارب داخل أسرة الزوجة 47، وكذلك نفس الصورة داخل أسرة الزوجة 36.

بينما شكل الخروج للزيارات العائلية لدى أسرة الزوجة 22 منحى التشاور والنقاش بشكل أساسي، وقد يصل الحوار إلى حد الصراع خاصة الزيارات الخاصة بالزوجة لأهلها، وتكون الزيارات بالنهاية سواء كانت للأقارب أو لأصدقائها مرتبطة بمعرفته بهذه التحركات. كذلك كانت هذه القرارات بالنسبة للأزواج أيضا تشاورية وحوارية مع الزوجات.

القرارات الخاصة بالزيارات العائلية والأصدقاء	
الزوجة (عمرها)	**الزوج**
الخروج للزيارات العائلية 48: يتم الحوار حول الخروج للزيارات وبناء على النقاش يتم اتخاذ القرار.	تتم المشاورة والنقاش حول موضوع الزيارات العائلية مع الزوجة والأولاد فهذا موضوع لا يخص شخصاً وحده وبالتالي يتم الخروج أو عدمه حسب الإقرار في الأسرة.
الخروج لزيارات الأصدقاء 48: يتم تبليغ الزوج فقط بالزيارة وليس للحوار ويكون القرار بصورة شخصية.	يتم التشاور والحوار مع أفراد الأسرة وبناء عليه يتم الخروج أو لا.
الزوج: حصل خلاف حول بعض العلاقات الاجتماعية: زوجتي تريد تدعيم العلاقات مع أسرة معينة وأنا لا أرغب بذلك وهي تريد أن تذهب لزيارات شبه يومية لهذه الأسرة وتقوية العلاقات مع هذه	

الأسرة. أنا لا أرغب بتقوية هذه العلاقات ولكن لا أرى ضرورة لذلك ومن هين تصبح مشكلة بيني وبين زوجتي، وعلى الأغلب يتم التنازل من قبلي في هذا الموضوع لكي لا تنفجر مشكلة تؤثر على حياتنا الأسرية والأغلب ما بحب أولادنا يعرفوا أنه في موضوع خلاف حول هذا الموضوع	
الخروج للزيارات العائلية 47: كل شخص كما يريد ولكن دائما يتم الترتيب لها لكي تتم بوقتها خاصة في حالة وجود حالة طارئة لا بد من الذهاب والتنسيق معا	يتم الاتفاق مع زوجتي على الذهاب للزيارات العائلية عندما تكون مرتاحة ومفيش عندها عمل في المنزل أو في واجبات وظيفتها.
الخروج لزيارات الأصدقاء 47: يتم تبليغ الزوج عنها	يتم الاتفاق على ذلك.
الخروج للزيارات العائلية 36: إذا كانت أمور تتعلق بالولادة والنساء أنا من يذهب للزيارة أما المناسبات الأخرى فنذهب سويا.	بالتشاور والتنسيق
الخروج لزيارات الأصدقاء 36: أصدقاء الأسرة نذهب سويا لكن تكون قليلة جدا وأما زيارات صديقاتي فأنا أذهب وأقول له.	بالتشاور والتنسيق وفي بعض الأحيان بقرار منفرد (مني) حسب طبيعة الزيارة.
الخروج للزيارات العائلية 22: بناء على الحوار يتم اتخاذ القرار.	يتم الحوار والنقاش حولها وبناء على الحوار يتم أخذ القرار والعمل به.
الخروج لزيارات الأصدقاء 22: القرار خاص بي أيضا فقط ابلغ الزوج.	يتم القرار بصورة شخصية ولا يتم التدخل من قبل الزوجة بأي شكل من الأشكال.
الزوجة: حول الزيارات العائلية بصورة خاصة زيارة أهلي. **الزوج:** حصل خلاف بالنسبة للزيارات العائلية وكثير بنختلف على هذا الموضوع لأنها مثلا هي بدها تروح عند أهلها وأنا ما هذي أروح زيارات وكثير بنختلف على هذي الزيارات وما بنروح إلا لما يكون زيارة كثير مضطرين نروح عليها مثلا زيارة هي بدها تروحها ولكن مش دائما بتدخل على مستوى كبير في الخروج لزيارات ولازم اكون أعرف بدها تروح هي الزيارة وبعدها بقرر أنه تروح عليها ولا لأ.	

القرارات الخاصة بالشريك وموقف كل منهما حول الزيارات/والتواصل الاجتماعي

أما فيما يتعلق بموقف الزوجين في القرارات الخاصة بكل منهما، تبين تصريحات الزوجين في أسرة الزوجة (48) أنه لا يتم التدخل في زيارات الأصدقاء، واقتصر التدخل والخلافات في الزيارات العائلية داخل هذه الأسرة.

كذلك بينت تصريحات الزوجة 47 وزوجها أن تدخلها وتدخله يكمن بأهمية التنسيق المسبق لزيارة الأصدقاء أو الأقارب.

في حين تبرز الزوجة 36 احتجاجها على زوجها وفي تحكمه نتيجة عدم انضباط مواعيده البيتية وفي ترتيب الزيارات العائلية، في حين تبين تصريحات الزوج للزوجة 22 أن تدخله في مجال الزيارات العائلية وزيارات الأصدقاء التي تقوم بها الزوجة يكون تدخلا كبيرا. وهذا يوضحه الجدول أدناه:

توجهات الزوجات العاملات وأزواجهن لقرار المشاركة الاقتصادية الخاصة بكل منهما	
توجهات الزوجة للقرارات الخاصة بالزوج	**توجهات الزوج للقرارات الخاصة بالزوجة**
الخروج للزيارات العائلية 48: يتم الحوار والنقاش وأتدخل بصورة بسيطة في هذا الموضوع	يتم الضغط من قبلي في بعض الأحيان للخروج لزيارات عائلية معينة ويتم الضغط من قبل الزوجة للخروج لزيارات عائلية أخرى وبالتالي يكون هناك تنازل من قبل الطرفين
الخروج لزيارة أصدقاء الأسرة وأصدقاء لها 48: لا يتم التدخل فله كامل الحرية في الذهاب لزيارة أصدقائه	لا يوجد لدي أي تدخل لأي زيارة تقوم بها للأصدقاء أو أسر خاصة بها فلها الحرية الكاملة في زياراتها الخاصة بينما يتم التدخل من قبل الزوجة في زيارتي الخاصة
الخروج للزيارات العائلية 47: أخبره أو يخبرني بالزيارة قبل وقت كاف من الزيارة والاتفاق على وقتها خاصة وأننا موظفان وزوجي بعمل في مدينة أخرى ولا يعود للمنزل يوميا	يتم الاتفاق على ذلك
الخروج لزيارة أصدقاء الأسرة وأصدقاء لها 47: كذلك اتفاق مسبق	يتم الاتفاق على ذلك
الخروج للزيارات العائلية 36: أغلب الأحيان عمله هو بسيطر على الوضع أكثر وموعد رجوعه للبيت هو بيتحكم بهذه الزيارات	بالتشاور والتنسيق
الخروج لزيارة أصدقاء الأسرة وأصدقاء لها 36: قليلة ولا يوجد خلاف عليها وقليلاً ما أتدخل بها	بالتشاور
الخروج للزيارات العائلية 22: النقاش والحوار حول الزيارات العائلية	لي حرية كاملة وحرية محدودة حول الزيارات العائلية، وكثير بختلف على هذه الصورة لأنها مثلا هي بدها تروح عند أهلها وانأ ما بحب أروح زيارات وكثير بنختلف على هي الزيارات وما بنروح إلا لما تكون زيارة كثير مضطرين نروح عليها ومرات بقول

	لزوجتي إنها تروح مثلا زيارة هي بدها تروحها ولكن مش دايما بتدخل على مستوى كبير في الخروج للزيارات ولازم أكون اعرف إنها بدها تروح هي الزيارة وبعدها بقرر إنه بتروح عليها ولا لأ.
الخروج لزيارة أصدقاء الأسرة وأصدقاء لها 22: يأخذ القرار بشكل شخصي ولكن بعلمني بالموضوع	يتم التدخل على مستوى عال من قبلي على موضوع الخروج لزيارة وبناء عليه بنقرر

القرارات الخاصة باللباس

بينت الصورة العامة أن النساء كبار العمر والعاملات أكثر حرية في اختيار لباسهن وهذا ما بينته تصريحات الأزواج والزوجات في أسرتي الزوجتين (47،48)، فهناك حرية كاملة للأزواج في اختيار ما هو مفضل لديهم وأن التشاور لدى بعض الأزواج يكون في بعض الأحيان من باب التشاور على الألوان.

في حين تبين تصريحات الزوجة 22 أن الزوج يتحكم في لباسها بحيث لا يسمح لها بالخروج من المنزل بلباس معين، كذلك يتحدث الزوج أنه يفضل مشاورة زوجته في هذا الجانب. والجدول التالي يوضح ذلك:

القرارات الخاصة باللباس	
الزوجة (عمرها)	**الزوجة**
48: أنا بختار اللبس إللى بدي إياه بدون أي اعتبارات أو تقييدات من قبل زوجي بشوف اللبسة أنا بشتريها وثاني يوم بلبسها دون تعليق	أنا بقرر بدون أي تدخل من الزوجة
47: كل شخص بلبس كما يشاء ولا يفرض أحد على الآخر ولكن يمكن التسوق معا واستشارة بعضنا البعض.	كل واحد حر بلبسه أحياناً بتشاور لما نشتري على الألوان ومين الأحلى
22: الزوج يتدخل في اللبس بصورة ملموسة وعلى سبيل المثال ما برضى أطلع بالبنطلون على الشغل أو أي زيارة وبختار لي لبس معين أطلع فيه خارج البيت	بحب تشتري اللبس أنا وياها مع بعض

وفيما يتعلق بتوجهات الأزواج للباس كل منهما، تبين التصريحات لأسرة الزوجة 48 أنها وزوجها لا يتدخل كل منهما في القرارات المرتبطة بلباس للآخر. بالمقابل تبين تصريحات الزوج في أسرة الزوجة

22 أن تدخله في اللباس الخاص بزوجته من باب التقيد بأنواع معينة من اللباس في حين مشاركة الزوجة في لباس زوجها تكون من باب اختيار بعض الموضات والماركات المعينة. وهذا ما يوضحه الجـــدول التالي:

توجهات الزوجات العاملات وأزواجهن للقرار الخاص باللباس	
توجهات الزوجة للقرارات الخاصة بالزوج	**توجهات الزوج للقرارات الخاصة بالزوجة**
(48): ما بتدخل في لبسه	ما بتدخل في لبسها من مرة إلها الحرية الكاملة شو ما بدها تلبس
(22): لبس زوجي على الأغلب أنا بختاره	يعني بتدخل بصورة بسيطة في اللبس ما بجبرها تلبس لبس معين إذا هي بدها إياه ولكن ما بسمح إلها تطلـــع فيه

القرارات الخاصة بالعمل المنزلي

وبناء على تقسيم الأدوار داخل المنزل لم يكن أي مستوى للتدخل في القرارات الخاصة بالعمل المنزلي، في أسرة الزوجة 48، فالعمل المنزلي أصبح قضية مفرغاً منها بارتباطها بدور الزوجـــة، وأن العمـــل المنزلي مرتبط بها وبوقتها، في حين بيّن الزوج أن قراره بالعمل المنزلي مرتبط بالمساعدة فقـــط، وإذا طلبت منه المساعدة فلا مانع لديه من العمل دون حوار أو نقاش.

وارتبط عمل الزوج في أسرة الزوجة (47) بالمنزل بأعمال التصليح والصيانة، حيث يعتبر المجتمع أن هذا العمل مصنف على أنه عمل للذكور أكثر منه بالعمل المنزلي التقليدي المرتبط بدور النساء.

كما يقع على عاتق الزوجة 36 العمل المنزلي ويقوم الزوج بالمساعدة في بعـــض الأحيـــان، والتســـوق يرتبط بالزوجة بشكل رئيسي لتأخر الزوج في عمله حتى ساعات المساء.

وبناء على تقسيم الأدوار داخل المنزل في أسرة الزوجة (22) لم يكن أي مستوى للتدخل في القـــرارات الخاصة بالعمل المنزلي، فالعمل المنزلي أصبح قضية مرتبطة بدور الزوجة، في حين أفـــاد الـــزوج أن

قراره بالعمل المنزلي مرتبط بالمساعدة، بالرغم من قيامه بأعمال منتجة متقطعة وليس لديه عمل منتـــج دائم. والجدول أدناه يوضح توزيع العمل داخل المنزل:

القرارات الخاصة بالعمل داخل المنزل	
الزوجة (عمرها)	**الزوج**
العمل داخل المنزل 48: لا يتم الحوار والنقاش في العمل داخل المنزل وبيكون القرار خاص بي سواء قمت بالعمل أو لا.	بالنسبة للعمل داخل المنزل فغالبية الأعمـــال المنزلية تقوم بها الزوجة وقليلاً ما بســـاعدها ولكن إذا حصل وطلبت مني بأعمـــل معهـــا بدون نقاش وحوار.
العمل داخل المنزل 47: أنا المسؤولة الرئيسية عن العمل داخل المنزل مع مساعدة من البنات فأنا بقـــوم بالطبـــخ والتنظيـــف والترتيب والبنات بساعدوا	أقوم بالمساعدة في تصليح الكهرباء أو صيانة أجهزة مدافئ وخلافه.
العمل داخل المنزل 36: العمل داخل المنزل على عاتقي ولكن إن وجدني في بعض الأحيان مشغولة جدا ومضغوطة بساعدني والأولاد يقومون بترتيب غرف نومهم ولكن لا بـــد أن أرجـــع لمراقبة الوضع دايما.	أساعد أحياناً في أعمال المنزل.
العمل داخل المنزل 22: القرار خاص بي وبحكم أني بعمل ففي بعض الأحيان لا أقوم بكامل الأعمال في وقت مبكر.	هذا الموضوع خاص ما هو مفروض علـــي أي شغل داخل البيت ولا يمكـــن أن يكـــون مفروضاً علي في أي يوم من الايام مع أنـــي ما بشتغل دايما وزوجتي بتشتغل ولكن مرات بقوم من النوم بكون ما عنـــدي جامعـــة ولا شغل بساعد زوجتي في شغل داخـــل الـــبيت ولكن هذا مش التزام دائم وقت ما بدي بشتغل ولما ما بدي ما بشتغل.

وحول تدخل الأزواج والزوجات في هذه الأدوار كانت الزوجات أكثر تدخلاً من خلال الطلب من الزوج القيام بالمساعدة في العمل المنزلي والرعاية وهذا ما أفادت به الزوجة 48 في حث الزوج على المساعدة في العمل المنزلي " تعزيز دوره في المجال الإنجابي والرعاية الخاصة بالأسرة"، وكانت نفس الصـــورة لدى أسرة الزوجة 36، وأسرة الزوجة 22.

ولم تكن الزوجة (47) في أحسن حال وبقيت مساعدة زوجها في الأعمال الصعبة المرتبطة بعمل الرجال داخل المنزل كما وضح سابقا دون تقديم أي مساعدة في الأعمال المنزلية، كما أن الزوجة لا تطلب منه مساعدة في هذا الجانب. ويبين الجدول التالي تدخل كل من الزوجين بقرارات الآخر:

القرارات المتعلقة بالعمل المنزلي	
توجهات الزوجة للقرارات الخاصة بالزوج (عمرها)	**توجهات الزوج للقرارات الخاصة بالزوجة**
العمل داخل المنزل 48: أتدخل بصورة بسيطة في موضوع العمل داخل المنزل في حالات خاصة إذا لدي عمل كثير أو في حالة صحية سيئة	لا يتم التدخل في العمل داخل المنزل بأي صورة وبأي شكل
العمل داخل المنزل 47:زوجي لا يعمل ولا يتدخل في العمل المنزلي	تعمل زوجتي بنشاط في المنزل وأساعدها بالأشياء الصعبة
العمل داخل المنزل 36: أحياناً أطلب منه مساعدة أكثر مما يقدمها لي	بقرار منفرد منها
العمل داخل المنزل 22: يتم أخذ القرار بشكل خاص من الزوج وحسب رغبته بالعمل أو لا.	لا يتم التدخل ولها حرية كاملة في إدارة بيتها وفي أي وقت.

القرارات الخاصة بالتسوق للأسرة

ولم يكن موضوع قرار التسوق لأسرة (الزوجة 48) ذات بعد مرتبط بقوة النساء على حساب الرجال أو العكس وإنما ارتبط بالاحتياجات العامة للمنزل والتي يتم تحديدها بناء على التشاور والنقاش، وبناء عليه يتم التصرف، حيث يعتبر القرار تلبية احتياجات عامة للأسرة ولم يأخذ بُعداً سلطوياً أو قوة.

وبشكل عام يسود الحوار والنقاش في القضايا المرتبطة بالتسوق للأسرة (47) والذي يرتبط بتحديد الاحتياجات والمستلزمات الرئيسية للأسرة. وكان التسوق في أسرة الزوجة 36 مرتبطاً بالزوجة وهذا بالأساس ناتج عن تأخر الزوج في العمل لساعات المساء.

كما ارتبط قرار التسوق لأسرة الزوجة 22 بالزوج على اعتبار أنه المسؤول عن الأسرة حسب تصريحاته وتأكيدات الزوجة.

القرارات الخاصة بالتسوق للأسرة

الزوجة (عمرها)	الزوج
التسوق للأسرة 48: المشاورة والتنسيق	المشاورة والنقاش لما تحتاجه الأسرة
التسوق للأسرة 47: أقوم بالتسوق وإذا كانت المواد المطلوبة كثيرة بذهب الزوج لإحضارها بالسيارة	أقوم بالتسوق للأسرة بكل صدر رحب بعد معرفة حاجة المنزل من الزوجة، وأحياناً تقوم زوجتي بالتسوق عندما أكون غير موجود.
التسوق للأسرة 36: في الغالب أنا من أحضر الأشياء ولكن عندما لا أقدر أوصيه بما أريد وهو يأتي بها دون مشكلة.	قرار منفرد وقرار جماعي
التسوق للأسرة 22: بالتنسيق والقرار من الزوج.	يتم التسوق للأسرة وحدي أنا المسؤول عن تلبية احتياجات البيت وشراء ما يلزم.

اقتصرت تدخلات الزوجة على التسوق للأسرة في بعض المشتريات وهذا مرتبط بمعرفتها بالاحتياجات الرئيسية في أسرة الزوجة 47 وأسرة الزوجة 48، وكانت توجهات الأزواج في هاتين الأسرتين نابعة من الحرية والشراكة في التسوق. وكانت الصورة في أسرة 36 قرارات تشاورية أو منفردة مرتبطة بالزوج.

ولم تكن الزوجة (22) أو الزوج يتدخل كل منهما في شؤون الآخر ارتباطا بموضوع التسوق إلا في حدود الإمكانيات المادية للصرف والتي يتدخل بها الزوج. ويبين الجدول التالي تدخل كل من الزوجين بقرارات الآخر:

القرارات المتعلقة بالتسوق للأسرة	
توجهات الزوجة للقرارات الخاصة بالزوج (عمرها)	**توجهات الزوج للقرارات الخاصة بالزوجة**
التسوق للأسرة 48: أتدخل في بعض المشتريات التي ليس لها ضرورة ولكنها لا تشكل أي مشكلة وإنما من باب التدخل البسيط	لديها الحرية الكاملة في حقها بالتسوق وأي شيء يمكن شراؤه
التسوق للأسرة 47: الاتفاق على ما نريد شراؤه قبل خروجه مع أنه دائما يشتري أشياء أكثر من إللى اتفقنا عليها وهذا أحياناً يسبب نقاشاً حاداً بيننا	أتسوق للأسرة أنا وزوجتي أو لوحدي بالاتصال معها
التسوق للأسرة 36: أغلب الأحيان لا يحدث أي تدخل من قبلي	أحياناً قرار منفرد وأحياناً قرار بالتشاور حسب الحاجة

التسوق للأسرة 22: قرار خاص به وحده ولكن حسب الاحتياجات الخاصة بالأسرة	يتم التدخل على مستوى بسيط في التسوق للأسرة حيث يتم التدخل على أساس الإمكانيات المادية.

وفيما يتعلق بأسر النساء العاملات فقد اختلفت تصريحات الزوجات داخل أسرهن، ففي أسرة الزوجة العاملة (48سنة) تسود علاقات متكافئة –في شكلها العام حسب تصريحات الزوجين– فوجود عوامل مؤثرة كمساهمة المرأة في دخل الأسرة من خلال عملها وحصولها على تعليم مناسب ومشاركتها في الحياة السياسية ولد لديها إمكانية وقدرة وقوة في عملية اتخاذ القرار في الجوانب الخاصة بها بشكل مباشر دون تدخل من الزوج بطريقة سلطوية أو مسيطرة عليها، حيث أشارت Katz إلى هذه العوامل المادية والمعنوية التي تساهم في قوة النساء التفاوضية (Katz, 1997). كما سادت حرية لكل شريك في التصرف بالقضايا الشخصية في إطار عام للأسرة المعيشية وأن الخلافات على القضايا الخاصة تحل من خلال الحوار والنقاش، وما ساهم أيضا في قدرة بعض النساء على السيطرة على القضايا الخاصة هو الخروج من الحيز الخاص إلى العام من خلال المشاركة السياسية والاقتصادية، وتتوافق هذه النتائج مع ما جاءت به (Waylen, 1998)، وكون المرأة مساهمة في اقتصاديات الأسرة، وكلما زادت مشاركتها في العمل المثمر والمنتج تمكنت المرأة من القدرة على التفاوض والحفاظ على استقلاليتها في الإطار المرتبط بعملية اتخاذ القرار (انظر أيضا: Kabeer,1994). في حين أن الأسرة الزوجة (47سنة) مع أنها في الإطار العام تتشابه في بعض الخصائص الرئيسية للأسرة السابقة، إلا أن قدرتها وسيطرتها على الخاص بها في سياق عملية اتخاذ القرارات أخذ منحى آخر مرتبطاً بمشاركة زوجها أو حتى تفرده في بعض المجالات في عملية اتخاذ القرار في القضايا المتعلقة بها شخصيا، مع أهمية التوضيح أن هذه الزوجة داخل أسرتها ما زالت لديها سيطرة على بعض المجالات الخاصة بها، كما أن زوجها تشاور معها في بعض القضايا الخاصة به، ومن الصعب هنا تفسير سياق هذه الأسرة بالمستوى الفردي فاللامساواة ناتجة عن اللامساواة في البنية وليس عدم مساواة فردية في السلطة والمصادر والقوة، فهذه الزوجة تمتلك مصادر تمنحها قوة كالدخل والمشاركة السياسية والتعليم المناسب إلا أنها كانت محصورة

في سلطتها في الإطار الخاص بها. وتشكل مواقف الأزواج تجاه القضايا الشخصية لكل من الزوجين دورا مهما.

في حين نجد الأسرتين السابقتين تتفقان حول الخصائص الرئيسية من حيث عمل الزوجين وتعليمهما القضايا، وتبين تصريحات الزوجين أن الزوجة تعيش في إطار سلطة وسيطرة محدودة من قبل الزوج فبعض القرارات الخاصة بالزوجة كان للزوج دور رئيسي فيها وبقيت قرارات أخرى في نطاق سيطرتها بشكل استقلالي أو تشاوري مع الزوج، ويرتبط هذا أيضا أكثر بالمواقف التي يحملها كل من الزوجين من الخاص بالشريك ومدى الحرية التي تمتلك أو تمنح من كل طرف للآخر.

بشكل عام، تبين التصريحات أن السلطة القائمة داخل هذه الأسر قائمة على المساواة –النسبية وليس المطلقة– وأن سلطة القرار هي سلطة مشتركة في أغلب القرارات بين الزوجين، وأن الاستقلالية في بعض القرارات ناجمة عن توفير بعض المتطلبات أو مرتبطة برغبات فردية للزوج أو الزوجة، مع أهمية التنويه أن رغبات الزوج مرتبطة أكثر بذاته في حين أن رغبات المرأة مرتبطة أكثر بتلبية احتياجات ومتطلبات الأسرة، كما أنه من الواضح أن عملية اتخاذ القرار ارتبطت بالنساء لتحقيق التضامن والتماسك العائلي إضافة إلى ارتباطها شعوريا بالأمن والأمان الشخصي والعائلي (Sen, 1990 Kabeer,1994) . كما يرتبط هذا بهرمية الأسرة والتي هي جزء بالأساس من هرمية المجتمع، بحيث ترسخ النظام الأبوي في الأسرة المبني على سيطرة الأب على العائلة بحيث يكون محورها الرئيسي فالإرادة الأساسية هي إرادة الأب وإرادة المرأة مربوطة بالأساس إرادة الرجل (الزوج) المبني بالأساس على الطاعة (شرابي 1987).

ما يميز أيضا هاتين الأسرتين (47سنة، 36 سنة) عن الأسرة (48سنة) طريقة زواجهما والارتباط فيما بينهما، حيث كان زواجهما قائماً في إطار القرابة والسلطة الأبوية، بينما كانت الأسرة التالية قائمة بالزواج على أساس العلاقات والمعرفة وبشكل خاص في إطار سياسي وليس عائلياً، وهذا ربما ما عزز

قوة إضافية لدى الزوجة هذه الأسرة لتكون السلطة مشتركة داخلها وباستقلالية اكبر في القضايا الخاصة بكلا الزوجين.

وفيما يتعلق بأسرة الزوجة العاملة (22 سنة) القائمة على المشاركة الرئيسية للزوجة في اقتصاد الأسرة من خلال اعتماد الأسرة الرئيسي على عملها، والمشاركة الجماهيرية والسياسية للزوجة من خلال عضويتها في مجلس طلبة الجامعة التي تدرس بها، إلا أن هذه العوامل لم تدعم الزوجة بشكل كاف لاستقلاليتها وسلطتها داخل الأسرة وخاصة فيما يتعلق بالقرارات المرتبطة بها بشكل شخصي، ففكرة عمل الزوجة ومشاركتها السياسية كانت مرتبطة بشكل رئيسي بموافقة الزوج، كما أن لباس الزوجة مرتبط برؤية الزوج وأن الزوجة تشاورية في القرارات الأخرى المرتبطة بها، مثل الزيارات العائلية وزيارة الأصدقاء، بينما بقي الزوج استقلالياً في امتلاك قراراته الشخصية دون تدخل من قبل الزوجة، إلا في مجالات معينة وكانت الزوجة تدخلية في مجالات أخرى، حتى كاد الزوج يشعر في بعض الأحيان أن الزوجة تحاول أن تجعل منه ملكا خاصا، وهذا ما صعد حدة الخلافات بينهما، ولم يراود هذا الشعور الزوجة بالرغم من امتلاك الزوج لمعظم قراراته، حيث بينت المقابلة العامة مع هذه الأسرة أن نظرة الزوجة لذاتها دونية، وما عزز هذه الدونية عدم مقدرتها على الإنجاب ولّد لديها ضعفاً وأحياناً صراعاً مع الزوج على هذا الموضوع بجانب اعترافها بقدرة الزوج بشكل أكبر على تحمل المسؤولية حتى بقضاياها الخاصة كما عزز هذا الوضع من المواقف القائمة لدى الزوجين (Kabeer,1994). رغم أن الزوجين امتنعا عن الإدلاء بتفاصيل حول قضية عدم الإنجاب وموقف الزوجان منها غير أنها على ما يبدو شكلت نقطة ضعف لدى الزوجة 22 خاصة أنها صغيرة في السن مقارنة بالزوجات العاملات في الأسر الأخرى مما أعطى مجالاً للزوج للسيطرة عليها، مما يدلل على أن الإنجاب ما زال مسألة أساسية للأسر الفلسطينية.

خلاصة القول

تشير تصريحات الأزواج والزوجات في الأسر أنه بالرغم من أن لكل أسرة بيئتها وسياقها الاجتماعي والاقتصادي وديناميكيات علاقاتية مختلفة إلا أنه توجد بعض الأنماط المتشابهة فيما بين أسر النساء العاملات كما سيبين لاحقا. فقد ساد كل أسرة وضع خاص في عملية اتخاذ القرار على المستوى الشخصي، وعلى مستوى التدخل في الشؤون الخاصة بالشريك. كما تلعب مواقف الزوجات والأزواج عاملا مهما في الحريات الشخصية ومستوى التدخل بين الأزواج، حيث بينت أسرة الزوجة (48 سنة) مواقف أكثر انفتاحا وتحررا تجاه القرارات الشخصية والاستقلالية لكل من الزوجين وهذا ارتبط بالمواقف المنفتحة لدى الزوجين، في حين أن المواقف لدى أسرتي الزوجتين (47سنة، و 36 سنة) كانت أكثر تقييداً لخروجهما ومرتبطة بشكل رئيسي بمواقف الزوج. وهذا نابع بشكل رئيسي من تقليدية المواقف لدى الزوجين، كما كان ارتباط الأزواج لدى هاتين الأسرتين تقليدياً في حين كان ارتباط الأسرة الأولى (48) له بعد سياسي وعلاقاتي أكثر انفتاحا. وهذا مرتبط أيضا بشكل رئيسي بمشاركة الزوجة الاقتصادية، ولكن كانت هناك حريات لتلك النساء بشكل أعلى في المجالات الأخرى.

كما كنا نتوقع أن تكون الزوجة العاملة (22 سنة) أكثر قوة، ولكن بينت الحالة أن هذه الزوجة أضعف من سابقاتها، وما يرتبط بهذه الزوجة بشكل رئيسي نظرتها لذاتها، نتاج واقع يرافقها بعدم القدرة على الإنجاب، كما يلعب موقف كل من الزوجين دوراً في خلق هذه الصورة وتعزيزها.

وبشكل عام تؤكد تصريحات الأزواج إلى حد بعيد بما سبق أن الزوجين في أسرة الزوجة 48 كلاهما حر، بينما في أسرة الزوجة 22 فالزوج هو المقرر.

ويبدو أن هناك مرونة أو حرية نسبية لقرار الزوجة في أسر الزوجات (48،ـ 47) ولكن هناك تدخل أكبر في أسرة الزوجة (36 سنة)، وتدخل شبه مطلق في أسرة الزوجة 22.

استنتاجات عامة حول القرارات المرتبطة بالجانب الشخصي للأزواج والزوجات

بينت النتائج أن عمليات اتخاذ القرارات الخاصة بالنساء والرجال داخل الأسر الفلسطينية المبحوثة تأثرت بعدة عوامل ارتباطا بعلاقات النوع الاجتماعي، فقد لعبت عوامل مثل عمل وتعليم وعمر النساء

ومشاركتهن السياسية والعوامل المتعلقة بنظرة كل من الرجال والنساء لذواتهم دورا رئيسيا في فهم سيطرة النساء على القرارات الخاصة بهن.

وفيما يتعلق بتوجهات الأزواج، فقد بينت التصريحات المختلفة أن الأزواج في أسر الزوجات غير العاملات كانوا أكثر سلطوية في قرارات خاصة بزوجاتهم، كالعمل والتحركات (الزيارات) بدون الاستشارة وأخذ قرار الزوج بشكل رئيسي، حتى إن بعض الأزواج يريدون تفرغاً كاملاً من زوجاتهم حينما يتواجدون في المنزل وهذا يعني أن تكون جاهزة من خلال إنهاء العمل المنزلي والطبخ والقضايا الأخرى قبل عودته للمنزل، كما بينت لدى نفس الأسرة أن الزوج يفرض نوعاً معيناً من اللباس على الزوجة والأبناء. وارتبطت توجهات الأزواج لحريات الزوجات في قضايا تعمل على تلبية احتياجات الأسرة بشكل خاص كالتسوق وتلبية احتياجات الأولاد والتواصل الاجتماعي كالزيارات العائلية، كما بينت تصريحات النساء أن سيطرتهن على أحد القرارات الاستراتيجية مرتبطة بشكل أساسي بموافقة الزوج، وأن القرارات التي تمتلكها الزوجة قرارات روتينية، حيث تلبي هذه الاحتياجات اليومية للأسرة وليس لها ارتباط شخصي بالنساء. كما أن لغة الأزواج أخذت بعدا سلطويا أكبر داخل هذه الأسر فيما كانت لغة النساء أكثر حدة في بعض الأحيان من خلال التأكيد على أن القرار شخصي في بعض الجوانب أو تشاوري في جانب آخر. وفيما يتعلق بالحريات المرتبطة بالنساء غير العاملات شكل العمر قضية مهمة خاصة في مجال المشاركة بالندوات العامة واللباس، وبقي التدخل وارداً عند مختلف الأسر من قبل الأزواج طالما أن لباس الزوجات غير مقيد بالمعايير الاجتماعية.

ومع أن لغة الأزواج في أسر الزوجات العاملات كانت أقل سلطوية وكان هناك حرية ومرونة نسبية، إلا أن هذه الحرية كانت مقيدة داخل أسر الزوجات العاملات وهذا ارتبط بشكل رئيسي في أسر الزوجات الأصغر عمرا وداخل الأسر التي شكلت قضية عدم الإنجاب نقطة ضعف لدى الزوجة، خاصة أنها صغيرة مقارنة بالزوجات العاملات، وهذا ما سمح للزوج بالسيطرة عليها مما يدل أن مسألة الإنجاب مسألة أساسية للأسر الفلسطينية.

الحرية دون مساواة استغلال والمساواة دون حرية استعباد[1]

هكذا حال عموم الأسر التي تمت مقابلتها ارتباطا بعلاقات النوع وعملية اتخاذ القرار في المجال الخاص بالرجال والنساء، فبعض الأزواج بينوا في تصريحاتهم المختلفة حول القضايا الخاصة بزوجاتهم أنها نابعة من باب الحرية الشخصية أو من باب المساواة معه، كما أن حقه وحريته في قراراته الشخصية، يوجب حقاً لها في حريتها في قراراتها الشخصية، فعندما تحدث بعض الأزواج عن الحرية –إطار سلطوي– سحبوا المساواة فالحرية مقيدة بمشاركتهم ومشورتهم من أجل أن يؤخذ القرار، وإذا منحها المساواة في المجالات المختلفة كالمشاركة السياسية والعمل والحركة فتبقى هذه المساواة مقيدة بضوابط يفرضها هو، وخلاصة ذلك ما زالت البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات الفلسطينية تتعامل بشكلية الحرية والمساواة. فالتغيرات ليست تغيرات بنيوية وإنما تغيرات في مؤشرات معينة وان المظاهر المعاصرة الشكلية –إن جاز التعبير– من خروج النساء للعمل أو مشاركتهن السياسية أو اللباس والتعليم، لم يغير الصورة النمطية والواقعية التي فرضتها السلطة البطريركية على المرأة في سياق المجتمع العام وسياق الأسرة الخاص. وما يؤكد ذلك إقرار الأزواج بشكل عام أن القرارات النهائية تكون مرتبطة بهم وهذا ناتج عن السلطة التي يتمتعون بها.

وأن التغيرات الحاصلة داخل الأسرة من مشاركة واستشارة في السلطة تتزايد بازدياد التوجه الديمقراطي في العلاقات داخل بعض الأسر بالرغم من أن هذه الظاهرة ما زالت محدودة خاصة لدى الأجيال الشابة، على العكس نجد لدى غالبية الأسرة أن التمييز على أساس النوع الاجتماعي قائم في عملية اتخاذ القرار وفي الكثير من جوانب الحياة اليومية وخاصة بالنسبة لعمل الزوجات.

---

[1] . لا أذكر لمن وأين قرأت هذه العبارة (من اجل حفظ الحق لصاحبها)

المستوى الثاني: القرارات المتعلقة بالأولاد

تلعب القرارات الخاصة بالأولاد أبعادا إضافية غير تلك المتعلقة بالقرارات الشخصية للأزواج، فبناء العلاقات مع الأبناء يأخذ أبعادا غير تلك التي تكون سائدة في علاقات الأزواج فيما بينهم، فتكون العلاقات القائمة مع الأبناء مرتكزة على التفضيل أو الاستثمار أو الغيرية التي تنسج وترسم آفاقاً في التعامل والعلاقات مع مختلف القضايا والقرارات الخاصة بالأبناء.

كما تتصف بعض القرارات الخاصة بالأبناء بالقرارات الاستراتيجية والتي يكون لها أثر أعمق على حياة ومستقبل الأولاد وهذه القرارات ترتبط بشكل رئيسي بالقوة والسلطة، بجانب القرارات الروتينية، تلك القرارات المرتبطة برعاية واحتياجات الأبناء المعيشية اليومية، وتشارك النساء بشكل عام في القرارات المختلفة المتعلقة بالأولاد بغض النظر عن حجم المشاركة لدى النساء في الأسر المختلفة، ولكن بالعموم تكون النساء العاملات أكثر مشاركة في التخطيط والشراكة في القرارات المتعلقة بالأولاد بالتعاون مع الأزواج.

هذا الجزء سيتناول دمج وجهات نظر الزوجات والأزواج والأبناء البالغين، من خلال ربط الأنماط السابقة للأسر في سياق التحليل ارتباطا بعملية اتخاذ القرار والمسؤوليات الخاصة بالأبناء.

القرارات المتعلقة بأبناء أسر النساء غير العاملات

القرارات الخاصة بتعليم الأولاد

تشير تصريحات الزوجات والأزواج فيما يتعلق بالقرارات الخاصة بتعليم الأولاد يرتبط بشكل رئيسي بالزوج، كما يسود أسر أخرى نموذج الشراكة في القرار، في حين بينت تصريحات الزوجات أن القرارات أكثر تشاركية وبينت تصريحات بعض الأزواج عكس ذلك، وبشكل عام انحسرت مسؤوليات الزوجات في متابعة تدريس الأولاد بشكل رئيسي لدى معظم الأسر. والجدول أدناه يوضح كيفية اتخاذ القرار:

توجهات الأزواج للقرارات الخاصة بالأبناء	
الزوجة (عمرها)	**الزوج**
28: نتخذ القرار سويا الآن لا يوجد سوى بنت واحدة بالمدرسة ولم يحصل أي خلاف على تعليمها	بالتشاور بيني وبين زوجتي
28 (زواج مبكر): هو إللى بقرر ما بدخل إن شاء الله يحطهم وين ما بده بس المهم أنهم يقروا	بصورة شخصية بقرر بالنسبة لتعليم الأولاد وما إلها دخل في تعليم الأولاد إلا في تدريسهم هي إللى بدرس الأولاد وبتابع وظائفهم اليومية
33: القرار الخاص بالتعليم يتم من خلال الحوار ولكن القرار بعود للزوج	حصل إنوا بنتي طلبت مني النقل من مدرسة لأخرى وتم نقلها بناء على قرار بعض النقاش والحوار بين الأم والأب والابنة، ولكن تدريس الأولاد هي المسؤولة عن تدريسهم والاهتمام بهم
35: بناء على الحوار والنقاش يتم القرار في موضوع تعليم الأولاد	بتصرف في تعليم الأولاد وحدي بدون الحوار والمشاركة مع الأسرة
40: من خلال الحوار والمشاركة في موضوع تعليم الأولاد وأيضا المناقشة مع الأبناء في موضوع مثلا مكان الدراسة وعندما يكون الأبناء في سن يستطيعوا يقرروا ممكن أن يؤخذ برأيهم	يتم الحوار مع الأسرة وبناء مشاورة الأهل يؤخذ الرأي النهائي وحسب النواحي الإيجابية التي تشجع باتخاذ القرار السليم
44: بدور نقاش بيني وبين الزوج ويكون حسب الوضع المادي نحطهم في مدارس حكومية ونتفق على الرأي تجاه مدارسهم.	طبعا أتصرف بها مع زوجتي بالتنسيق المسبق من خلال التحدث مع الزوجة حول ما يناسب الأولاد
48: نتحاور ونتناقش في الموضوع ولكن القرار النهائي يكون لزوجي في غالب الأحيان	أنا أقرر في موضوع تعليم أبنائي لأني أنا أدرى بمصلحتهم وبالتالي أنا بعرف إذا بناسبهم هي المدرسة من هي وحسب قدرتي المادية لأن دخلي محدود

وفيما يتعلق بتوجهات الأبناء للقرارات الخاصة بهم على مستوى التعليم تبين تصريحاتهم أن الأهل غير ديمقراطيين مع الأبناء، وأن القرار النهائي يكون بيد الزوج (الرجل) والجدول التالي يوضح ذلك:

33 البنت 15 سنة طالبة مدرسة	**الولد 14 سنة طالب مدرسي**
الأب يعمل كل شي بريده فعندما أردت أن انتقل من المدرسة التي كنت أدرس فيها أخبرت أبي ونقلني.	يؤخذ القرار بعد الحوار والنقاش مع الأب والام
48 البنت 20 سنة طالبة	**الولد 18 سنة طالب مدرسي**

بعد الانتهاء من الثانوية كان لدي رغبة دراسة إدارة أعمال ولكن الأهل لديهم رغبة بدراستي بـــالتمريض ولكن لم تستوف الشروط لدراسة التمريض وبعـــدها سجلت إدارة أعمال واتصرفت لوحدي وذلك لأنهم لا يتركون مجالا للتحاور والنقاش.	يتم بالحوار أرغب بالدراسة صناعي ولكـــن الأهـــل يرفضون والقرار يعود للأب
44 البنت 18 سنة طالبة جامعية	**الولد 14 سنة طالب مدرسي**
بالنسبة للمدرسة لأن كل أبناء البلـــد بدرســـوا فيهـــا طبيعي أدرس فيها أبوي اعطاني الحرية في اختيـــار الجامعة بعد نقاش بيني وبينه والقرار النهائي يكـــون لأبوي.	أنا بدرس في الحكومي ولم يعرض علي والـــداي أن أدرس لأن جميع أخـــواتي درســـوا فـــي المـــدارس الحكومية ويكون القرار بيد الأب دائما
40 البنت 18 سنة طالبة مدرسة	**الولد 16 سنة طالب مدرسي**
يتم الحوار والمناقشة في أي موضوع والقرار بعدها بيكون بيد الأب.	قرار تعليم الأولاد بالحوار والنقاش والقرار بالنهايـــة حسب الأفضل بغض النظر عن قـــرار الأب أو الأم أو أنا

القرارات المتعلقة بزواج الأبناء

اختلفت الصورة عند الأسر فيما يتعلق بزواج الأبناء حيث بينت التصريحات المختلفة للأزواج والزوجات أن القرار النهائي يعود للزوج بشكل رئيسي، ويكون في سياق عملية القرار تشاور ونقاش مع الزوجة والأبنـــاء ولكن المقرر المركزي يكون الأب وهو المسؤول عن الموضوع بشكل رئيسي.

حيث يعتبر هذا القرار استراتيجياً ويتعلق بمستقبل الأبناء وتتحدث بعض النساء عن أنها تتدخل في الموضوع وتناقش من باب الحرص على مستقبل الأبناء.

مع العلم أن معظم الأسر لم تمر بهذه التجربة إلا أن ردهم للقرار الافتراضي على هذا الموضوع كان مرتبطاً بطبيعة العلاقات البنيوية التي تسود وتحكم الأسرة وباعتباره قراراً استراتيجياً ومن هو المتحكم بهذه النوعية من القرارات.

وبينت تصريحات الزوجة 48 من خلال زواج ابنها الأكبر أن العملية تمت بشكل رئيسي بالتنسيق مع أقاربه لأن الزواج تم من ابنة عمه دون تدخلها. وهذا واضح في الجدول أدناه:

توجهات الأزواج للقرارات المتعلقة بزواج الأبناء	
الزوجة (عمرها)	الزوج
28: لم يحصل موضوع من هذا النوع ولو حصل أكيد هو إللى بقرر لأنه في جميع المواضيع هو إللى بقرر وما بؤخذ رأيي بالمرة	أنا إللى بقرر في هيك موضوع لأني بعرف هي المصالح الأصح ولكن ما حصل أي موضوع من زواج لا للأولاد ولا للبنات
28: بناتي ما زالوا أطفالاً	بناتي ما زالوا صغاراً
33: الأب هو إللى بقرر وبيكون تأثير من الأبناء ومني.	يتم النقاش وبناء على نتيجة النقاش يؤخذ القرار حسب الأفضلية مثلا أو حسب تناسب الأشخاص مع بعضهم
35: لم يحصل قرار في مثل هذا الموضوع ولكن بعتقد أنه قرار مشترك بيني وبين الزوج وصاحب الشأن	لم يحصل ولكن بعتقد بأن القرار بعود إلى بصورة شخصية وليس لأي شخص التدخل في مثل هذا القرار
40: الطبيعي إنه إللى بقرر زوجي أنا ما بعرف لأنه ما جربت عشان هيك ولكن أكيد زوجي بخبرني وبعدين هو إللى بقرر حسب ما بشوف مناسب	إحنا ما صار عنا موضوع من هي المواضيع ولكن راح يكون فيه ابلاغ لأهلي وزوجتي وابني أو بنتي وبسمع من الجميع آراءهم وأفكارهم ولكن أنا حسب ما أشوف الوضع مناسب بقرر القرار النهائي في موضوع زواج أي بنت أو ولد برجع إلى وأنا صاحب القرار النهائي في هذه المواضيع
44: يوجد لي دور في النقاش خصوصا عندما تتزوج البنات نناقش الموضع ويحدث نقاش عميق ثم نختار الصواب	الدور الرئيسي لي في اتخاذ القرار ولكن أتحدث مع زوجتي ومع بناتي في اختيار شريك الحياة وإذا لم تقتنع البنت في الزواج أنفذ رغبتها في الموضوع ولا أضغط عليها أو أغصبها على أمر ما
48: لما تزوج ابني الكبير تم بطريقة إحنا ما كان إلنا أي دخل في الموضوع لكن لما أجى يعلن الخطبة تزوج هو بنت عمه وعشان هيك كان نقاشه وحواره مع أعمامه ومع عمته وإلهم القرار وما إلنا أي تأثير في القرار.	يتم أخذ القرار بناء على الحوار والنقاش إذا أتى أحد لخطبة ابنتي أسأل عن الشاب وبالتالي حسب رأي البنت بقرار مني شخصيا

وفيما يتعلق بتوجهات الأبناء لذات الموضوع بينت التصريحات المختلفة لهم أن هذا القرار يرتبط بشكل رئيسي بالحوار والنقاش مع الأهل باعتباره قضية حيوية ومهمة، وكانت هذه الأجوبة افتراضية من الأبناء ضمن الواقع المعاش حيث لم تمر معظم الأسر بهذه التجربة. وهذا يوضحه الجدول أدناه:

توجهات الأبناء للقرارات الخاصة بزواجهم	
33: البنت 15 سنة طالبة مدرسة	**الولد 14 سنة طالب مدرسي**
زواج الأولاد والبنات: الزواج بقرار شخصي أنا حرة في هذا الموضوع	لم نجرب مثل هذا الموضوع
48: البنت 20 سنة طالبة	**الولد 18 سنة طالب مدرسي**
زواج الأولاد والبنات: تتم المناقشة حول موضوع الزواج من خلال حسنات وسيئات هذا الموضوع ويتم اتخاذ القرار بناء على رأي الطرفين (الاهل والبنت)	الزواج يتم الحوار والنقاش وبرجع القرار النهائي للأب والأم
44: البنت 18 سنة طالبة جامعية	**الولد 14 سنة طالب مدرسي**
زواج الأولاد والبنات: يحصل حوار بيني وبين الأم والأب وفي نهاية المطاف يحصل ما أريده أنا إذا كان صحيحا ولكن في نهاية المطاف يكون القرار بيد الوالد "أبي".	النقاش بينه وبين ما يخصة من موضوع الزواج
40: البنت 18 سنة طالبة جامعية	**الولد 16 سنة طالب مدرسي**
زواج الأولاد والبنات: يتم طرح الموضوع بين الأبناء والأهل وبناء على نتيجة الحوار والنقاش يؤخذ القرار بصورة مشتركة	القرار بإرضاء الأطراف بشكل كامل بالحوار والمناقشة

القرارات المتعلقة برفاهية الأبناء

وفيما يتعلق بقضية رفاهية الأبناء ارتبط هذا القرار بشكل رئيسي لدى كل الأسر بالزوج وهذا الارتباط نابع مع أن هذا الموضوع يتطلب عملية صرف وإدارة من موازنة الأسرة وارتبط بشكل رئيسي بالزوج، وكانت مشاركة الزوجات من خلال كونهن وسيطاً لدى الزوج في بعض الأسر مثال ذلك أسرتا الزوجتين (44، 48). والجدول أدناه يوضح ذلك:

توجهات الأزواج للقرارات الخاصة برفاهية الأبناء	
الزوجة (عمرها)	الزوج
28: هو إللى بقرر بالنسبة للرحلات الترفيهية للأولاد وقبل بجوز أسبوعين حصلت رحلة وهو إللـــى قررأنـــه يروحوا	أنا إللى بقرر الرحلات الترفيهية للأولاد لأني بحب إنهـــم يشاركوا في رحلات ونشاطات وهي دايما بتخاف توديهم على أي رحلة أو مشوار دايما بتعارض ولكن أنا بقـــرر ودايما بخليهم يروحوا حتى لو ما بدها
28: لا يوجد أي رحلات الآن	المسؤولية علي وعلى زوجتي
33: الأب هو إللى بقرر بالنسبة للرحلات الترفيهيـــة للأولاد.	أنا بقرر في هذه المواضيع لما أشوف الوضـــع مناســـب ليكون في رحلات ترفيهية للأولاد ما عندي مانع ولكـــن حسب ما بشوف الوضع ولما ما بدي أوديهم مـــا بخليهـــم يروحوا
35: زوجي هو إللى بقرر بالنسبة للرحلات وأكبر مثال بعد العيد الأولاد قالوا بدنا نروح على الملاهي وأول يوم قلتله خلينا نروح وما وافق بعد يومين قرر إنه بدنا نروح ورضي وزوجي هو إللى بقرر في هذه المواضيع حتى لو تناقشنا بكون عنده جواب معين مقرره.	أنا إللى بقرر بالنسبة للرحلات الترفيهيـــة للأولاد حســـب الإمكانيات المادية
40: قرار مشترك ويؤخذ بناء على نتيجة الحوار	قرار شخصي تابع لي ويتم التنسيق مع الزوجة والأبنـــاء ويرفض الموضوع أو يتم قبوله حسب الظروف الدراسية، زوجتي بتقول لي إنه في رحلة للأولاد وهـــي بتعطينـــي الموضوع عن طريق الأولاد لأنهم بكونوا قالوا الها قبـــل مني وبعدها أنا إللى بقول إنه مثلا يروحوا ولا ما يروحوا على هي الرحلات
44: نناقش الأمور الخاصة بالرحلات الترفيهية بعد أن يكون ان اتخذ قرار مسبق ولكن يعطيني مجال في النقاش وأحياناً يحسم الأمر	يتم النقاش عن طريقي وآخذ رأي الزوجة والأولاد ونتفق في نهاية الامر على شيء يرضي الجميع
48: بالنسبة للرحلات بيجوا بقولـــوا لـــي مـــش للأب وبالتالي أنا بخبر أبوهم وبنتناقش في الموضوع وبنقـــرر بعدها بنقول للأولاد انهم لازم يروحوا ولا لأ	يتم اخذ القرار بناء على الحوار والنقاش مع زوجتي لأن الأولاد بقولوا لأمهم وبالتالي تقـــول لـــي وننـــاقش فـــي الموضوع ونقرر بعد الحوار

وحول توجهات الأولاد لموضوع رفاهيتهم وبغض النظر عن المحاولات التي يقوم بها بعض الأبناء في النقاش والحوار مع الأهل إلا أن القرار النهائي يكون بيد الأب، ويتم النقاش والحوار أيضا مع الأم كوسيط لدى بعض الأبناء من أجل اقناع الآباء. وهذا واضح أدناه:

توجهات الأبناء للمسؤوليات الخاصة برفاهيتهم	
33: البنت 15 سنة طالبة مدرسة	**الولد 14 سنة طالب مدرسي**
أنا بقرر بصورة شخصية في موضوع الرحلات أقول لأبوي أذهب رحلة مع صديقاتي وبالتالي يوافق وبروح	بناقش وبنتحاور في هذا الموضوع بخبر أبي وأمي وأناقشهم في الموضوع وبؤخذ القرار بناء على الحوار
48: البنت 20 سنة طالبة	**الولد 18 سنة طالب مدرسي**
بالنسبة للرحلات الترفيهية يتم التشاور والنقاش حول الموضوع ولا يتم القرار من قبلي إلا إذا كانت هناك موافقة من قبل الأب والأم.	بعرض فكرة الرحلة على الأب والأم ولكن لا يكون لهم أي اعتراض
44: البنت 18 سنة طالبة جامعية	**الولد 14 سنة طالب مدرسي**
القرار النهائي يكون بيد الأب ولكن يحدث نقاش طويل وحوار في النهاية إذا كان رأي مقنع بقنعوا بذلك ولكن إذا لم يقتنعوا يكون القرار بيد أبي	عن طريق النقاش مع أبي وأمي إذا كانت رحلة مدرسية أذهب مع المدرسة ويعطوني المصروف الخاص بي أما إذا كنت معهم يقررون كل شيء
40: البنت 18 سنة طالبة جامعية	**الولد 16 سنة طالب مدرسي**
تعرض الفكرة على الأهل ويتم إقناع الأهل بالرحلة أو زيارة أو غيرها ولم أتعرض لأي رفض من قبل الأهل.	يتم تبليغ الأهل بمثل هذه الرحلات الترفيهية ولكن يتم عرضها والحوار ويتم الموافقة من الأهل والأبناء

القرارات الخاصة بمعيشة الأولاد

عند نقاش القرارات والمسؤوليات المتعلقة بمعيشة الأبناء (والتي كان يقصد منها مفهوم موسع يعني الحياة المعيشية والتربوية والحياتية وغيرها الخاصة بالأبناء) لم يكن واضحا للأسر هذا المفهوم، رغم محاولة التوضيح أكثر من مرة، إلا أن إجابات أفراد الأسر المبحوثة اقتصرت على المعيشة المرتبطة بالأكل والشرب.

تشير تصريحات الأزواج أن الأمور المعيشية المرتبطة بالدور الإنجابي بشكل رئيسي ارتبطت بالزوجات حيث اعتبر هذا الدور امتداداً طبيعياً لدورها (المرأة) والأزواج لا يتدخلون بشكل ملحوظ في هذه القرارات وكانت الصورة السائدة في عملية التنسيق والتشاور مع الأزواج في بعض القضايا المعينة.

كما أقرت بعض الزوجات (33،ـــ 44) أن الأمور المرتبطة بعملية الصرف والشراء لاحتياجاتهم الرئيسية ترتبط بالزوج بصورة رئيسية واعتقد أن هذه الصورة تسود معظم الأسر حيث تم التعبير عنها ضمنيا في متن المقابلات. وهذا واضح في الجدول أدناه:

توجهات الأزواج للقرارات الخاصة بمعيشة الأولاد	
الزوجة (عمرها)	**الزوج**
28: أنا والزوج بنقرر معيشة الأولاد أكلهم ولبسهم واذا بدهم أي إشي بس أنا غالبا إللى بقرر معيشتهم لأني أكثر منه معهم في البيت	زوجتي هي إللى بتقرر طريقة معيشتهم وقت نومهم وأكلهم والأشياء إللى بدهم إياها والأشياء الرئيسية في الموضوع معي
28: أنا من أقرر هذا الشيء	نفس الشيء بيني وبين زوجتي
33: معيشة الأولاد تكون بتنسيق وقرار من الزوج هو إللى بتولى احتياجاتهم من لباس ومأكل وشرب وغيره	بيتم النقاش مع الزوجة حسب احتياجات الأبناء في معيشتهم وشربهم وأكلهم
35: بتم القرار مني ولكني ببلغ الزوج بما أعمل	الزوجة هي إللى تقرر بالتنسيق مع الزوج في معيشة الأبناء فهي تعيش مع الأبناء بصورة أكبر مني
40: بقرار مني بقرر طريقة معيشة الأولاد وكيفية معيشتهم وطعامهم وشربهم وطريقة حياتهم	يتم بتنسيق وقرار من الزوجة من ناحية معيشة الأولاد
44: يدور نقاش حول هذه المسألة ولكن تكون هناك حلول وسط للأولاد حسب الوضع المادي الأصل يحدث النقاش، ولا أتصرف وحدي إلا بعد أخذ رأيه ونقاشه	نفس الشيء زوجتي تعرف ما يحتاجه الأولاد وأتحدث معها حول الموضوع ولكوني رب الأسرة في إعطائها المصروف
48: أنا بقرر كيف معيشة أولادي لأني بعرف شو حاجاتهم وبناء على ذلك بقرر	بتنسيق وقرار من زوجتي حسب ما يحتاج البيت تقول لي جيب مثلا هي الأغراض وبالتالي بقوم بشرائها

وفيما يتعلق بتوجهات الأبناء لمعيشتهم، أقروا أن هناك حرية لاختيار ما يريدونه ويعيشون داخل البيت ضمن حريتهم، بينما أضاف بعض الأبناء أن الأم تتدخل في بعض الأمور وهذا نابع من أن الأم هي المسؤولة عنالقرارات الخاصة بمعيشتهم كما بينت تصريحات الأبناء في أسر الزوجتين (40،44). وتبين الصورة

العامة أن الأهل أعطوا حيزاً من الحرية للأبناء في موضوع معيشتهم في نطاق الأسرة. حيث نلحظ في الجدول أدناه:

توجهات الأولاد للقرارات الخاصة بمعيشتهم	
33: البنت 15 سنة طالبة مدرسة	**الولد 14 سنة طالب مدرسي**
القرار بصورة شخصية آكل وأشرب إللى بحبه	القرار بصورة شخصية إللي ولا احد بقولي اشرب أو كل هذا
48: البنت 20 سنة طالبة	**الولد 18 سنة طالب مدرسي**
لا يوجد أي تدخل من الأهل حول موضوع الأكل والشرب واتصرف لوحدي بدون أي تنسيق أو نقاش.	يتصرف بحرية كاملة في موضوع الأكل والشرب والحمام وغيرها.
44: البنت 18 سنة طالبة جامعية	**الولد 14 سنة طالب مدرسي**
امي تعرف ما نحب ناكله أو نشربه في بعض الأيام بينفرض علينا أكل ما نحبه ولا يوجد نقاش والقرار النهائي يكون لأمي	أتحاور مع الأم بالنسبة للطعام وأحياناً تفعل ما أطلب منها وأحياناً لا ترد علي وتفعل ما تريد
40: البنت 18 سنة طالبة جامعية	**الولد 16 سنة طالب مدرسي**
يوجد تدخل بسيط من قبل الأم في الطعام	خاص بي

القرارات الخاصة بلباس الأولاد

كانت الصورة السائدة لدى غالبية الأسر واضحة في شقين رئيسيين فيما يتعلق بلباس الأولاد، حيث تنحصر مسؤوليات الزوجة بشكل رئيسي في تحديد الاحتياجات والمتطلبات الرئيسية لهم فيما يتعلق باللباس والنوعية والشراء المباشر أحيانا، ومن هذا المنطلق يتم التنسيق مع الزوج للقرار النهائي والتنفيذ من خلال عملية الصرف المرتبطة بحجم المشتريات وكميتها وأي أمور أخرى مرتبطة بإدارة مصادر الأسرة المادية.

بالمقابل يعطي الأهل فسحة من الحرية متعلقة بشراء الملابس ونوعيتها للأولاد ولكن هذه الفسحة محكومة بسياق النقاش والقرار الذي تم بين الزوجين بشكل رئيسي. والجدول أدناه يوضح ذلك:

توجهات الأزواج للقرارات الخاصة بلباس الأولاد	
الزوجة (عمرها)	**الزوج**

28: أنا بقوله إنه الأولاد بدهم مثلا محتـــاجين ملابـــس معينة فهو بحب الأولاد كثير وبحب أشتري ولبسهم حتى لو بداين.	زوجتي هي إللى بتقرر لبسهم وشو إللى بحتـــاجوه مـــن ملابس وقت ما بدهم اشي بطلبوا من أمهم وهي بتقول الي
28: أنا من أقوم بهذه المهمة زوجي لا يتدخل بلبسهم	أنا وزوجتي نقرر ذلك
33: يتم القرار من خلال قرار الأب فهـــو إللـــى بقـــرر احتياجات الأولاد من لباس وغيره	يتم التنسيق مع الزوجة حسب الاحتياجـــات والإمكانيـــات وبؤخذ القرار بناء عليه
35: يتم بقرار مني وبتنسيق مع الزوج ولكن بكون القرار مني	الزوجة هي أيضا إللى بتقرر وبتنسق معي (الزوج) ولكن القرار للزوجة فهي تعرف احتياجات الأبناء وإمكانيـــات الزوج
40: بقرار مني حاجة الأولاد من اللباس وطريقة لباسهم حسب حاجة الأبناء وإمكانياتنا المادية	يتم بتنسيق وقرار من الزوجة من ناحية لبس الأولاد
44: نقاش اللبس ويعطي مجال في التحدث وأخذ رأيـــي وفسح المجال لي وبعدها نتفق في كيفية لبس الأولاد	نتشارك في الحديث ونتحاور فـــي الموضـــوع مثلا مـــن الناحية المادية هي تأخذ مني النقود وبدورها الأم تشتري لبس الأولاد وأحياناً نادرة أشتري معها لبس الأولاد
48: بلبسوا زي ما بدهم الكبار والصغار منـــي وحســـب الماديات	بالتنسيق وقرار من زوجتي بتقرر حســـب مـــا بحتـــاجوا الأولاد وحسب قدرتنا المادية

وفي ذلك يتحدث الأبناء أن هناك قراراً شخصياً وحرية ترتبط بالمشاركة مع الأهل بصورة رئيسية، ويوجـــد لدى بعض الأسر حدود لنوعية اللباس نتيجة تحفظ الأسرة على بعض الأنواع حسب ما بينتـــه الفتـــاة (18) (أمها 48)أن نوعية اللباس تفرض من قبل الأهل عليها. ولكن بينت التصريحات المختلفة أن التحـــاور يتـــم وبالنهاية تكون عملية التسوق بشكل رئيسي أيضا مع الأهل ضمن سقف مالي معين.

توجهات الأبناء للقرارات الخاصة بلباسهم	
33: البنت 15 سنة طالبة مدرسة	**الولد 14 سنة طالب مدرسي**
لبس الأولاد: أختار ملابسي كما أحب (على زوقي) أنـــا أقرر ما أريده	آخذ القرار بصورة شخصية ولكن بخبر أمي بأني أريـــد مثلا لبسة معينة
48: البنت 20 سنة طالبة	**الولد 18 سنة طالب مدرسي**
بالنسبة للأهل لا يوجد تدخل ويتم الإقرار من قبل الطرفين بشكل عام.	يتم الحوار على موضوع اللباس وقصات الشعر وإذا الأم والأب لديهم رغبة بها بالنهاية بيكون قرار الأب في اللبس

	وقص الشعر.
44: البنت 18 سنة طالبة جامعية	**الولد 14 سنة طالب مدرسي**
يفرض علينا من قبل الأهل ولا نقاش فيه لأنا عيلة محافظة فنلتزوم باللباس الشرعي ورأيي الخاص باللباس والقرار النهائي يكون لأبي.	يكون القرار بيدي بأخذون بفكرتي لكن في النهاية يعطيني الأب المبلغ الذي أحتاجه واذهب إلى السوق وأشتريه بنفسي ولوحدي
40: البنت 18 سنة طالبة جامعية	**الولد 16 سنة طالب مدرسي**
بالنسبة لقرار اللباس قرار خاص بي وحدي ولا يتم التدخل من قبل الأهل	القرار بصورة شخصية ولا يتم التدخل

القرارات الخاصة بالمسؤوليات الصحية للأبناء

تشير تصريحات الأزواج أن المسؤوليات الصحية تقع بشكل أساسي على عاتق الزوجة في الأسرة باعتباره دور رعاية أساسياً تقوم به الأم كجزء من دورها الإنجابي، ولكن يرتبط في ذلك دور أساسي لدى بعض الأسر في أن الزوجة أيضا تقوم بمتابعة الحالة مع الأطباء خارج المنزل، وتغلب الصورة هنا بالتنسيق والتشاور مع الزوج. بالمقابل تشير تصريحات الزوجة (28، زواج مبكر) أن زوجها يمنعها من متابعة الحالة الصحية للأبناء خارج المنزل حتى لو كانوا في حالة خطر، وخروجها في إحدى المرات بدون مشورة الزوج كادت أن تؤدي إلى الطلاق، كذلك تبين تصريحات الزوجة 44 أنها تتشاور وتنسق باستمرار مع الزوج في أي موضوع صحي يخص الأبناء ولكن عبء الرعاية يقع عليها بشكل أساسي.

والجدول التالي يوضح توجهات الأزواج والزوجات في متابعة أوضاع أولادهم الصحية:

توجهات الأزواج والزوجات للقرارات والمسؤوليات الصحية للأبناء	
الزوجة (عمرها)	الزوج
(زواج مبكر، **28**): حصل مرة وأخذت البنت على الدكتور ووصلت الحالة للطلاق من هذا الموقف هو إللي بتحمل المسؤوليات الصحية حتى لو مرض حدا من الأولاد بخليه لما يجي ابوه يؤخذه على الدكتور.	أنا إللي بتحمل المسؤوليات الصحية للأولاد أنا إللي بقرر إذا بدي اوخذ الولد على الدكتور ولا لأ حتى لو الولد بدو يموت ممنوع توخذي على الدكتور
28: أنا من أتحمل هذه المسؤولية	أنا وزوجتي نتحمل ذلك

33: الزوج والزوجة مسؤولان	الأم هي التي تتحمل المسؤوليات الصحية للأولاد
35: أنا إللى بقرر في تحمل المسؤوليات الصحية للأولاد فهي حسب الظروف التي تدور حولها	بصورة مشتركة يتم تحمل المسؤوليات الصحية للأولاد
40: أنا المسؤولة واللي بتقرر بصورة شخصية بالنسبة للمسؤوليات الصحية للأولاد وممكن التنسيق مع الزوج	الزوجة هي التي تتحمل مسؤولية الصحية للأولاد بالتنسيق معي
44: يوجد نقاش بيني وبين الزوج ودائما يكون هو المسؤول عن أي مشاكل صحية تواجه الأولاد وفي جميع الحالات مع أني أتصل فيه وفي حال عدم وجوده وآخذ رأيه وبعدها نتفق ونخرج.	نتحدث مع بعضنا البعض حول الموضوع واتناقش معها وهي التي تكون العبء عليها بشكل أكثر خصوصا أنها هي التي تأخذهم للطبيب وأحياناً أذهب معها
48: أنا أتحمل المسؤوليات الصحية للأولاد من مراجعاتهم للدكاترة وغيره من طريقة العناية بهم من ناحية صحية	يتم أخذ القرار بصورة تنسيق

وفيما يتعلق بتوجهات الأبناء حول المسؤوليات المتعلقة برعايتهم الصحية تشير تصريحات الأبناء أن هذا الموضوع ومتابعته يقع على عاتق الأب والأم معا وهما يتشاوران دائما وبناء عليه يقرران لما فيه مصلحتهم. وحول الوضع الصحي للأبناء ومدى تحمل كل من الزوجين المسؤولية الجدول التالي يوضح ذلك:

توجهات الأبناء للمسؤوليات الخاصة بصحتهم	
33: البنت 15 سنة طالبة مدرسة	**الولد 14 سنة طالب مدرسي**
تحمل المسؤولية الصحية للأولاد: يتم الحوار فكنت أخاف أروح للدكتور (حب الشباب) ولكن بعدها ولكن أبوي وأمي قالوا لي بأن وجهي سيصبح حلو وبالتالي رضيت ورحت للدكتور.	بالتنسيق بين الأب والأم والقرار بيكون إلهم
48: البنت 20 سنة طالبة	**الولد 18 سنة طالب مدرسي**
تحمل المسؤولية الصحية للأولاد: تقع المسؤوليات حسب الأهل	القرار والمسؤولية للأهل في المسؤوليات الصحية
44: البنت 18 سنة طالبة جامعية	**الولد 14 سنة طالب مدرسي**
تحمل المسؤولية الصحية للأولاد: يكون التحمل بيد الأم والأب وعندما أمرض أذهب إلى الطبيب مع الأم	عن طريق أمي وأبي فهو يحدد إلى أين أذهب
40: البنت 18 سنة طالبة جامعية	**الولد 16 سنة طالب مدرسي**
تحمل المسؤولية الصحية للأولاد: يتم نقاش الموضوع بين	الأب هو المتحمل الوحيد للمسؤوليات الصحية ويتم نقاش

الأب والأم	الموضوع مع الأم

وبتعمق في الحالات نرى أن الأسر التي يتمتع الآباء والأمهات بها بمستويات تعليمية أقل والنساء غير مشاركات في العمل، ارتبطت القرارات المختلفة والمتعلقة بالأبناء بشكل رئيسي بالأب، في حين بقيت قرارات الرعاية والمسؤوليات والاحتياجات اليومية مرتبطة بالأم، ولم تغب عن بعض الأسر بعض القرارات التشاورية والحوارية مع الأبناء بشكل مباشر خاصة تلك المتعلقة بالاحتياجات اليومية مثل اللباس أو المتعلقة بالتعليم حيث حصلت خلافات داخل بعض هذه الأسر بين الأبناء والآباء بشكل رئيسي حول نوعية التعليم الذي يرغبون به، ولكن فرض على الأبناء نوعية تعليم معينة من قبل الآباء وهذا يعود جزئيا للأحوال المادية للأسر. وتبين تصريحات الأزواج داخل الأسر المختلفة أن الأدوار تجسدت داخل الأسر ارتباطا بالأولاد والقرارات المختلفة بهم والمسؤوليات لرعايتهم في سياق تقسيم الأدوار على أساس النوع الاجتماعي، وأن مسؤوليات النساء وقراراتهن ارتبطت بدورهن الإنجابي ودورهن بالعمل المنزلي وامتداد هذا النمط من الأدوار انعكس على عملية اتخاذ القرار وتوزيع المسؤوليات المرتبطة بالأولاد. إلى جانب ذلك تشكل داخل هذه الأسر سلطة ومسؤولية رئيسية للأب من خلال العلاقة الهرمية التي سادت الأسرة، حيث يحتل الأب رأس الهرم وبناء على ذلك قسمت الأدوار والقرارات وتوزعت الأدوار في سياق النوع والعمر. وبينت النتائج أن البنات داخل بعض الأسر يتم التدخل في شؤونهن بشكل أكبر من الأولاد خاصة فيما يتعلق بتعليمهن العالي ولباسهن، وهذا نابع من اللامساواة التي تتعامل بها بعض الأسر بين الأولاد والبنات من خلال استنساخ الواقع القائم وتوريثه للأبناء.

وفي الأسر التي يعمل بها الآباء تتمتع الزوجات بمستويات تعليم أعلى، لم تختلف الصورة بشكل كبير عن الأسر السابقة، ولكن كان الأزواج أكثر صراحة في أن القرارات والمسؤوليات الرئيسية التابعة للأبناء هي مسؤولية رئيسية متعلقة بهم، في حين لم تخفِ الأسرة أن بعض القرارات الأخرى يكون فيه شراكة وحوار

بين كل الأطراف في حين بقيت قرارات الرعاية والمسؤوليات الخاصة بتلبية احتياجات الأطفال مرتبطة بشكل رئيسي بالزوجات، وكلما كان الأبناء في سن صغيرة ارتبطت القرارات بشكل رئيسي بالحوار والشراكة وبتعزيز دور الأم بالرعاية وتحمل مسؤوليات إضافية.

خلاصة القول:

تشير النتائج أن هناك اختلافاً في التصريحات العامة للأزواج، في حين أن بعض الأزواج يشيرون إلى عملية المشاركة والنقاش مع الزوجة في معظم القرارات التي تخص الأولاد، تبين تصريحات الزوجة أن الزوج غير تشاوري ويأخذ القرارات بشكل منفرد، خاصة في القضايا الاستراتيجية والمستقبلية للأولاد (التعليم، الزواج). وتتحمل النساء لدى بعض الأسر القضايا المعيشية والحياتية اليومية بشكل واضح وبقيت القرارات الاستراتيجية بيد الزوج. وتشير تصريحات الأبناء أن الآباء أكثر تدخلاً في شؤونهم الاستراتيجية (خاصة التعليم) وتوجب عليهم مشورة الأهل دائما وهم من يأخذون القرارات عنهم. تسود الأسر التي تكون النساء بها أكبر عمرا أكثر علاقات ديمقراطية وتشاورية بين الزوجين ومع الأبناء باستثناء بعض القضايا (مثل التعليم، والرحلات)، كما تسود الأسر التي تملك النساء بها دخلاً (من خلال الملكية) التشاور والحوار أكثر حسب الزوج مع تشكيك من قبل الزوجة في ذلك. وأضعف النساء المتزوجة مبكرا (28) فلا سيطرة على أية القرارات المتعلقة بها وبأولادها. كما تخوض بعض النساء صراع واضح في مصلحة الأولاد خاصة في القضايا الاستراتيجية مثل التعليم والزواج، حيث بينت تصريحات الزوجات بشكل عام أنهن أكثر حرصا على الأبناء.

بشكل عام، يكون الأزواج فرديين ومتخذين للقرارات المتعلقة بعملية صرف من موازنة الأسرة أو أي قرارات استراتيجية، بينما تكون الزوجات إداريات بشكل رئيسي لعملية معيشة الأولاد ورعايتهم الصحية وتدريسهم.

وبالمجمل ساد نمط خطابي ولغوي للرجال في أسر النساء غير العاملات، حيث يشير هذا الخطاب إلى نقاش وحوار وحرية، ولكن في نهاية القرارات المختلفة والمتعلقة بالأبناء يكون هناك قيود على هذه الحرية في القرار والاختيار للأبناء، بحيث تكون متوافقة والقيم والتقاليد والحدود لدى الأزواج بالرغم من عدم توضيحها لذلك. وينعكس ذلك أيضا في خطاب الأبناء والزوجة، الذي يتعاطى مع هذا الحيز من الخطاب واللغة للآباء والأزواج.

وفيما يتعلق برؤية الأبناء والبنات، تشير التصريحات والمشاهدات أن البنات كن أكثر تعبيرا من الأولاد، بحيث تعبر البنات عن رغبة في أن يكون القرار لهن ولكن يدركن أن هناك قيوداً اجتماعية ترتبط بشكل رئيسي بموافقة الأهل وتحديدا الآباء.

القرارات المرتبطة بأبناء النساء العاملات

القرارات الخاصة بتعليم الأولاد

اختلفت تصريحات الزوجين (في أسرة الزوجة 36) وتناقضت في معظم القضايا التي تخص الأبناء، حيث ادعى الزوج أن غالبية القضايا التي تخص الأبناء يتم نقاشها وتنفيذها بالتنسيق والتحاور المشترك بين الزوجين، بينما بينت تصريحات الزوجة أن معظم المسؤوليات المرتبطة بالأولاد تقع على عاتق الزوج، وهو المسؤول الرئيسي عنها: ففي مجال التعليم هو من اهتم بتسجيلهم ومتابعة قضاياهم التعليمية (ولكن مسؤوليتها تكون في تدريسهم ومتابعتهم اليومية).

بينما تشير تصريحات أسرة الزوجة (47 سنة) أن القرارات المتعلقة بالأولاد هي قرارات ومسؤوليات مشتركة وتشاركية حتى مع الأبناء هذا ما بينته تصريحات الزوجين. فعلى صعيد التعليم كانت القرارات مشتركة والمسؤوليات يتم تحملها معا.

كما تبين تصريحات الزوجين في أسرة الزوجة (48سنة) نفس التوجهات وأن المسؤوليات مشتركة بين الزوجين وتشاورية مع الأبناء في مجال التعليم. والجدول التالي يوضح هذا الجانب:

توجهات الأزواج للقرارات الخاصة بتعليم الأبناء	
الزوج (عمرها)	**الزوج**
36: كان القرار خاصا بأبيهم أكثر مني (أبوهم من سأل عن المدرسة الأفضل بالنسبة لهم وسجلهم) أما من يدرس الأولاد فهو دائما يدرسهم الرياضيات وأنا أدرسهم باقي المواد.	حكومي وبالتنسيق
47: قرار تعليم الأولاد قرار مشترك حيث اتفقنا على تعليم الأولاد في المرحلة الابتدائية في مدارس خاصة ثم نقلهم بعد ذلك الى مدارس الحكومة بسبب الوضع المالي	من البستان حتى السادس الأساسي في مدارس خاصة (الأولاد والبنات) ثم في مدارس حكومية
48: من خلال الحوار بين الزوج والزوجة والتنسيق حسب الأفضلية للأبناء والإمكانيات المادية والظروف إللى تناسب العائلة	تتم القرارات المتعلقة بالأولاد بالنقاش والحوار وبناء عليه يتم اتخاذ القرار

أكدت تصريحات الأبناء أن الوالدين هما من يقرّا التوجهات بالنسبة لتعليمهم، وذلك بناء على الأوضاع الاجتماعية وأوضاع يفرضها الاحتلال من حواجز تحد من الحركة والتنقل. والجدول أدناه يوضح إشراك الأهل في اتخاذ القرار:

البنت 23 سنة طالبة جامعية	**الولد 14 سنة طالب مدرسة**
تعليم الأولاد: لا أتصرف وحدي في هذا القرار لأن القرار تحدده الحالة المادية لذا الأهل هم من يحددون كذلك في مرحلة الجامعة لم أختر الجامعة بل اختارتها لي الظروف التي نعيشها من حواجز واحتلال فلا يمكن الدخول لجامعات أخرى	يتم النقاش والتحاور مع الأب والأم ثم يقرون في أي مدرسة أدرس

القرارات الخاصة بمعيشة الأولاد

وحول الحياة المعيشية للأولاد ارتبط هذا الدور برعاية الأمهات بشكل رئيسي مع التنسيق والتشاور حسب الأزواج في هذا الموضوع، حيث أقرت الزوجة (36سنة) أن الأمور المتعلقة بالرعاية المعيشية هي مسؤوليات تقع على عاتقها، كما صرحت الزوجة 47 أن معيشة الأولاد هي قرارات مشتركة ومسؤوليات يتم

تحملها معا مع قيامها بهذه الأدوار كما بين سابقا. وتبين تصريحات الزوجة 48 أن هذا الدور يتم من خلالها باعتبار معيشية الأولاد وحسب الاحتياجات التي يريدها الأولاد أيضا. والجدول أدناه يوضح قرارات المعيشة للأولاد:

توجهات الأزواج للقرارات الخاصة بمعيشة الأبناء	
الزوجة (عمرها)	الزوج
36: هناك دائما حوار عن طريقة تربيتهم ولا يخلو الأمر من الخلاف أحياناً	بالتنسيق والمشاركة
47: نحاول قدر الامكان توفير حاجاتهم الخاصة بهم ولا نبخل عليهم بسيئ نستطيع القيام به	نوفر لهم ما نستطيع حتى يشعروا بالراحة والاطمئنان
48: من خلالي بدون حوار ونقاش مع أحد بقرر حسب احتياجات الأبناء وحسب الإمكانيات	من خلال احتياجاتهم وطلباتهم يتم الحوار والنقاش حول الطريقة والمعيشة التي يحتاجونها حسب احتياجاتهم ومتطلباتهم يتم الحوار

في حين تبين تصريحات الأبناء في أسرة الزوجة 47 أن التصرف لا يكون بشكل فردي من قبلهم وإنما يتم من خلال التنسيق مع الاهل وبالذات مع الأم. والجدول التالي يوضح ذلك:

البنت 23 سنة طالبة جامعية	**الولد 14 سنة طالب مدرسة**
معيشة الأولاد: لا نتصرف فيها وحدنا تماما	يتم التنسيق مع الأم مباشرة فهي المسؤولة عن الطعام والشراب ولكنها تأخذ رأينا

القرارات الخاصة بلباس الأولاد

اختلفت الصور داخل الأسر حول لباس الأولاد ففي أسرة الزوجة 36 لا يوجد خيار لدى الزوجة في اختيار لباس الأولاد الصغار حيث يفرض الزوج ضرورة شراء كل ما يخص الأولاد من أحد المحال التي تمتلكها قريبة للزوج.

في حين تبين تصريحات الزوجة 47 أن الأولاد يتمتعون بحرية اختيار ملابسهم. وكذلك الحال بالنسبة لأسرة الزوجة 48 لعملية الصرف على ملابس الأبناء، فهي مشتركة وتشاورية ويختار الأبناء ما يريدون. والجدول التالي يوضح تلك القرارات:

توجهات الأزواج للقرارات الخاصة بلباس الأبناء	
الزوجة (عمرها)	الزوج
36:لا خيار لي هنا بسبب وجود محل لعمة الأولاد وهذا يضايقني أحياناً لأني لا أقدر على اختيار ما أريده بالضبط لأنها عمتهم فيجب دائما إحضار ملابس الأولاد منها وطبعا من الممكن أني أريد أشياء لا توجد عندها فآخذ البديل وأنحصر بالاختيارات.	قرار من الزوجة وبعض الأحيان بالتنسيق
47: وهم صغار كنا نختار لهم ملابسهم وغالبا أنا أما الان وهم كبار هم يختارون ملابسهم	لهم الحرية في اختيار ملابسهم الخاصة
48:أنا بنفق ما يحتاجه الأولاد من إمكانيات مادية لحاجات الأولاد	من خلال الحوار والنقاش حول متطلباتهم الخاصة يتم التصرف بها والقرار بها

وحسب تصريحات الأبناء لدى أسرة الزوجة 47 بينت تصريحات البنت الكبرى 23 سنة أن الأم تتدخل في لباسها، بحيث لا تريدها أن تلبس حجابا، في حين أن الأب لا يتدخل في ذلك، ويبين الابن أن لباسه يتم بالتحاور والنقاش مع الأهل.

البنت 23 سنة طالبة جامعية	**الولد 14 سنة طالب مدرسة**

يوجد تدخل في لبسي فأنا أرتدي حجابا وأمي لا يعجبها (أبي لا يهمه الحجاب) أنا من يشتري كل ما يخصني وكما أريد ولكن بحسب ما بحدده الأهل ولا أتجاوزه ولكن في كل الأحوال ما ألبسه لا يعجب أمي وأنا لا يهمني فهذا شأني	بطلع مع أمي وأبي واشتري ما يلزمني وأحياناً أذهب مع أمي ولكن قبل الخروج نتناقش مع بعضنا ونتحاور في اللبس الذي ألبسه

القرارات الخاصة بزواج الأولاد

لم تمر أي من الأسر بتجارب الزواج، ولكن تبين التصريحات المختلفة للزوجات والأزواج أن الحرية تكمن عند الأبناء أنفسهم بشكل رئيسي ولكن يتم حوار ومشورة الأهل أيضا. وهذا يوضحه الجدول أدناه:

توجهات الأزواج للقرارات الخاصة بزواج الأبناء	
الزوجة (عمرها)	**الزوج**
36: ما زال الأولاد صغاراً على الزواج.	الأولاد في سن صغير
47: لم يتزوج أحد من الأولاد لكن في حال الزواج لن نجبر أحداً منهم إن شاء الله	لهم حرية الاختيار
48: برجع الموضوع في النهاية للشخص المعني بالموضوع ولكن يتم حوار بيني وبين الزوج في هذا الموضوع.	هذا القرار أو الموضوع لا يتم التدخل به من قبلي مجرد الاستشارة و لا يكون بأي شكل ولا حوار ولا نقاش ولا غيره

ولم تختلف الصورة العامة لدى أبناء الزوجة 47 من خلال التجربة ولكن الصورة الغالبة هي المشاركة والحوار وأن القرار لا يمكن أن يتم دون موافقة الأبناء.

البنت 23 سنة طالبة جامعية	**الولد 14 سنة طالب مدرسة**
لم يتزوج أحد في أسرتنا ولكن أعتقد أن الموضوع سيكون فيه نقاش وطرح آراء الأب والأم وأنا ولكن لن يحدث زواج إلا بموافقتي	لا يوجد عندي فكرة ولم يتزوج أي شخص في العائلة ولا أعرف أي شيء

القرارات الخاصة بالرعاية الصحية للأولاد

ارتبط هذا الدور والقرار بشكل رئيسي بالزوجة باعتباره امتداداً لدورها الإنجابي ورعاية الأبناء، حيث بينت التصريحات المختلفة للزوجات أن المتابعة الصحية للأبناء تكون بشكل رئيسي من مهامهنّ، ويقر الزوجـــان أن هناك تنسيقاً وتشاوراً، في حين يقر زوج الزوجة 48 بأن هذه المسؤوليات ترتبط بالزوجة بشكل رئيسي. والجدول التالي يوضح ذلك:

توجهات الأزواج للقرارات الخاصة بالرعاية الصحية للأبناء	
الزوجة (عمرها)	**الزوج**
36: أنا في الغالب من أتحمل مسؤولية صحة الأولاد وأحياناً أبوهم يحمل بعض من هذه المسؤولية.	بالتنسيق والمشاركة
47: نتحمل المســؤوليات الصــحية للأولاد وبشــكل رئيسي أنا	نتحمل معا المسؤولية الصحية
48: يكون تحمل المسؤوليات مــن قبلــي وبتحمــل المسؤولية إذا كانت هناك عناية بيتية اما غيــر ذلــك كقرار دخول المستشفى بتم الحوار	يتم تحمل المسؤوليات الصــحية بالاهتمــام مــن الزوجة بصورة أكبر ويكون لي دور بسيط ولكــن المسؤولية الصحية للأبناء تتحملها الزوجة بصورة أكبر.

ويؤكد الأبناء لأسرة (الزوجة 47) أن المسؤولية الرئيسية في الرعاية الصحية تكون بيد الأم، مع مشـــاركة محدودة للأب.

البنت 23 سنة طالبة جامعية	**ذكر 14 سنة طالب مدرسة**
الأب والأم معا، وأمي أكثر	بالعادة أذهب مع أمي

القرارات الخاصة برفاهية الأولاد

وفيما يتعلق بالرحلات الترفيهية للأولادومشاركتهم في نشاطات معينة تبين تصريحات الزوجة 36 أن هـــذه المسؤوليات ارتبطت بالزوج، فيما يؤكد الأزواج في الأسرتين التاليتين أن القرارات مشتركة وتشاورية مـــع الأبناء. والجدول أدناه يوضح ذلك:

توجهات الأزواج للقرارات برفاهية الأولاد	
الزوجة (عمرها)	**الزوج**
36: لا يوجد رحلات ترفيهية ولكن في أغلب الأحيان هو من يقرر ذلك حسب ما يسمح به وقته.	بالتنسيق وتشجيع الأولاد على القيام بها
47: في ظروفنا الحالية ظروف الانتفاضة قليل مـــا كـــان يعلن عن رحلات لكن في حال حدوثها نســـمح لهـــم مثلا سمحنا لابنتنا الكبرى بالذهاب في رحلة مع الجامعة إلـــى حلب وفي الذهاب إلى مؤتمر مع الشبيبة الى مصر.	لا مانع لدينا من القيام بالرحلات المدرسية والجامعيـــة وأحياناً العائلية
الرحلات الترفيهية للأولاد: إذا كان الزوج مســـافراً فأنـــا بقرر أما إذا كان موجوداً نناقش ذلك.	يتم القرار بناء على الحوار وليس بصـــورة شخصـــية وحسب احتياجات الأولاد

ويؤكد الأبناء في أسرة الزوجة 47 أن هذه القرارات الخاصة بالرحلات الترفيهية ارتبطت بشكل رئيسي بهم، ولكن يؤكدون على ضرورة التنسيق والحوار والنقاش مع الأهل. والجدول أدناه يوضح رأي الأولاد:

البنت 23 سنة طالبة جامعية	**ذكر 14 سنة طالب مدرسة**
الرحلات الترفيهية للأولاد: إذا كانت رحلة أريد ذهابها أنا اختار الذهاب أو عدمه ولكن المهم طبعا أخبار الأهل مـــع من والى أين وكل تفاصيلها وهم لا يعارضون أبدا ويثقون باختياراتي وأماكن ذهابي.	نتناقش مع الأب والأم ونخرج في الرحلات الترفيهيـــة ولكنها قليلة بالنسبة للمدارس قليلا ما نذهب في رحلات

بينت النتائج أن الأسر التي يكون بها الزوجان عاملين ومتعلمين يسودها ثلاثة أنواع من القرارات والســـلطة، فيما يتعلق بالقرارات الخاصة بالأولاد: قرارات قائمة على التشاور والحوار بين الزوج والزوجة ويدخل بهذا الحوار الأبناء أيضا إذا كانوا قادرين على المشاركة (بالغين)، ومعظم هذه القرارات تكون مهمة لمســـتقبلهم

(مثل الزواج أو التعليم خاصة التعليم العالي)، وتكون الزوجة مشاركة فعليا في هذه القرارات ويكون لرأيها أهمية في التخطيط المستقبلي للأبناء. وهناك قرارات ومسؤوليات متعلقة بالتفاصيل والقضايا اليومية الروتينية أو الملحة، خاصة الرعاية والخدمات، حيث يرتبط بشكل رئيسي دور الزوجة بهذه القضايا مع تدخل مهم من الأزواج بهذه التفاصيل، وهذا نابع بشكل رئيسي من أن تدخلهم يكون تعبيراً عن سلطتهم أكثر منه اهتماماً بالرعاية للأبناء. وبالنسبة للقرارات لدور الأولاد البالغين بالقرارات الخاصة بهم، يلعب كبرهم العمري دورا رئيسيا في مشاركتهم في مختلف القرارات الخاصة بهم حيث يمنحهم هذا قوة في الحوار والنقاش والخلاف مع الأهل (انظر:Moser,1993.Kabeer,1994)، كما تساهم مواقف الزوجين المتعلقة بأهمية الحوار مع الأبناء وبناء مستقبلهم في تعزيز قيم مثل التحاورية والتشاركية للأبناء في التخطيط للقرارات المختلفة والمتعلقة بهم وبمستقبلهم.

<u>خلاصة القول</u>

يسود الأسر التي يعمل بها الزوجان، إطار عام من النقاش والحوار في القضايا المختلفة التي تخص الأولاد والبنات، كما بينت تصريحات الأزواج، حيث كان الخطاب السائد لديهم خطاباً انفتاحاً وديمقراطية، وفي الإطار العام تسود القرارات المتعلقة بالرعاية الخاصة بالأولاد بشكل رئيسي من قبل الزوجة مع تدخل واضح من قبل الزوج، خاصة لدى الأسر التي لديها أبناء صغار ولكن ليس بصورة دائمة. وحسب تصريحات الأبناء لدى إحدى الأسر يسود نوعان من العلاقة: الحوار والتدخل في بعض القضايا. وبصورة عامة يسود نوع من الشراكة والمشاركة في مختلف القرارات بين الزوجين. ولو نظرنا إلى سلوك الطالبة الجامعية 23 سنة نرى أن الحوار السائد والمحيط بها –نوعا ما– ديمقراطي وهناك تشاور وشراكة في القرارات المتعلقة بها، وهذا الجو كان له تأثير عليها جعلها –على ما يبدوا– تشكل خياراتها. فالبيئة التي

تعيشها هذه الفتاة لأبوين متعلمين وعاملين ولديهما نشاط سياسي شكّل وحفّز على صياغة بيئة ديمقراطية داخل أسرتها.

استنتاجات عامة حول القرارات المتعلقة بالأبناء

إن قضية الأبناء والقرارات والمسؤوليات المرتبطة بهم تأخذ أبعادا إضافية وتحمل في ثنايا القرارات رؤية مختلفة عن القرارات الخاصة بالزوج والزوجة، فالقرارات المتعلقة بالأبناء كان للأمهات رأي مشارك في الموضوع وتدخل في حوار مع الآباء، بغض النظر عن مدى قبول رأيها أو الأخذ به، حتى في القرارات التي تحتكر من قبل الزوج، ولكن كانت مشاركة الزوجات تختلف في حجمها النسبي من أسرة إلى أخرى. كما بينت تصريحات الآباء والأمهات والأبناء أن دور الرعاية والمتعلق بتلبية الاحتياجات اليومية للأبناء (حتى بعض الاحتياجات المرتبطة بالسوق) هي مسؤوليات تعود للأمهات بشكل رئيسي مع مشاركة الزوج وحواره وتدخله في بعض هذه الجوانب يعود لأسباب مرتبطة بسلطته داخل الأسرة. وحول مشاركة الأبناء، فكلما كان الأبناء بالغين وكبارا كانوا أكثر تدخلا وسيطرة على بعض القرارات الخاصة بهم ولكن بحدود، وبشكل عام تمركزت السلطة داخل الأسرة مع الأب بشكل رئيسي، فهم بحاجة إلى حوار ونقاش مستمر معه حول هذه القضايا، كما أن صغر الأبناء يقود بشكل أقوى إلى الحوار بين الآباء والأمهات حول الأمور المتعلقة بهم مع أن قضايا الرعاية والاحتياجات تبقى في سياق الأدوار المنوطة بالأم. لم تخف التصريحات المختلفة التي أدلى بها الأبناء والأمهات والآباء أن هناك حريات مشتركة ومساواة بين الأبناء، في حين بينت لدى أسر أخرى أن هناك تدخلاً بشكل أقوى من الأمهات والآباء بلباس البنات وتعليمهن وعملهن، وما زالت سلطة الأب بالعموم مركزية وهرمية. فالقرارات الاستراتيجية المتعلقة بالأبناء من الصعب أن يكون دور الأب فيها مغيباً بل يكون رئيسيا، ولكن كان حواريا لدى بعض الأسر وتكون فيه مشاركة إلا أن الصيغة النهائية للقرار كانت بحاجة إلى دمغة مركزية من الأب.

يسود الأسر بشكل عام نمطان من العلاقات:

- النمط التشاركي والحواري (نسبيا)، وهذا ارتبط بشكل رئيسي داخل أسر النساء العاملات، ويعتمد هذا النمط أيضا على عمر الأبناء.
- النمط السلطوي ارتباطا بالأب وسلطته داخل الأسرة.
- النمط المرتبط بشكل أساسي بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأسرة خاصة داخل أسر الزوجات غير العاملات، حيث يُتخذ جزء من القرارات بناء على الظروف المادية للأسرة وبناء على البيئة الاجتماعية، كما يحدد السقف السياسي الذي يفرضه الاحتلال دورا في حركة الأبناء خاصة فيما يتعلق بالتعليم والرحلات الترفيهية.

وفيما يتعلق بالخطاب سادت الأسرة عدة أنماط:

- الخطاب السلطوي بالرغم من أن بعض الكلمات واللغة توحي بالعموم بمساحة معينة من الحرية إلا أن هذه الحرية بقيت منقوصة ومقيدة للأبناء.
- الخطاب شبه الديمقراطي للوالدين وهذا ارتبط بشكل رئيسي بأسر النساء العاملات وبعض الأسر الأخرى
- خطاب الزوجة والأبناء جاء في ذات السياقين، فعندما يكون الخطاب ديمقراطياً تشاورياً وتشاركياً يكون خطاب الأبناء كذلك، وعندما يكون الخطاب دكتاتوري وسلطوي يكون الخطاب (انظر إلى الطالبتين (20 سنة، 23 سنة)). وينعكس ذلك أيضا في خطاب الأبناء والزوجة الذي يتعاطى مع هذا الحيز من الخطاب واللغة للآباء والأزواج.
- وفيما يتعلق برؤية الأبناء والبنات، تشير التصريحات والمشاهدات أن البنات كن أكثر تعبيرا من الأولاد في القضايا المختلفة.

المستوى الثالث: القرارات الاستراتيجية المتعلقة بمستقبل الأسرة

يناقش هذا الجزء عملية اتخاذ القرار على المستوى الاستراتيجي والمتعلق بمستقبل الأسرة، كما سيناقش مدى المشاركة الفعلية للنساء والرجال في عملية اتخاذ القرار ارتباطا بقضايا استراتيجية مهمة تغيّر من حياة الأسرة وتوجهاتها، سواء في الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية. وقد تم سؤال الأسر عن ثلاث قضايا اعتبرتها الأسر مهمة –كما بينت أهميتها بعض الأدبيات للأسر– وهذه القضايا: قرارات الإنجاب، شراء أملاك وعقارات (صرف مبلغ كبير)، قرارات البناء (أو النقل من مكان الإقامة). كما سيتم توضيح التوجهات – اتجاه هذه القرارات – وما إذا كانت تسير بذات السياق الآخر لعملية القرار، أم أن القرارات الاستراتيجية تكون أكثر حزما من قبل الرجال داخل الأسر أم أن النساء يكن أكثر تدخلاً ومشاركة في هذه القرارات، والأسباب الكامنة وراء المشاركة أو عدمها في اتخاذ القرار في هذه المسائل.

النموذج الأول: القرارات الاستراتيجية لدى أسر الزوجات غير العاملات

القرارات المتعلقة بالإنجاب

اختلفت تصريحات الأزواج عن الزوجات بصورة ملحوظة في هذا الموضوع، حيث تشير تصريحات الرجال أن القرار يتم داخل هذه الأسر من خلال الحوار والنقاش، لكن اختلفت الصورة لدى بعض النساء، حيث تبين تصريحات الزوجات وتؤكد على أنهن مقررات رئيسيات في هذا الموضوع، ولكن يكون الأزواج ضمنيا مقررين لدى بعض الأسر وبصورة خفية (مثل تصريحات الزوجة (28، زواج مبكر). كما يلعب عدد الذكور لدى بعض الأسر أهمية في استمرار الإنجاب كما تبين تصريحات الزوجة 33، حيث تقر الزوجة أن وجود ذكر واحد داخل الأسرة أوجد الرغبة في إنجاب طفل آخر.

بشكل عام يصح القول إن النساء مشاركات في موضوع الإنجاب باعتبارهن جزءاً رئيسياً مشاركاً فيه رغما عن الرجال، وهذا ما أوجب ضرورة مشاركتهن بشكل فعال، مع أن الأزواج في بعض الأسر يوجهون

تهديدات ضمنية للزوجات، مما يغلّب كفّة القرار لصالح الرجال. والجدول التالي يوضح تلك القرارات لـــدى الأزواج:

توجهات الأزواج للقرارات المتعلقة بالإنجاب واستخدام وسائل منع الحمل	
الزوجة (عمرها)	**الزوج**
28: متفقان على هذا الموضوع فالقرار يرجع إلنا الاثنين	يتم النقاش في هذا الموضوع والاتفاق عليه بيني وبينها
28:يتم مثل هذا القرار بتناقش أنا وياه بنتقاتـل ونختلـف على هي المواضيع وفي النهاية هو إللـى بقـرر، وفـي الوقت الحالي أنا بستخدم وسيلة منع الحمل معينـة وقبـل بجوز أسبوعين قال إلى أنه بدي خلفة وأنا قلتلـه خلـص بكفي قالي بجوز عليك إذا ما بطلتي تستخدمي مانع الحمل	يتم اتخاذ القرار من الزوجة ولا يوجد عندي أي إشـكالية في الموضوع وهي إللى بتقرر بصورة شخصية.
33: قرار الإنجاب واستخدام وسائل منع الحمل ويكـون مستوى النقاش على أساس إنجاب طفل ذكر وذلك علـى أساس وجود خمس بنات ولكن القرار مشترك	يتم النقاش والقرار مشترك
40: يتم اتخاذ القرار بصورة مشتركة بيني وبين الزوج، مرة كنت أفكر في إنجاب طفل والزوج رفض وهيك تـم اتخاذ القرار.	يتم النقاش والحوار وبناء عليه يتم اتخاذ القرار
48: كان اتخاذ القرار على أساس الحوار والنقاش بيني وبين زوجي وكنت أستخدم مانعاً طبيعياً بدون أي أدويـة أو أي وسائل غير طبيعية لمنع الحمل	كان القرار بيد زوجتي وذلك لأن وضع زوجتي الصحي لا يسمح بالإنجاب وبالتالي القرار بيد زوجتي ولـم يتـم التدخل على أي مستوى من قبلي.

القرارات المتعلقة بشراء الأملاك أو العقارات (صرف كبير على مشروع استثماري)

ارتبطت عملية التخطيط المستقبلي في الاستثمار أو الشراء بشكل رئيسي مع الرجال، باعتبار هـذا الـدور يحتاج إلى قرار متعلق بموازنة الأسرة. كما تطرح بعض الزوجات أن القرار قد يكون فيه تنسيق في بعـض الأحيان ولكن القرار النهائي للزوج، هذا ما وضحته الزوجة (40). كما بينت تصـريحات الزوجـة 48 أن شراء – على سبيل المثال – السيارة كان قرارا يعود للزوج والأب وأعمام الابن وهذا نابع –حسب بعـض

التفاصيل– من أن أهل الزوج مساهمون ماليون رئيسيون في المشروع، ويقر بعض الرجال أنه يتم التشـــاور مع الزوجات ولكن يبقى القرار النهائي بأيديهم.

توجهات الأزواج والزوجات للقرارات المتعلقة بشراء الأملاك أو العقارات (سيارة)	
الزوجة (عمرها)	الزوج
28: لا يوجد قرار من هالنوع	لا يوجد لدينا أملاك وعقارات ولكن إذا قررت ذلك بيكون القرار مشتركاً، وشراء السيارة لي لوحدي
28: قرار شخصي من زوجي وما بوخذ رأيي بعمل إللى بدو إياه وبعد ما يخلص كل شي بقولي	يتم عن طريق القرار لوحدي ما بتعرف في الموضوع الا بعد ما أنهي الموضوع وأحسمه، ولو بشتري سيارة بتـــم بصورة شخصية وما إلها دخل.
33: يتم القرار من الزوج وفي السيارة هو إللى بقرر بناء على رأيه الشخصي.	يؤخذ القرار بناء على الحوار والنقاش.
40: بالتنسيق وله القرار النهائي، وفي موضوع الســـيارة له القرار بصورة شخصية فالزوج لا يريد شراء ســـيارة ولا بفكر بالموضوع في الفترة القريبة.	يتم نقاش الزوجة وأيضاً يتم الحوار مع الأهـــل (الوالـــد، والأخوة)
48: الزوج هو إللى بقرر في شراء أي أملاك أو عقارات أو حتى استئجار وهو إللى بقرر. قرار شراء السيارة بناء على الحوار مع أهل الزوج مش حوار بيني وبين زوجي وأولادي (حوار مع أعمام أولادي وعمتهم ويأخذ القـــرار بناء على حواره مع أعمامه وعمته).	يتم القرار بناء على الحوار مع زوجتي وأبنائي ويؤخـــذ القرار بناء عليه، وفي شراء السيارة أخذنا القـــرار بنـــاء على الحوار.

القرارات المتعلقة بالسكن و/أو البناء

الصور داخل الأسر مختلفة فيما يتعلق بقرار البناء، ففي مختلف القضايا ما بين أضعف النســـــاء (28 زواج مبكر) وما بين بعض النساء القويات (48)، تلتقي هاتان الزوجتان في قوة القرار المشارك في عملية البنـــاء. ما دار داخل هاتين الأسرتين متشابه في سياقه، حيث الخلافات بين أهل الزوجين وزوجتيهما كـــانت وســـيلة رئيسية للدخول في حوار مع الزوج من أجل التنقل من السكن والبناء، وما ساهم في قوة موقف الزوجتين بيع ما تملكانه من مدخرات(ذهب) من أجل المساهمة في البناء وهذا ما عزز موقفهما في هذه القضية، فكانت قوة

الزوجة كطرف من خلال مشاركتها المادية (بيع ذهبها). وفي باقي الأسر فإن مشـــاركة بعـــض الزوجـــات معدومة وأن القرار النهائي يعود إلى الزوج بصورة رئيسية، هذا ما بينته تصريحات الأزواج والزوجـــات. ويوضحه الجدول التالي:

توجهات الأزواج للقرارات المتعلقة بالسكن و/أو البناء	
الزوجة (عمرها)	الزوج
28: لا يوجد قرار	إذا قررت ذلك فلا بد أنه سيكون قراراً مشتركاً
28: قرار البناء هو إللى أخذ القرار بصورة شخصية وين نبني والمساحة وعدد الغرف. والانتقال قرار مشترك على أساس المشاكل بيني وبين دار عمي لأني كنـــت عايشـــة معهم مشاكل باستمرارفقررنا ان نطلع مـــن الـــدار بأيـــة طريقة فأعطيته ذهبي وباعه وبدينا نبني.	قرار البناء كمان قرار شخصي لوحدي وما بتم النقـــاش فيه، . وقرار الانتقال من سكن لآخر كان قراراً مشـــتركاً بيني وبين زوجتي وكمان عشان الحصول على راحة في السكن لأنا كنا عايشن في غرفة واحدة وبعـــدين نتيجـــة الحصول على راحة من المشاكل المستمرة.
33: تم هذا القرار بناء على النقاش معـــي حصـــل هـــذا القرار فعلا وتمت محاورتي واخذ القرار بناء على نتيجة الحوار.وقرار الانتقال يتم بالتنسيق وقرار من الزوج وهو بؤخذ قراراته بنفسه ولكن بحب يسمع آراء ولكن ينفذ مـــا يدور في نفسه.	يؤخذ القرار بناء على نتيجة الحوار في هذا الموضوع.
40: له القرار فالنسبة لقرار البناء القرار يعود له(للزوج) بس بشاورني في القرار لأنه مشترك	هذا قرار مشترك ويتم بالحوار والمناقشة وفـــي النهايـــة بعود القرار لي
48: بصورة مشتركة تم الحوار على موضوع البناء مـــن قبل زوجي وأولادي وأهل زوجي وأخذنا القـــرار بشـــكل مشترك. والانتقال كان قراراً مشتركاً بيني وبين زوجـــي ففي الانتقال من السكن التابع للعائلة كان قراراً مشـــتركاً وعشان هيك بعت ذهبي عشان نبني ونعمر البيت وننتقـــل للسكن الجديد.	بناء على الحوار مع زوجتي نأخذ القرار، والانتقال مـــن السكن بعد الحوار ويكون لي بيت ملك ما بقبـــل الحـــوار والتنقل لسكن آخر.

فيما يتعلق بموضوع الإنجاب هناك عدة عوامل تتداخل فـــي هـــذا الموضـــوع، منهـــا الضـــغط العـــاطفي والاجتماعي، وعدم وجود أبناء ذكور للأسرة، كذلك حالة الزوجة الصحية تلعب دورا في القرار، وبشكل عام

–وبعيدا عن ذلك– يبقى القرار مشتركا ويكون الزوج سلطويا ضمنيا من أجل أن يكون القـــرار بصـــورة أو بأخرى بيده.

وفيما يتعلق بتوجهات الزوجات حول بعض القرارات الاستراتيجية فإنهن قد يكنّ قانعات برأي الرجال أو أن يكون القرار فرض عليهن من خلال القبول برأي الأزواج.

خلاصة القول:

ثلاث قضايا مركزية برزت في أسر النساء غير العاملات فيما يتعلق بالقرارات الاستراتيجية:

- القضية الأولى: أن القرارات الرئيسية والاستراتيجية تكون بيد الزوج، ولكن تدخل النساء يكون مؤثراً لدى الأسر إذا كن طرفاً مشاركاً وفعلياً في الموضوع مثل قضـــية الإنجـــاب، مـــع أن الزوجة تتلقى تهديدات خفية في بعض الأحيان مثل الزواج عليها، كما يكون للزوجة تأثير مباشـــر حين يكن مساهمات في هذا القرار الاستراتيجي مثل النساء اللواتي بعن ذهبهن مـــن أجـــل البنـــاء فالصراع خفي والقرار خفي للنساء بالبناء والانتقال من السكن المشترك مع العائلة الممتدة.
- والقضية الثانية: أن النساء يقوين من خلال الموقف وتطـــور النقـــاش والخلاف، فتبنـــى المواقف على أسس واضحة، والذي يكون فيه دعم خفي وعلني لأهل الزوجة يساهم أيضا في قـــوة النساء مثل قضية بيع الأرض لدى إحدى الأسر وعدم الجدوى الاقتصادية والمعنوية من بيعها أدى بالزوج إلى التراجع، كما كانت قضية تعليم الزوجة لدى أسرة أخرى.
- والقضية الثالثة: يسود بعض الأسر التشاور والحوار في بعض القضايا المستقبلية ولكـــن الحوار يأخذ بعداً تشاركياً محدودا للنساء.

النموذج الثاني: القرارات الاستراتيجية داخل أسر الزوجات العاملات

القرارات المتعلقة بالإنجاب واستخدام وسائل منع الحمل

لم يكن هناك أي خلاف أو جدل أو تناقض في تصريحات الزوجين حول القرار المتعلق بالإنجاب، فالصورة التي تتم داخل الأسر الثلاث قائمة على الحوار والنقاش والاتفاق حول قضية الإنجاب والأوقات المحددة لذلك، وإذا كان هناك خلاف ولو بسيطا يتم بالإقناع للطرف الآخر، ولم تبرز الأسر أي صورة خلافية في هذه القضايا. والجدول التالي يوضح توجهات كل من الزوجين:

توجهات الأزواج والزوجات للقضايا المتعلقة بالإنجاب	
الزوجة (عمرها)	الزوج
36: يوجد تفاهم عليه، وتقريبا هذه الفترة تؤخذ بعين الاعتبار	بالنقاش والاتفاق
47: منذ البداية قررنا أننا لا نريد أن ننجب الكثير من الأولاد واتفقنا على وسيلة منع حمل في كل مرة بين الولادات مثل حبوب منع الحمل واللولب (قرار مشترك).	بالاتفاق بيننا
48: يتم اتخاذ القرار بناء على نتيجة النقاش ويؤخذ القرار بغض النظر عن رأي من الذي يعبر عنه	يتم اتخاذ القرار بصورة مشتركة والنقاش حول الموضوع باقتناع الطرفين بالحل.

القرارات المتعلقة بشراء الأملاك أو العقارات (سيارة))

ولم تختلف الصورة الحالية فيما يتعلق بتوجهات الأزواج حول قضايا شراء الأملاك أو العقارات، حيث لم يكن هناك أي خلاف أو جدل أو تناقض في تصريحات الزوجين حول هذا القرار، بأنه قائم على الحوار والنقاش والاتفاق، وتؤكد التصريحات أن هذا الموضوع مهم وحيوي ويجب أن يكون فيه نقاش وحوار وقرار مشترك. والجدول التالي يوضح توجهات كل من الزوجين لامتلاك العقارات أو غيرها:

توجهات الأزواج والزوجات للقرارات المتعلقة بشراء الأملاك أو العقارات (سيارة)	
الزوجة (عمرها)	الزوج
36: هذه الأمور بكون بها حوار فهي ليست مسألة صغيرة وفردية.	بالتنسيق والمشاركة
47: طبعا يكون القرار مشتركاً حيث نفكر في شراء شقة أو بيت عن طريق الحصول على قرض. وعند شراء السيارة ذهبنا معا	بالاتفاق مع زوجتي وأبنائي، واشترينا سيارة بالتقسيط عن طريق البنك بالاتفاق مع الأسرة

لرؤيتها ثم اتفقنا على شرائها.	
48: يتم الحوار والمناقشة مع الزوج وبناء عليه يتم اتخاذ القرار فمثلا شراء السيارة تم عن طريق الحوار.	يكون القرار مشتركاً ولا يكون بصورة شخصية، وقرار شراء السيارة بالحوار مع الزوجة وبناء عليه اتخذ القرار.

القرارات المتعلقة بالسكن والإقامة (البناء)

كذلك لم تختلف الصورة المتعلقة بالسكن، فالحوار والنقاش والتوصل إلى قرار مشترك –حسب تصريحات الزوجة 48 وزوجها، وافتراضيا لباقي الأسرتين– كان تبادلياً وسيكون أيضاً حيوياً ومهماً وهو قرار حوار لكل العائلة ومشترك. والجدول أدناه يوضح ذلك:

توجهات الزوجات والأزواج للقرارات المتعلقة بالسكن والإقامة (البناء)	
الزوجة (عمرها)	الزوج
36: كل هذه أمور بحب يكون بها حوار فهي ليست أموراً صغيرة.	لا يوجد تفكير في الانتقال من السكن لعدم وجود الإمكانيات، وقرار البناء – إن وجد– بالتنسيق والتشاور
47: لم نبني بيتاً بعد لكن فيما لو حصل ذلك سيكون قراراً مشتركاً إن شاء الله، والانتقال خاصة بيتنا مستأجر فإذا أردنا الانتقال إلى بيت آخر نذهب إليه نحن والأولاد إذا أعجب الجميع نرحل إليه.	قرار البناء بالاتفاق مع الأسرة، والانتقال بالاتفاق مع الأسرة، من خلال راتب الزوجة
48: تم قرار البناء بطريقة تمت عن طريق الحوار والمناقشة في هذا الموضوع وبعد النقاش توصلنا إلى وضع معين وتم البناء على هذا الأساس. والقرار كذلك بالنسبة للسيارة كانت على راتبي لأنه دائما ينزل على البنك.	بالنسبة لقرار البناء تم على أساس حوار ونقاش مع الزوجة ولا يمكن اتخاذه بدون حوار ونقاش.

خلاصة القول: يسود الحوار والمشاركة والتحاور الدائم داخل الأسر التي تعمل بها النساء فيما يتعلق بالقرارات الاستراتيجية المتعلقة بالأسرة.

استنتاجات عامة حول القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالأسر

بعد نقاش بعض الأسر استقر الأمر بأن القرارات المتعلقة بمستقبل الأسرة مثل قرار الإنجاب وشـــراء أو/و بيع أملاك أو عقارات (مبالغ تعد كبيرة بالنسبة للأسرة)، وقرارات متعلقة بالبناء والســكن والانتقــال، هــذه محاور تم التركيز عليها كقرارات استراتيجية بحاجة دائما إلى حسم واضح فهي تؤثر ماديا ومعنويــا علــى مستقبل الأسرة.

ولكن الكيفية التي ارتبطت بعملية القرار كانت أكثر تعقيداً، ففي النمط الأول من الأســر الــتي كــان فيهــا الزوجان عاملين ومتعلمين والزوجات ربات بيوت، أشارت تصريحات الأزواج أن الصورة العامة للقرارات الاستراتيجية هي قرارات مشتركة وحوارية، في حين تبين تصريحات الزوجة لدى إحدى هــذه الأســر أن القرارات الاستراتيجية مرتبطة بشكل أساسي بالزوج. ولم تكن القضايا الاستراتيجية واضحة المعالم لدى هذه الأسر والأسر محدودة الدخل، باستثناء موضوع الإنجاب الذي بينت النتائج أن الزوجة تكون مشاركة فيــه، ولكن تكون هذه المشاركة منقوصة لدى بعض الأسر، فحتى لو كان القرار النهائي بيد الرجــل فمشــاركتها تكون واضحة لارتباط الموضوع بها وبجسمها بشكل رئيسي.

أما في الأسر ذات الدخل المحدود والمستويات التعليمية المحدودة للزوجين، فقد بينت توجهاتهمــا أن هنــاك اعتبارات عديدة لمشاركة المرأة في القرارات الاستراتيجية، من أهمها مساهمتها المادية والمعنوية في المجال أو القضية تعزز مساهمتها في عملية اتخاذ القرار، فبيع بعض الزوجات لذهبهن ساهم في الضغط والحصول على الاستقرار والانتقال إلى منزل من خلال البناء، كما ساهمت بعض النساء في عملية الإنجاب سواء فــي القرار النهائي أو في استخدام وسائل تنظيم الأسرة أو في الحوار ومشاركة الزوج في الــرأي فيمــا يتعلــق بالإنجاب.

وبالنسبة للأسر التي يعمل بها الزوجان فكانت القرارات الاستراتيجية مشتركة لدى الأسر بين الزوجين، وما يعزز ذلك أن النساء مساهمات رئيسيات كالقروض التي تأخذها الأسرة (انظر الزوجة: 47 سنة، والزوجــة

48) كما أن النساء مشاركات في كل القرارات المهمة، لأنهن مساهمات اقتصاديات في الشراء والبناء، كما أن هناك اتفاقاً بين الزوجين في عملية الإنجاب، وقد تطرق كل من كبير وكاتس لتلك العوامل وتأثيرها على عملية القرار داخل الأسر(Kabeer,1994.Katz,1997)

ساهمت سيطرة النساء على موارد إنتاجهن من خلال عملهن أو من خلال ممتلكات خاصة بهن على الاستقلالية و/أو المساهمة في القرارات الاستراتيجية، كما أن قدرة المرأة على إعطاء قيمة وتقدير لذاتها واشتراكها في روابط خارج إطار الأسرة أو مشاركتها الاقتصادية ساهمت في تعزيز موقعها داخل الأسرة سواء في اتخاذ القرار ومشاركة الزوج في التخطيط لمستقبل الأسرة ويقوي من مركزها في عملية التفاوض مع الزوج في هذه القرارات المتعلقة بمستقبل الأسرة. كما فرض النظام الأبوي والبطريركية السائدة داخل بعض الأسر التعاون على النساء من خلال إجبارهن على الموافقة والتعاطي مع بعض القرارات الاستراتيجية للأسرة. ويتناغم هذا مع ما جاء به كل من Sen و Kabeer (Sen,1990.Kabeer,1994).

وعزز موقف الأزواج من أهمية الشراكة في القرار الاستراتيجي داخل الأسرة من تعزيز دور النساء في المساهمة في عملية اتخاذ القرار مع الزوج، كما تعزز موقف النساء اللواتي ينظرن لذاتهن بتقدير وقيمة عالية يعزز قيمة مصادرهن.

المستوى الرابع: توجهات الرجال والنساء لحل الإشكاليات والخلافات المركزية داخل الأسر

عند نقاش تصريحات الزوجين في مستويات القرارات المختلفة سالفة الذكر كان يتم إيراد بعض الأمثلة الخلافية بين الزوجين، ولكن سيتم في هذا الجزء الحديث عن مفاصل خلافية داخل الأسرة (بين الزوجين)

وكانت بحاجة إلى قرارات حاسمة، حيث كادت هذه الخلافات لدى بعض الأسر (بين الزوجين) أن تحدث انهياراً دائماً داخلها، ولهذا نرى أهمية في الحديث عنها بشكل منفصل لأنها أيضا تبين ما إذا كانت مستويات اتخاذ القرارات أحدثت عمليات صراع أو مساومة أو تعاون، وما هي مستويات كل عملية على حدة؟ وكيف وصلت بعض الأسر إلى حالة صراع، وهل أثنت أسر أخرى عن الدخول في مساومة أو صراع انطلاقا من مبدأ التعاون ومبدأ الغيرية بهدف الحفاظ على الأسرة ومنع وقوع الانهيار، وهل مثل الزوج الدكتاتور الغيري بسعيه للتعاون من اجل ضمان بقاء الأسرة ومصالحها أم غيرية وتعاون النساء هو الأساس لذلك؟ كما سيحاول توضيح إذا كان هناك ارتباط بين طبيعة الخلاف ونوعيته وطبيعة حسمه وتدخل النساء به بشكل أكبر أم لا.

النموذج الأول: أسر الزوجات غير العاملات

وضحت تصريحات الزوجين لدى أسرة الزوجة (33 سنة) أن الخلافات والصراع داخل الأسرة موجود، من خلال بعض المشكلات التي تثبت أنها أساسية، تتبع الزوجة استراتيجية "السكوت" اختصار الطريق كما تسميها، ولا تشرك الزوجة أي طرف في مشاكلها من خارج الأسرة، حتى الزوج بين غيرية زوجته على الأسرة وتنفيذها لكافة رغباته من أجل استمرار الأسرة وبقائها. وبغض النظر عن نوع الخلاف، فالزوج لا يسمح للزوجة التدخل أو نقاشه، وتؤكد تصريحات الزوجة بأنها تسعى دائما لإرضائه "الزوج" لاستمرارية الحياة الزوجية ومصلحة الأولاد، ويتحدث الزوج عن مشاركة عائلته أو تدخلهم في بعض هذه الخلافات. والجدول أدناه يوضح ذلك:

أسرة الزوجة 33 سنة	
الزوجة	**الزوج**
حصل خلاف في وجهات النظر حول مواضيع تابعة للأبناء فهو يقوم بضربهم ويكبت حرياتهم بصورة كبيرة ويتم حسم الخلاف عن طريق اختصار الطريق حيث لا	لم يحصل أي خلاف كبير في وجهات النظر حيث إن الزوجة متفهمة ومتعاونة معي وتحاول بدرجة كبيرة تلبية جميع الاحتياجات الخاصة بالزوج وأيضاً القيام بجميع

يتم المناقشة مع الزوج في أي موضوع الى أن تنتهي المشكلة بنسيانها، ولا يتم تدخل أحد من خارج الأسرة في حل الموضوع وهو الذي يحسم الخلاف عن طريق نسيانه بدون حل وهذا يستمر لمدة يومين.	الاعمال المطلوبة منها بشرط ان تكون بالرغبة التي اطلبها، ولو حصل خلاف في مثل هذه المواضيع مثلا لا أسمح إلا للأهل للتتدخل في حل هذا الموضوع ويحسم بناء على التناقش مع أهل الزوجة وينتهي بأن تقوم الزوجة بمحاولة إرضاء "الزوج وذلك لاستمرار الحياة الزوجية وعدم تشتت الأبناء وممكن أن يستمر هذا الوضع لمدة يومين على الاكثر

في حين بينت تصريحات أسرة الزوجة (44 سنة) أن الزوجة كانت مستمرة في محاولة نقاش المشكلة سبب الخلاف، التي تتعلق بمستقبل الأسرة (بيع أرض)، وهذا ما أعطاها قوة مستمرة في النقاش وتصعيد الخلاف والذي استمر إلى أسبوع من المشكلات والصراعات المستمرة، إلى أن سمح زوجها بالنقاش مرة أخرى والعدول عن قراره بسبب ضمان مستقبل أفضل للأسرة مع استمرار ملكية الأرض. كما تبين التصريحات أن الزوجة تعتبر المشكلة "كبيرة" في حين يراها الزوج بالمشكلة العادية

أسرة الزوجة 44 سنة

الزوجة	**الزوج**
حدث خلاف على بيع قطعة أرض لم أكن راضية عن بيعها في البداية كان يرفض أخذ المشورة أو الرأي مني بعدما حدثت مشكلة بيني وبينه على بيع قطعة الأرض كانت الفترة أسبوع وبعدها تقبل فكرة النقاش مني وأقنعته بعدم البيع خصوصا أنه سيأخذ المال حق الأرض ويصرفه واقتنع مني بعدم بيعها بعد نقاش طويل.	لم تكن هناك مشكلة كبيرة بحيث أدت إلى خلاف كبير ولكن حدثت مشكلة عادية كان النقاش بيني وبين زوجتي عادياً ولم يتدخل أحد من داخل أو خارج الأسرة لأننا في النهاية اتفقنا على رأي. المشكلة كنت أريد أبيع قطعة أرض هي لم تكن راضية عن البيع بعدها ناقشنا الموضوع واقتنعت بعدها بعدم البيع بعد حديث دار بيننا.

كما حصلت قصة خلافية مع أسرة الزوجة (35 سنة) حول موضوع ملكية الزوجة (الذهب)، حيث كانت الزوجة تحتفظ بالذهب في بيت أهلها خوفا من بيعه (من قبل الزوج) وحصلت مشكلة على هذا الموضوع أدت إلى رحيل الزوجة عن زوجها إلى بيت أهلها، وما ساعد في حسم الخلاف وإبقاء ذهب الزوجة في بيت أهلها هو سجن الزوج من قبل الاحتلال فوقفت القضية وعادت الزوجة إلى بيت زوجها لرعاية الأولاد

والأسرة. وكان كل من أهل الزوجة والزوج يتدخلون ويشاركون في تخفيف حدة الخلاف بين الزوجين في هذه المشكلة، مع أن الشواهد المختلفة للقصة تشير أن كل طرف كان يدير الصراع بصورة الخفية لصالح الأبناء.

أسرة الزوجة 35 سنة

الزوجة	الزوج
حصل خلاف حول موضع الذهب وأخذه مني وذهبت إلى بيت أهلي وصلت المشكلة إلى عدم التفاهم وتدخل أهلي وحسم الخلاف باحتفاظي بالذهب إللي كان سبب المشكلة وجاءت جاهة للبيت لرد الزوجة ونظرا للظروف الاجتماعية والأولاد حسم الخلاف بعد ثلاثة أيام.	في بداية الزواج حصل خلاف حول موضوع الذهب فكنت أرفض فكرة بقاء الذهب في بيت والد الزوجة ومن هنا رفضت الزوجة إرجاع الذهب إلى البيت وذهبت لبيت أهلها. حسم الخلاف مع بقاء ذهب الزوجة في بيت والدها وتم إرجاعها بعد ما كنت قد طلقتها ومن حيث شرعية الموضوع تم عودتها للبيت وتم التدخل من الأهل والأصدقاء وتم حسم الخلاف بناء على اعتقالي في تلك الفترة ولولا الاعتقال لما بقي ذهب الزوجة في بيت والدها واستمر الوضع 6 أيام.

في حين يعتبر الزوجان داخل أسرة الزوجة (28 سنة) أن الخلافات مستمرة ودائمة، وأن هناك مسلسلات وسيناريوهات لهذه الخلافات، حيث تتعرض هذه الزوجة للعنف المستمر من قبل زوجها، وينظر الزوج إلى زوجته بدونية عالية ارتباطا بقدرتها، وعلل الزوج ذلك بصغر سنها وقلة خبرتها في الحياة وإنها بحاجة دائما إلى التوجيه والإرشاد، كما شكك الزوج في قدرتها على تحمل المسؤوليات المختلفة داخل المنزل. ويتصاعد الخلاف بشكل رئيسي دائما بمشكلة صغيرة فتكبر حيث يمارس الزوج العنف والضرب على زوجته كما أنه شكاك ودائم الغيرة حسب الزوجة. وحصل الخلاف وتركت الزوجة المنزل، وتدخل أهل الزوج والزوجة لحل الخلاف وحسب الزوجة رجعت إلى المنزل من أجل أولادها فقط. تبين تصريحات الزوجين أن حسم الخلاف يتم من قبل الزوج وعندما قرر بأن زوجته تعود إلى البيت نفذ ذلك. وهذا واضح في الجدول أدناه:

أسرة الزوجة 28 سنة

الزوجة	الزوج

حصل خلاف على موضوع الغيرة من طرف الزوج حسب المواضيع إلى بتطلع في البلـــد من سمعات نسوان مش ولا بد أخلاقهم مـــش كثير وعلى أي موضوع مثلا إذا أضاع بلفونه أو أي ورقة خاصة فيه أو أي موضوع تـــافه بسبب مشكلة كبيرة وبنتهي بالضرب وبروح على دار أبوي واللي بدخل في هذه المواضيع أبوه وأمه وعمي وبظل في دار أهلي لأسبوع أو عشرة أيام وبعدها يجي عمـــي أو ســـلفي الكبير وبعدها برجع على الدار عشان أولادي ولا علشان سواد عيونه طبعا عشان الأولاد.	حصلت خلافات كثيرة حصل خلاف مثلا لأن زوجتي فـــي سن صغيرة وشخصية ما عندها القدرة تسيطر على الـــبيت وعلى الأولاد شخصيتي أقوى منها ما بتقرر أي شي. مـــن ضمن المرات إللى ضربتها وراحت على دار أبوهـــا كـــان على موضوع راحت على دار أبوها وما قالت إللى وكـــان مزاجي مش ولا بد وظلت في دار أبوها أســـبوعين، أجـــى عمي وأبوي ورجعوها ولقيتها في الدار ورجعتها علـــى دار أبوها بعدين أهلي إدخلـــوا عشـــان عنـــدي أولاد وراحـــوا ورجعوها وحسمت الخلاف لما رجعت إنه مـــا تـــروح ولا على أي مكان إلا لتقول إللى وحسمت الخلاف عشان الأولاد في النهاية وبعدين هي ما عودتني إنها إنروح أنا وهي على أي زيارة ولا أي مكان وما عندها قدرة انها تكون مسؤولة.

وبالنسبة للأسرة التالية حصل خلاف مع الزوج حول رغبة الزوجة (23 سنة) في إكمال تحصيلها العلمـــي، وحسم هذا الخلاف بقرار من الزوج بعدم الموافقة، واستمر النقاش لأربع سنوات ولم تيأس الزوجة، خاصـــة أن بعض الظروف المؤاتية خلال الانتفاضة والدعم المباشر من أهلها حول أهمية تعليـــم الزوجـــة لمســـتقبل الأسرة فكان القرار بالنهاية بموافقة الزوج الذي عمل على التحاق الزوجة في الجامعة، ولم يكن هذا القـــرار لولا موافقة الزوج. ذلك أن الزوج كان مضطرا للموافقة لتدخل والد الزوجة وهو "عمه"، ونتيجة للظـــروف الاقتصادية للأسرة لقلة تعليمه وتعليمها العالي، وليس نتيجة قناعة بأهمية تعليم الزوجة.

أسرة الزوجة 23 سنة

الزوجة	الزوج
بالنسبة للدراسة الجامعية كانت لدي رغبة في تكميل دراستي الجامعية بدايته كان يرفض الفكرة نهائيا لمدة أربع سنوات وكانت وجهة النظر بيني وبينه يوجد فيها تضارب من ناحية أنه يأخذ فكرة سيئة عن الجامعة من الناحية السلبية، بعد أربع سنوات تم إقناعه في الدراسة بدافع المساعدة له بعد التخرج والسبب إلى ساعدني انتفاضة 2000 وتعطيله عن العمل داخل إسرائيل تم إقناعه بالتحاق الجامعة والدراسة بهدف المساعدة ماديا له. (وكمان أبوي إدخل وساعدني).	حصل هناك خلاف كبير في وجهات النظر حيث كنت أرفض موضوع التعليم (للزوجة) نهائيا فتدخل من خارج الأسرة أم وأب الزوجة حيث عندهم رغبة كبيرة في تعليم ابنتهم فتم إقناعي بذلك عن طريق الحديث عن فائدة التعليم بالنسبة للزوجة ولأولادها في المستقبل وتم ذلك الإقناع بعد أربع سنوات، وحسم الخلاف في النهاية عن طريق موافقتي على التعليم للزوجة.

كما حصل خلاف من نوع مختلف داخل أسرة الزوجة (48 سنة) حيث كان السبب الرئيسي في هذا الخلاف مرتبطاً بتدخل أهل الزوج بحياة الأسرة وأن التدخل المستمر وخاصة المرتبط بمستقبل الأبناء ولّد خلافاً مركزياً داخل الأسرة، كاد يؤدي إلى طلاق الزوجة. فكانت فكرة الزوج وعائلته بتزويج البنت وإخراجها من المدرسة وخاضت الزوجة عدة صراعات على الموضوع، حتى تم إنهاء الموضوع بإرجاع البنت إلى المدرسة، كما حصل خلاف في موضوع متعلق بزواج البنت الأخرى من شاب غير مرغوب فيه لدى أهل الزوج وفعلا تم الرفض ولم تكن قادرة على تغيير وجهة نظر الزوج حيث كان مقتنعا بوجهة نظر أهله (أخته وأخيه بشكل رئيسي)، وكسب القضية الأولى لصالح الزوجة وخسارة القضية الثانية والتي أقل أهمية من وجهة نظرها وحسب حيثيات الأحداث. ويبدو من تصريحات الزوجة أنها تظهر دور العمة كدور سلبي في الصراع، وترى المشكلة بالخلاف الكبير، في حين يبرز الزوج دور أخوته ولا يرى بذلك خلافا أو مشكلة. والجدول أدناه يوضح هذه الخلافات:

أسرة الزوجة 48 سنة

الزوجة	الزوج
حصل خلاف بالنسبة لتعليم الأولاد والبنات وكان في تدخل كبير من أهل الزوج الأعمام والعمة حتى انه كانت بنتي في المدرسة في الحادي عشروخلوها تبطل من المدرسة لمدة 6 شهور وبعدها (بعد مشاكل طويلة) وصلت المشكلة لأني ممكن أطلق من تحت راس الموضوع لغاية ما رجعوها على المدرسة عمتها وأعمامها خلص قرروا إنه ما فيه تروح على المدرسة لأنه خلص ما عندهم طريقة تفكير معينة في الحياة ليش البنت تقرأ ما هي آخرتها للمطبخ ومخسر زيادة وعلى غير فايدة. ومشكلة ثانية كان فيه شب من أقارب زوجي بدرجة بعيدة بده بنتي وطلبها للزواج والبنت بدها اياه والشب منيح وأنا ما عندي مانع ولكن اختلفت أنا وأبوها لأنه كان في البداية شبه موافق على الموضوع وبعدين لما أعمامها وعمتها ما بدهم هذا الموضوع يصير رفضوا وصاروا يطلعوا في حجج فاضية المهم إنهم يعارضوا وانتهى الموضوع بالرفض لانهم ما وافقوا وحرضوا زوجي على الرفض وما مشى الموضوع ما بيحبوا أي موضوع يمشي منيح.	ما حصل أي خلاف في وجهات النظر بيني وبين زوجتي ولكن لو حصل أنا إللى بحسم الخلاف وأخوتي وأبوي ممكن إنهم يدخلوا في حل الموضوع

تنحصر الخلافات بشكل مركزي بالأولاد أيضا داخل أسرة الزوجة (40)، حيث بينت تصريحات الزوجين أن المشكلات الرئيسية مرتبطة بالأولاد، فالخلاف يحسم من خلال أن الزوجة تتنازل بالنهاية "وتتأسف للزوج" وينتهي الخلاف الذي قد يصل لدرجة الصراع إلى يوم أو يومين.

أسرة الزوجة 40 سنة

الزوجة	الزوج
حصل خلاف حول موضوع الأبناء حيث إنه المشكلة هو إعطاء إذن "تصريح" للأبناء بالخروج مع عدم رغبة الأب بذلك يتم التأسف للزوج ولا أحد يتدخل سواء من خارج الأسرة أو داخلها ونا " الزوجة" هي إللى تحسم الخلاف بالتأسف للزوج والخلاف هذا ممكن يستمر يومين أو أكثر. الخلاف حول الأولاد بيكون أنا بقولهم اطلعوا	في حالة حصول خلاف في وجهات النظر لا يتم تدخل أي شخص بغض النظر عن صلة القرابة واللي بحسم الخلاف الزوج "أنا" وينتهي بتنازل الزوجة لاستمرار الحياة اليومية وتغير جو الحزن الذي يخيم على البيت وعدم عكسه على الأولاد والأسرة، وينتهي في يوم أو يومين إلى أربعة أيام حيث تقوم الزوجة بممارسة الأعمال المنزلية على أكمل

مشوار معين مثلا عند دار اعمامهم أو عند اصحابهم ولكن زوجي قبل فترة قالهم ما يروحوا وحصل عدة مرات انه اختلفنا على الموضوع ولكن عادة ينتهي الموضوع زوجي بقرر بقول إنه خلص ما بدنا نروح هذا المشوار	وجه فلديها قدرة على تحمل الخلافات بصورة جبارة. فالمشاكل إللى بتخص الأولاد بختلف عليها ومثلا بتصير مشكلة حول هي المواضيع ولكن زوجتي بترجع بنهي الخلاف عن طريق أنه مثلا بترك القرار النهائي إلى وبتحاول إنها ترجع الحياة لطبيعتها وإذا في حالة صار أي مشكلة أو خلاف أنا بحسم الخلاف وبقرر في الموضوع إللى بيكون موجود

خلاصة القول:

أولا: لا بد من التنويه إلى أن النساء وبشكل عام أكثر إقرارا بالمشاكل والتحديات التي واجهت الزوجين داخل الأسرة مقارنة بتوجهات الرجال لذلك، حيث كان الرجال أكثر تحفظا على المشاكل والحديث عنها.
ثانيا: تلعب العائلة الممتدة دورا رئيسيا في التأثير على إدارة الصراع داخل بعض الأسر حيث يكون تدخل أطراف العائلة الممتدة لصالح الزوج غالبا.

ثانيا: اتبعت النساء عدة استراتيجيات أثناء الصراع بين أفراد الأسر:

- استراتيجية السكوت وإرضاء الزوج، حيث كنّ يحاولن النساء استخدام هذه الاستراتيجية من أجل إنهاء الصراع أو إدارته بصورة تمنع تفاقم المشاكل داخل الأسرة.
- استراتيجية النقاش والإقناع، ويلجأن لهذه الاستراتيجيات من موقف قوة ولا يمكن التنازل إلا بإقناع الزوج.
- استراتيجية "الحرد" لدى بعض الزوجات من خلال الذهاب إلى بيت أهلها، وهذا كان من باب الضغط على الزوج نتيجة عدم مقدرتها على التواصل في ظل الظروف القائمة، ولكن

الضغوط الاجتماعية والنفسية (الأهل، والأولاد) كانت تحول دون استمرارها في هذه الاستراتيجية التي تنتهي بالعودة وبشروط الزوج غالبا وهذا يعزز من سلطته.

رابعا: يتبع الرجال سياسة السلطة في الأساس بإدارة الصراع داخل الأسرة، وإذا كان بعض الأزواج مضطرين للتعامل مع بعض القضايا الصراعية فيكون من منطلق تعزيز سلطته بشكل أساسي وليس من باب التفاوض أو المساومة مع الزوجة في هذه المواضيع. وفي هذا السياق مثلا يوصف بعض الأزواج على سبيل المثال سكوت الزوجة والصراع معها على أنه تعاون.

النموذج الثاني: الخلافات داخل أسر الزوجات العاملات

حصلت مشكلة داخل أسرة الزوجة (36 سنة)، رفضت الأسرة الإفصاح عن طبيعة المشكلة، حيث حدث خلاف أدى إلى خروج الزوجة إلى أهلها المقيمين في عمان، وانتهى الخلاف بتدخل الأطراف المختلفة وخروج الزوج إلى عمان لنقاش الموضوع وحله دون التعرف على التفاصيل، حيث لم يدلِ الزوج بأية تفاصيل.

أسرة الزوجة 36 سنة

الزوجة	الزوج
كانت مشكلة بسيطة لكنها كبيرة تدخل فيها الكثير من الأقارب لكن في النهاية قرر زوجي حسم الخلاف لأن الأمر كان يخصنا فقط ولا أحد غيرنا وكان القرار له تقريبا حدث هذا الخلاف قبل سبع سنوات. كانت مشكلة بسيطة مثلما ذكرت لأنه عدة أطراف تدخلت بها كبرت إلى أن وصلت أنني ذهبت عند أهلي بالاردن لمدة غير بسيطة مع الأولاد ثم تدخل بعض الناس ليكونوا واسطة خير ويجمعونا مع بعض وجاء زوجي لهناك وجلسنا مع بعضنا وتفاهمنا وحلت المشكلة.	يتم حسم الخلاف داخليا بالنقاش بينا، جلسنا نحن الاثنين وتناقشنا بالمسألة ووضعنا الحل بدون تدخل احد من أي من الجانبين.

تحدث الزوجان داخل أسرة الزوجة (22 سنة) عن خلافات واضحة وخلافات مبطنة داخل هذه الأسرة، تعاني هذه الأسرة من مشكلة عدم الإنجاب وهذا يساهم في حدوث خلافات بين الزوجين، فالزوجة تكون باستمرار حساسة للموضوع من خلال تكرار الحديث حوله من قبل أهل الزوجة والزوج، والخلاف حول هذا الموضوع حدث بشكل مركزي عند زيارة الزوج لأهله فيعود "متفششا" حسب الزوجة في أي موضوع أو قضية يتم نقاشها. كما اعتبر الزوج أن زوجته كثيرة الغيرة عليه وهذا يحدث خلافاً بينهما وتستمر الخلافات لأكثر من يومين في بعض الأحيان "حسب وصف الزوج: حتى تعلم الزوجة بأن الزوج ليس ملكا خاصا لها بل له كيانه المستقل".

أسرة الزوجة 22 سنة

الزوجة	الزوج
بجوز لحد هلقيتي ما في مشكلة فعلية في موضوع الأولاد بصراحة هو ما بخلص من حكي الناس وأولهم أهلي وأهله لأنهم فعلا هم إللى أثروا على نفسيتنا لما نروح عندهم (وينتا بدكم تجيبوا ولي العهـــد) أو مثلا (اشتغلوا في حالكم بدل ما انتوا قاعدين) فلما بتسمعي هذا الكلام إلا ما تزعلي وتتقهري طبعا بعمل مشكلة ولكن سرعان ما تنتهي، المشـــكلة في موضوع الأطفال اني أنا عندي مشكلة بسيطة وعم بتعالـــج منهـــا ولكن العلاج بتحسن عليه بشكل بسيط والدكتور حكى انه يعني ما في المشكلة كبيرة. لما برجع من مشوارمعين (مثلا عند أهلـــه) ويكونـــوا مسمعينه كلام على هذا الموضوع بيجي زعلان مـــا بيســـتحمل كلام وبيصير يتفشش في أي إشي وبفتح الموضوع في نهاية المشكلة ولكن مش كثير يؤثر الموضوع علينا بجوز لاني مطمئن انها مشكلة بسيطة واني بؤخذ العلاج والدكتور بقول إنه بتحسن. وبالنسبة للمشاكل بشكل عام ما بعرف ليش دايما هو إللى بهي الموضوع ولكـــن ينتهـــي بعـــد مناقشة والحوار بيني وبينه ودايما بقنعني بوجه نظره وبقـــرر حســـب إللى بدي إياه بجوز هو اقدر مني على أخذ القرارات عشان هذه هـــو إللى بقرر في كل المواضيع.	حصل خلاف بيني وبين زوجتي على موضـــوع غيرة مش طبيعية من قبلها وذلك لأنهـــا بتغـــار كثير مأي إشي إذا حكيت مع اخـــتي بتغـــار إذا رحت عند اهلي بتغار إذا حكيت مع مرت اخوي بتغار أي حد احكي معاه بتغار منه كانها بـــدها اياني بس الها اختلفنا على الموضوع وصـــارت مشكلة بيني وبينها واستمرت المشـــكلة بجـــوز يومين أو ثلاثة وهي بتعيط وأنا طبعـــا زعلـــت منها كثير لأنها اشعرتني كانها بدها تملكني زي أي اشي عندها وهذا ما برضـــي حـــدا طـــوال الثلاثة ايام واحنا مختلفين وزعلانين من بعـــض وبعدين أنا شعرت إنه خلص بكفي الموضـــــوع زاد عن حده لازم ينتهي طبعا على اساس إنهـــا إلها حقوق وأنا مش ملك خاص لها أخذت قرار بأن أنهي الموضوع.

خلاصة القول:

تبين التصريحات أنه لم يكن هناك وضوح بالمجمل ما إذا كانت النساء العاملات أكـــثر إقـــرارا بالمشـــاكل والتحديات التي واجه=ت الزوجين داخل الأسرة مقارنة بتوجهات الأزواج، حيث كان الرجال والنســـاء فـــي ثلاث أسر متحفظين على المشاكل والحديث عنها، بينما كان إقرار الأزواج والزوجات في الأسرتين واضحا مع الاختلاف في الحديث عن التفاصيل.

ثانيا: اتبعت النساء عدة استراتيجيات أثناء الصراع بين أفراد الأسر:

- استراتيجية النقاش والإقناع، حيث كانت النساء تلجأ لهذه الاستراتيجيات عندما ترى في موقفها قوة لا يمكن معه التنازل إلا بإقناع الزوج، كما تلجأ النساء العاملات إلى هذه الاستراتيجية نتيجة القوة التي تتمتع بها النساء.
- استراتيجية "الحرد" لدى بعض الزوجات من خلال الذهاب إلى بيت أهلها، وهذا كان من باب الضغط على الزوج نتيجة عدم مقدرتها على التواصل في ظل الظروف القائمة، ولكن الضغوط الاجتماعية والنفسية (الأهل، والأولاد) كانت تحول دون استمرارها في هذه الاستراتيجية التي تنتهي بالعودة وبشروط متفق عليها بين الزوجين.

تحليل الحالات

لأهمية عملية اتخاذ القرار والتحليل المقارن في سياق الخلافات والصراعات بين الأفراد داخل الأسر سيكون من المهم التحليل المجمل في هذا الجزء ليقدم صورة مقارنة واضحة بين مختلف الحالات.

بشكل عام تبين تصريحات الأزواج داخل الأسر المختلفة أن الأسر يحدث داخلها وفي سياقها تعاون وصراع ومساومة ومفاوضة وغيرية، ولكن تختلف حدة الصراع وحدة المساومة ودرجات التفاوض من أسرة إلى أخرى، في حين وصول الصراع إلى ذروته يكون الطرفان مضطرين إلى التفاوض والمساومة في نهاية المطاف، والذي تحقق بالتعاون داخل أغلب هذه الأسر، وأن النساء بشكل عام يسعين إلى التنازل واللجوء إلى التعاون مع الزوج من مبدأ الغيرية على الأسرة والحرص على تحمل مستقبل الأسرة والأولاد بشكل أكبر، أو نتيجة ظروف قاهرة (كسجن الزوج على سبيل المثال) نتاج السلطة الهرمية في سياق العائلة الأوسع، وتتوافق هذه النتيجة مع ما جاء به بعض الباحثين، (انظر: Sen,1990.Kabeer,1994.Becker,1981). في حين أن النساء ينجحن في التفاوض والمساومة في قضايا يكون دعم معنوي لهن حول القضية المطروحة، فقدرة الزوجة على التفاوض وامتلاكها للقدرة التفاوضية ارتباطا بأهمية القضية التي تفاوض عليها وارتباطها

بمستقبل الأسرة بشكل رئيسي (على سبيل المثال عدم بيع قطعة الأرض، والالتحاق بالتعليم الجامعي) ساهم في قدرتها على التأثير المباشر على الزوج في قبول القرار بالرغم من أن بعض القضايا تأخذ سنين من التفاوض، كما أن الدعم المعنوي من العائلة يساهم بشكل رئيسي في ذلك. في حين أن بعض الأسر وخاصة المتعلمة لم تفصح عن خلافات جذرية داخل الأسر، وأن الأسر في السياق العام متعاونة مع أن تفاصيل المقابلات بينت أن هناك خلافات وقعت داخل هذه الأسر كانت تحسم إما من الزوج أو الزوجة ولكن لم تفضل هذه الأسر وغيرها إعطاء تفاصيل توضح كيفية حل الخلافات أو تفاصيل حولها (انظر أيضا: Sen,1990.Kabeer,1994.).

بالنظر إلى أسر النساء غير العاملات، نرى أن كل أسرة سادت فيها أنوع مختلفة من العلاقات، فالنساء في بعض الأسر يلجأ إلى التعاون وحسم الخلاف واختصار المشكلة من أول الطريق. يؤكد أحد الأزواج أن الزوجة تنفذ رغباته وتوجيهاته، وهذا يكون في سياق العلاقة الأبوية والهرمية للسلطة التي تعيشها هذه الأسرة وغيرها وأحيانا يعتبر الزوج نفسه الوصي على الزوجة لعدم قدرتها على اتخاذ القرارات المناسبة لصغر سنها وغياب القدرة لديها على تحمل المسؤوليات (زواج مبكر) بالرغم من أن الزوجة تدخل في حالة مساومة مع الزوج من خلال المساواة الجنسية مع الزوج والذي تعتبره المصدر القوي الذي تمتلكه. بالرغم من أن الصراع لم يغب عن هذه الأسر ولكن الزوج بالنهاية هو من يحسم الأمر ويتخذ القرار المناسب بالرغم من تدخل الأطراف إلا أن الزوج يفضل دائما أن يحسم الخلاف من زاويته. وكما فتحت بعض القضايا في سياق أهميتها مجالا قويا لبعض الزوجات في عملية التفاوض والقدرة على التأثير والمساومة. وتدخل أهل الزوج في بعض الأحيان يمنح قوة للزوجات وقدرتهن على التفاوض كما ينزع القوة في قضايا أخرى. وعبرت النظريات عن ذلك لدى كل من Wolf و Kabeer و Sen. (Sen,1990.Kabeer,1994.Wolf,1997).

وبالنسبة للأسر التي يكون فيها الأزواج متعلمين وعاملين والزوجات ربات البيوت، تشعر النساء بالدونية وبالرغم من دخول الزوجة مع الزوج في عملية تفاوض ومساومة في بعض الأحيان، إلا أنها تتراجع وتسعى للتعاون ليس فقط في سبيل ضمان مستقبل الأسرة، وإنما في سياق شعورها بالدونية وإنها غير قادرة على الاستمرار في الخلاف فتسعى، لإرضاء الزوج والتأسف له حسب تعبيرها وتعبير زوجها. وتركزت خلافات هذه الأسرة على الأولاد وأن القرار الخلافي حولهم يحسم من الأب، بصفته الراعي الرئيسي للأسرة. (انظر أيضا: Sen,1990.Kabeer,1994).

وفي سياق الأسر التي يعمل بها الزوجان حصل خلاف أدى إلى صراع داخلي، وحمل هذا الصراع في طياته مراحل انهيار الأسرة مع أن الزوجة تحاول تبسيط المشكلة مع أنها انتقلت للعيش مع أهلها في بلد مجاور. وبالنهاية حسب الزوجة ومع تدخل أطراف مختلفة لمنع الانهيار كان القرار بيد الزوج في السفر وإرجاع الزوجة، هذه المعلومات من الزوجة ولم يتحدث بها الزوج ولم يكن هناك تفاصيل.

وفي الأسرة التي تعتمد على دخل الزوجة بشكل رئيسي (الزوجان طالبان)، حصلت خلافات كثيرة، حيث تؤثر هذه الخلافات وتتسبب في خلق صراعات وتوترات، ما تشير إليه التصريحات أن الزوجة ليس لديها القدرة والقوة على التفاوض، وهذا ما يجعلها تلجأ إلى البكاء أحيانا حسب الزوج، وأن خلافاتها أحيانا غير منطقية حسب الزوج، وما ينزع الزوجة إلى هذا الحال هو عدم قدرتها على الإنجاب أو المشكلات الصحية التي تتعرض لها، وهذا سحب منها بعض القوة التي كان من المفروض أن تتمتع بها بسبب مشاركتها الاقتصادية والنقابية بعضويتها في مجلس الطلبة. وما يؤكد ذلك أن الزوجة تتحدث عن عمليات تفاوض تحدث داخل هذه الأسرة ولكن عملية النقاش والحوار تتم بالنهاية بإقناعها من قبل زوجها لامتلاكه قدرة تفاوضية أقوى منها ووسائل إقناع يتميز بها.

بالنهاية تشير النتائج أن كل أسرة تحمل أنماطاً معينة وقضايا معينة ويتم التعامل معها في سياق مختلف عن غيرها، وأن كل أسرة على حدة تمثل قصة معينة. وما تؤكده النسويات والأدبيات فإن كل العمليات والتوجهات قابلة للتعامل بها داخل الأسرة فالصراع مشروع كما التعاون مشروع والمساومة تمثل نمطاً مهماً في عملية التفاوض، وأن الغيرية تبرز لدى النساء في معظم الأسر التي يحدث في داخلها صراع، كما أن الأب يعتبر الراعي والحامي من خلال تعزيز سلطته داخل المنزل بدوره المحوري وسيطرته وتحكمه في شؤون أفراد الأسرة.

وتلجأ النساء الفاقدات لأي مصادر دعم إلى مساومة الزوج جنسيا وعاطفيا، حيث ترى الزوجة (28 سنة) والمتزوجة مبكرا بغياب أي مصادر دعم حتى من قبل أهلها إلى مساومة الزوج بالحب فحسب تصريحاتها فهو يحبها بالرغم من ممارسته العنف عليها وهذه الوسيلة الرئيسية التي تلجأ إليها وتمتلكها.

استنتاجات عامة حول عملية اتخاذ القرار

نظريا وواقعيا تحتل النساء مواقع مختلفة في سياق القرارات المختلفة، حيث يترعرع هذا الواقع للنساء في ظل علاقات قوى، تسعى بعض النساء في اتجاهات مختلفة لخلق واقع متوازن في العلاقات مع الرجل مع توفر إمكانيات ومصادر مادية ومعنوية تجعل المرأة شريكاً رئيساً في عملية القرار داخل الأسرة. وفي سياق الأسر التي تفقد النساء المصادر لخلق التوازن يتصدر الرجل القرارات المركزية والاستراتيجية والمرتبطة بالمصادر والأمور المعيشية للأسرة، في حين تتدبر النساء القرارات المنزلية والرعاية داخل الأسرة، على اعتبار أن القرارات المرتبطة بهذا السياق تكون غير مكلفة وغير متعلقة بالحيز العام، ويكون تدخل الزوج في هذه القرارات نابعاً من السلطة التي يملكها.

وتشكل الملكية والدخل عاملا رئيسيا في خلق علاقات القوة وتوازنها، كما تساهم نظرة النساء لذاتهن عـــاملاً إضافياً ومساعداً لقوتهن، كما تشكل المواقف الإيديولوجية تجاه مفهوم الشراكة الأسرية بين الرجال والنســـاء عاملا مهما يعزز من مكانة النساء.

سادت الأسر المختلفة عمليات مساومة وصراع ومفاوضة، حيث تلجأ النساء أحيانا إلى التفاوض العلني وتلجأ في أحيان أخرى إلى تفاوض ومساومة خفية مع الرجال.

كانت النساء أكثر إقرارا بوجود مشاكل وخلافات داخل الأسرة، كما أن النساء والرجال الأقل تعليمـــا أكـــثر صراحة ومباشرة في الحديث عن المشاكل والخلافات داخل أسرهم.

وتبين الصورة العامة لدى الأسر المختلفة أن المرأة شريك في الأمور المختلفة داخل الأســـرة، ولكـــن هـــذا الشريك تغلب عليه صفة عدم المشاركة (شريك غير مشارك). وإن جاز الحديث عن المســـتويات المختلفـــة للإطار العام للمساهمة في عملية اتخاذ القرار بصورة كمية، نرسم الصورة التالية حول ديناميكيات العلاقات المختلفة ودور كل من الزوجين بها حسب المستويات المختلفة:

<u>ففي الشكل الأول</u> تصنع غالبية القرارات وتقرر من قبل الزوج، بينما بقيت القرارات المشـــتركة محـــدودة، كذلك القرارات المرتبطة التي تشارك فيها الزوجة ما زالت محدودة بشكل أكبر.

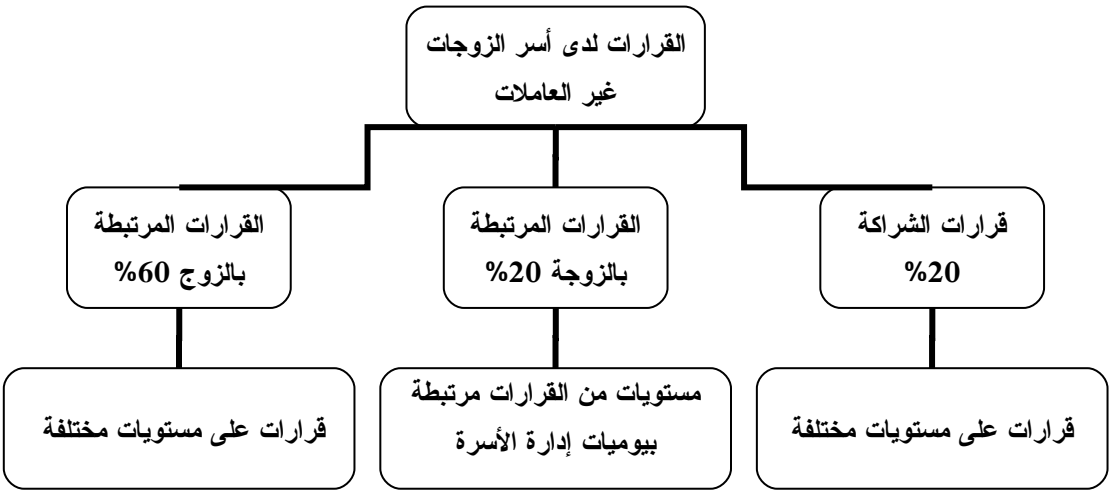

وفي الشكل الثاني: تختلف الصورة في أسر النساء العاملات حيث تغلب الشراكة في القرارات المختلفة بين الزوجين، مهما كان الزوج صانعاً ومتخذاً قراراً تبقى محدودة بشكل عام.

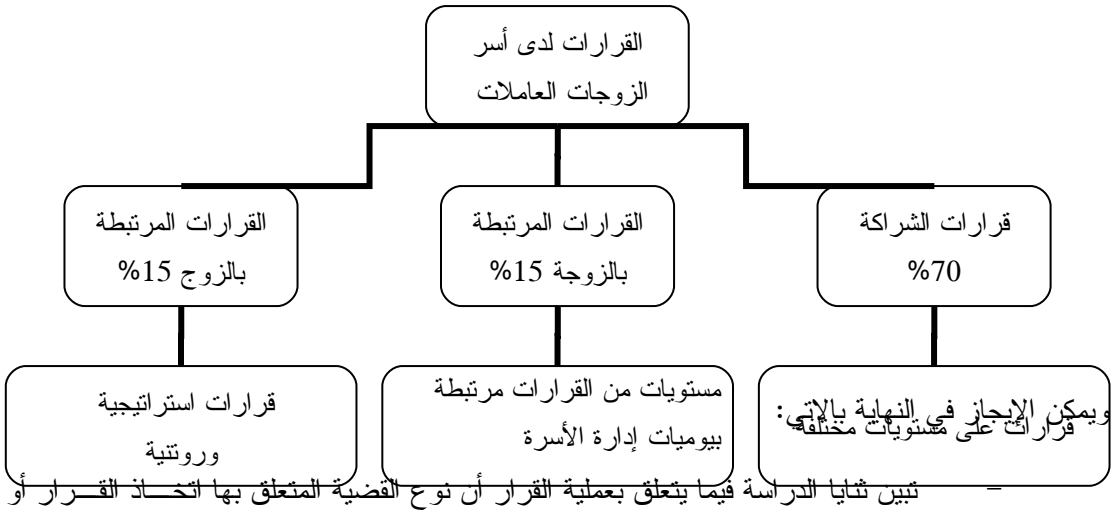

ويمكن الإيجاز في النهاية بالآتي:

- تبين ثنايا الدراسة فيما يتعلق بعملية القرار أن نوع القضية المتعلق بها اتخاذ القرار أو القرارات الصراعية داخل الأسر لم يكن له تأثير مباشر بقدر ماهية العلاقة والديناميكات بين الزوجين، وهنا يمكن الحديث عن عدة عوامل وعدة استراتيجيات تلعب داخل الأسر أدواراً مختلفة في عملية اتخاذ القرار والتي تؤدي إلى التفاوض و/أو المساومة و/أو الصراع و/أو التعاون داخل الأسر.
- تلعب عدة عوامل وتؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القوة التفاوضية للنساء ومن أهم هذه العوامل: العوامل المادية (الدخل والملكية)، والعوامل المعنوية (النظرة للذات، العلاقات العاطفية، العمر، مواقف الزوج الأكثر انفتاحا وغيرها).
- هناك عوامل برزت وشكلت تأثيراً مباشراً وغير مباشر أيضا على وضعية النساء وباتجاه أضعف من قوتها التفاوضية ومن أهم هذه العوامل:

1. الضغط الاجتماعي على الزوجة خاصة من العائلة الممتدة.
2. وجود أطفال داخل الأسرة والحرص على التماسك من أجلهم.
3. وجود مشاكل إنجابية لدى بعض النساء، وهذا أضعف من وضعها.
4. الزواج المبكر، الذي يضعف من قوة الزوجة في المستقبل وخاصة في قوتها التفاوضية مع الزوج.
5. المواقف السلطوية التي يتبناها الأزواج في علاقاتهم مع زوجاتهم.

- وفي سياق الوقائع المختلفة داخل الأسر تستخدم النساء عدة استراتيجيات في صراعهن داخل الأسر ودخول النساء في هذه الاستراتيجية يكون بالأساس هدفه إدارة الصراع، ومن أهمها:

1. استراتيجية السكوت وإرضاء الزوج.
2. استراتيجية "الحرد" لدى بعض الزوجات من خلال الذهاب إلى بيت أهلها.
3. استراتيجية النقاش والحوار والإقناع.
4. استراتيجية المساومة والصراع.

- شكل الخطاب داخل الأسر أبعاداً مختلفة، حيث كان خطاب الرجال يعبر عن السلطة والأيدولوجيا الواضحة لديهم لإدارة الأسرة بغض النظر عن المساحات المختلفة التي كان يضفيها بعض الرجال من الحرية والمشاركة مع أفراد أسرهم.
- تتم عملية اتخاذ القرار تدريجيا (التدرج في القرارات)، حيث تتم عملية اتخاذ القرار في مستويات مختلفة وداخل كل مستوى يوجد قرارات روتينية تتعلق بالعملي للأسرة وقرارات مهمة تتعلق

بالاستراتيجي، كما أن هناك درجات للمشاركة في عملية القرار، من الممكـــن أن تكـــون المشـــاركة متدرجة (محدودة أو متوسطة أو عالية) حسب القوة التي تمتلكها النساء.

الاستخلاصات والنتائج

قدمت هذه الدراسة في طياتها العلاقات والديناميكيات بين أفراد الأسرة، حيث ما زالت الأسرة تشكل نواة رئيسية من النظم الاجتماعية وقد لاقت الكثير من الاهتمام في مختلف أوساط العلماء الإنسانيين، خاصة في ظل التغيرات التي جرت على الأسرة في المجتمعات الراهنة، من حيث البناء والوظيفة والهيكلية والعلاقات الداخلية. وتحدثت الأدبيات ووجهات النظر المختلفة أن هناك أدواراً وعلاقات أسست داخل الأسرة وتم تناول هذه العلاقات بوجهات نظر عدة، وأوحت معظم الأدبيات أن السلطة بالعموم تمركزت بيد الرجال داخل الأسر، بالرغم من التغيرات المختلفة التي دخلت على الأسر، وتناولت الأدبيات المختلفة العلاقات بين الرجال والنساء بسياقات مختلفة فمنها من تناول الأسرة كوحدة واحدة دون النظر إلى العلاقات داخل الأسرة بنوع من التفكيك والنقاش خاصة الدراسات المحلية. وفي ظل شح الدراسات المحلية النوعية والكمية التي تناولت الأسرة المعيشية الفلسطينية بنوع من التحليل الشمولي على أساس النوع الاجتماعي شكلت هذه مساهمة لفهم أعمق للعلاقات والديناميكيات بين الرجال والنساء داخل الأسرة من خلال نقاش عملية اتخاذ القرار وإدارة المصادر وتقسيم العمل المنزلي والعلاقات المختلفة داخل الأسرة الفلسطينية من وجهة نظر النساء والرجال والأبناء إلى حد ما.

وفيما يتعلق بالتوجهات النظرية المختلفة التي تناولت العلاقات بين الرجال والنساء داخل الأسرة، شكلت الأطر النظرية القائمة على مفهوم النوع الاجتماعي من خلال دراسة العلاقات المتداخلة ما بين الرجل والمرأة إطاراً نظريا مهما لفهم الواقع والآليات والعمليات التي تتم داخل الأسرة، حيث ناقشت هذه الأطر العلاقات والعوامل المختلفة (اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية) عن تأثيرها على قيمة العمل في الأدوار الإنجابية والإنتاجية والمجتمعية التي يقوم بها كل من المرأة والرجل، وكيف تبنى المسؤوليات ومكانة المرأة والرجل في إطار الأسر في ظل الواقع المختلف لكل أسرة.

حيث تعتبر نظريات النوع الاجتماعي من أكثر النظريات التي دعت إلى ضرورة إعادة التفكير في عملية اتخاذ القرار وتوزيع المصادر وتقسيم العمل في الأسرة بشكل أعمق، فإدارة الصراع وعملية التفاوض داخل الأسرة، تتأثر بعوامل وعلاقات تتفاعل وتتشكل أولا داخل الأسرة على أساس الجنس والعمر، وتتأثر بعوامل مثل الإمكانيات والمصادر المعنوية والمادية المتوفرة للرجال والنساء، لا تفضل النسويات إطاراً على آخر في تفسير العلاقات وعملية اتخاذ القرار فهناك إمكانيات لأن يحدث غيرية، ومساومة، وتعاون، وصراع، في إطار الأسرة الواحدة عند اتخاذ قرارات مختلفة أو في إعادة توزيع مصادر الأسرة أو في إعادة تقسيم العمل المنزلي.

من أهم النقاط الرئيسية التي خلصت إليها الدراسة:

أولا: فيما يتعلق بتوزيع المصادر وإدارتها

الدخل: شكل الدخل المادي المصدر الرئيس لمصادر الأسرة.

المساهمون في الإدارة: يشارك المساهمون في دخل الأسرة في دخل الأسرة دورا مركزيا في عملية الإدارة والصرف للموازنة وبأشكال مختلفة. حيث تسود الإدارة المشتركة بين الرجال العاملين والنساء العاملات، بينما تسود الإدارة الفردية المسيطرة من قبل الرجال في أسر النساء غير المساهمات في الدخل.

الخطاب واللغة: ساد الأسر نوعان من الخطاب: الخطاب واللغة للنساء العاملات الذي كان يعبر عن ثقة أكبر مقارنة بالنساء غير العاملات. في حين كانت لغة الرجال في أسر النساء غير العاملات تعبر عن سلطة وسيطرة، وكانت النساء في هذه الأسر يملن أكثر للقبول بالواقع المعاش لهن.

الفقر: لم تلق الأسر ذات الدخل المحدود بعبء إدارة المصادر على المرأة في سياق الافتراض القائل إن على النساء أن يتدبرن أمور الأسرة ضمن الميزانيات المحدودة جدا.

ثانيا: فيما يتعلق بتقسيم الأدوار والأعباء داخل الأسرة الفلسطينية

العلاقات في المجالين العام والخاص: ما زالت علاقات النساء غير العاملات تتمركز بشكل رئيسي داخل الحي والبيت، في حين تكون هذه العلاقات محدودة للرجال وتمتد علاقاتهم ومعاملاتهم داخل السوق والمؤسسات المجتمعية. في حين تكون الصورة لدى النساء العاملات معكوسة حيث يحد عمل النساء من علاقاتهن وتواصلهن مع الجيران، وتتسع علاقاتهن مع السوق والمؤسسات المجتمعية وكذلك الصورة لدى أزواجهن.

الأعباء المنزلية والرعوية: يقع على عاتق النساء القيام بالأعباء المنزلية والرعاية للأولاد، أن النساء بغض النظر عن حالتهن العملية يعملن أضعاف الرجال، فالنساء العاملات يعملن أضعاف الرجال العاملين في ذات الأسرة، وإذا كان هناك مشاركة للرجال فتكون محدودة وهامشية.

الفروقات بين النساء: تشير نتائج المقابلات أن النساء العاملات يعملن ساعات أطول في المجالين الإنتاجي والإنجابي معا مقارنة مع النساء غير العاملات، بينما تعمل النساء غير العاملات ساعات أطول في العمل المنزلي والرعاية. كما تشير نتائج الدراسة أن الأعباء تكون أقل على النساء اللاتي لا يوجد لديهن أولاد، بينما يزداد عبء الرعاية لدى الأسر اللاتي لديهن أولاد صغار ويقل هذا العبء لدى الأسر التي يكون أولادها مراهقين وكباراً في العمر.

الخطاب والمواقف: فقد بينت النتائج أن النساء غير العاملات لديهن اتجاهات ايجابية نحو العمل المنزلي مع وجود نزعات عدم الرضا، في حين كانت اتجاهات النساء العاملات والمتعلمات سلبية أو حيادية للعمل المنزلي. وأن دور الرجال مقصور لدى بعض الأسر على المساعدة التي يعبر عنها في خطاباته خاصة لدى أسر النساء العاملات والمتعلمات.

الأبناء وتقسيم الأدوار: تشير النتائج أن الأدوار يتم استنساخها لتوريثها للأجيال.

ثالثا: فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرار والخلافات داخل الأسرة

عملية القرار: القضية المتعلق بها اتخاذ القرار لها تأثير، ولكن ليس بالقدر المرتبط بماهية العلاقة والديناميكيات بين الزوجين.

النساء والخلافات: كانت النساء أكثر إقرارا بوجود مشاكل وخلافات داخل الأسرة، كما أن النساء والرجال الأقل تعليما أكثر صراحة ومباشرة في الحديث عن المشاكل والخلافات داخل أسرهم.

العوامل المساهمة في القوة التفاوضية: تلعب عدة عوامل وتؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القوة التفاوضية للنساء العوامل المادية والعوامل المعنوية. هناك عوامل برزت وشكلت تأثيراً مباشراً وغير مباشر أيضا على وضعية النساء وباتجاه أضعف من قوتها التفاوضية الضغط الاجتماعي وجود أطفال.

استراتيجيات الصراع لدى النساء: وفي سياق الوقائع المختلفة داخل الأسر تستخدم النساء عدة استراتيجيات في صراعهن داخل الأسر ودخولهن في هذه الاستراتيجية يكون بالأساس هدفه إدارة الصراع (السكوت، الحرد، الحوار).

الخطاب والمواقف: للخطاب داخل الأسر أبعاد مختلفة، حيث كان خطاب الرجال يعبر عن السلطة والأيدولوجيا لإدارة الأسرة.

العوامل المساهمة في تقوية النساء داخل أسرهن

وفيما يتعلق بالآليات والعوامل الرئيسية التي ساهمت في دعم النساء وقوتهن التفاوضية والتشاركية داخل الأسرة في المجالات المختلفة، لعب عمل النساء ومشاركتهن الاقتصادية دورا بارزا في تعزيز مشاركتهن في عملية اتخاذ القرار داخل المنزل، كما ساهم في بلورة دور مركزي لهن في إدارة ميزانية ومصادر الأسرة،

وحفز النساء للطلب المباشر والتفاوض مع الرجال حول العمل المنزلي وإعادة تقسيمه. كما ساهمت عوامل مادية أخرى كملكية النساء في تعزيز وضع النساء في ذات القضايا. وساهمت عوامل معنوية في قوة النساء (خاصة غير العاملات) مثل العمر ومواقف كل من الرجال والنساء ونظرة النساء لذاتهن والعلاقة ما بين الرجال والنساء ودور كل منهما في القضايا المختلفة ومواقف الأهل ودعمهم للزوجات، وكذلك النظرة لقيمة الأولاد ودورهم داخل الأسرة.

وفيما يتعلق ببعض القضايا والعوامل المادية والمعنوية التي لعبت دوراً مؤثرا على العلاقات والديناميكيات بين أفراد الأسرة، ساهمت العوامل التالية بطرق مختلفة:

أولا: المشاركة الاقتصادية ودمج النساء في سوق العمل: عملت مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي المنتج على خروج النساء للمجال العام، وهذا عمل على إعطاء النساء قوة معينة، لكن هذه القوة لم تساعد النساء في التخفيف من الأعباء في المجال الإنجابي عنهن، حيث لم تكن هناك خدمات عامة توفق ما بين دمج النساء في سوق العمل والمسؤوليات الإنجابية للنساء، بل أصبح العمل خارج المنزل عبئاً إضافياً على النساء ودون أي دور يذكر للرجال. كما عملت مشاركة النساء الاقتصادية على مساهمتهن ومشاركتهن في عملية القرار على مستويات مختلفة وفي إدارة موازنة ومصادر الأسرة.

وتبين التصريحات التالية للنساء توجهاتهن للمشاركة في العمل والإنتاج "الدخل" وأثر ذلك على تقويتهن بشكل عام داخل الأسرة:

النساء العاملات

يمكن أن يكون الدخل مصدر قوة مساعداً من ناحية الاستقلالية الاقتصادية وفي النهايـــة تعتمـــد بصـــورة أو بأخرى على شخصية الزوجة (الزوجة 48).

نعم بالنسبة إلي يعتبر العمل والدخل مصدر قوة وقت الأزمات حيث لدي استقلالية اقتصادية فهذا يعمل على تشكيل شخصية معينة أقوى (الزوجة 22سنة)

النساء غير العاملات

الدخل ليس مصدر قوة أنا لا أعمل(الزوجة 33سنة)

لو أشتغل بعتبره مصدر قوة الي وبروح وين ما بروح ولا بسأل عنه (زوجها) (الزوجة 28سنة)

بتوقع مصدر قوة لو إني بشتغل (الزوجة 40سنة)

كما أن المشاركة الاقتصادية للنساء لم تعمل على تفكيك وتغيير جذري في العلاقات بين الرجال والنساء، فيما يتعلق بالدور الإنجابي للنساء بشكل رئيسي.

كما حدا بعمل النساء في إقامة علاقات داخل الحي، حيث تصبح علاقاتها الرئيسية في الإطار العام وأصـــبح إطارها الخاص مقتصراً بشكل أساسي داخل بيتها وفي التواصل مع الأقارب والأهل بشكل رئيسي ومحـــدود أيضا.

وفيما يتعلق بالنساء غير العاملات ساهمت ملكية بعض النساء في تعزيز دورهن ومشاركتهن بعملية اتخـــاذ القرار، كما شكلت مواقف الأزواج إضافة قوة لبعض النساء كما يلعب كبر النساء لدى بعض الأسر دوراً في تحسين وضعهن التفاوضي.

ثانيا: المشاركة السياسية: عززت المشاركة السياسية خروج النساء بشكل أقوى للمجال العام ونسج علاقات أمام النساء بشكل أقوى مع المؤسسات المجتمعية، حيث زاد هذا من قوة النساء في القضايا المختلفة.

ثانيا: الأولاد نعمة أم نقمة: تركز العبء الرئيسي سواء للنساء العاملات أو غير العاملات (للأسر التي لديها أبناء) في رعاية الأبناء على النساء، ومشاركة محدودة جدا للأزواج في رعاية أبنائهم وتم إبقاء دور الرعاية

الرئيسي على النساء. وتنظر النساء لموضوع وجود الأولاد بنظرتين مختلفتين، نظرة تعتبر الأولاد مصـــدر قوة للنساء في عملية المفاوضة وعملية اتخاذ القرار مع الزوج وضمانة للمستقبل، ونظـــرة أخـــرى تعتـــبر الأولاد مصدر ضعف للنساء عند حدوث صراع بين الزوجين داخل الأسرة، حيث تكـــون الزوجـــات أكـــثر تنازلا من الأزواج في إخفاء الصراع من أجل الأولاد.

وتنظر النساء للأولاد من زوايا عدة من حيث تأثيرهم على وضعها العام في الأسرة كمـــا هـــو مـــبين فـــي تصريحاتهن:

النساء غير العاملات

الأولاد مصدر قوة وقت الأزمات.(الزوجة 35 سنة)

وجود الأولاد مصدر قوة بالنسبة الي ولو الله يعطيني ولد آخر عشان أكون في وضع أقـــوى (الزوجـــة 33 سنة)

الأولاد: هم بعتبرهم مصدر قوة لأنهم هم اللي إلي في الدنيا وممكن يطلعوا أعطل من أبـــوهم بـــس بتحـــب الوحدة الهم، وهم في بعض الاحيان بكسروا الظهر والواحد بنصت وبتراجع عشانهم (الزوجة 28 سنة)

الأولاد مش مصدر قوة لأنهم في بعض الخلافات بشعر إنهم بكسروا الظهر مثلا لما بختلف علـــى أي اشـــي بخص الأولاد بتمشكل أنا وزوجي وفي النهاية زوجي بعطي القرار. (الزوجة 40 سنة)

النساء العاملات

يمكن أن الأولاد بشكلوا مصدر ضعف بالنسبة للزوجة في وقت الأزمات خصوصا إذا كانوا في سن صغير. (الزوجة 48 سنة)

لا يوجد لدي أولاد ولكن أيضا لو كان لدي لكانوا مصدر قوة وقت الخلافات.(الزوجة 22 سنة)

ثالثا: مصادر الدعم المعنوية للنساء

ساهمت العوامل التالية وبدرجات متفاوتة في دعم النساء في مجالات مختلفة، كما ساهمت بعضها في سحب قوة من بعض نساء أخريات.

الدعم العائلي:

يشكل دعم الأهل والأقارب عاملاً مساعداً إضافياً خاصة للنساء غير العاملات، وبينت النتائج أن كل أسرة لديها عوامل تختلف عن الأخرى في تشكيل قوة للنساء فالأهل والأقارب يشكلون مصدر قوة بالنسبة لبعض النساء في حين لا يكون لهم أي أثر إيجابي، بل من الممكن أن يكونوا أكثر سلبيين في بعض القضايا لديهن داخل الأسرة، ولكن كانت النساء تلجأ إلى الأهل والأقارب خاصة في قضايا الصراع الخفي بالنسبة لغير العاملات. أنظر الحالة (23، زوجة غير عاملة) وكيف لعب الأهل موقف دعم لها، بينما انظر الحالة (28 زوجة غير عاملة زواج مبكر) كيف يساهم الأهل سلبيا على هذه الزوجة.

وفي ذلك تبين تصريحات النساء بالآتي:

النساء العاملات
لا يشكل الأهل أو الأقارب أي مصدر قوة أو ضعف في وقت الأزمات وذلك بسبب عدم السماح للأهل التدخل في الخلافات الزوجية (48)
مصدر جيد الأهل كمصدر قوة (22)
النساء غير العاملات
ممكن أن يكون الأهل مصدر قوة في مجالات ولكن في الوقت في مجالات ثانية ممكن الأقارب والأهل ليس مصدر قوة وقت الأزمات 35
الأهل وأخوتي مصدر قوة بالنسبة إلي في وقت الأزمات والمشاكل (33)
ما في حدا بالنسبة الي مصدر قوة من الأهل والأقارب(28)
الأقارب والأهل ليسوا مصدر قوة بالنسبة الي (40)

العلاقات العاطفية داخل الأسرة وبين الأزواج

وتضيف النساء أن هناك مصادر قوة معنوية في غالبها تساعدها وتمكنها في عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة، من أهمها الحب والعاطفة التي تسود بين الزوجين حيث خلق هذا الجانب مصدر دعم إضافياً وتغييراً

ولو بسيطاً في موقف الرجال وخلق فرصة أمام النساء في إقامة شراكة في بعض القرارات. وربطت النساء مصادر الدعم الإضافية بالعاطفة والمشاعر، كما هو موضح في الجدول التالي:

النساء غير العاملات
حب الزوج للزوجة وارتباطه بها مصدر قوة (35)
هدوء الزوجة مصدر قوة في وقت الأزمات وأيضا المسالمة وعدم الإجابة عليه لما يكون غاضباً. (33)
كثير بظل يدخل ويقاتل بس بحبني كثير بس ما بشعرني إنه بحبني.(28)
الحب والود والتفاهم والوقت الزمني إلي بقضية مع الزوج هو مصدر قوة بالنسبة لي.(40)
النساء العاملات
الحب والتفاهم بيني وبين زوجي هو مصدر للقوة وقت الأزمات(22)

العمر (دورة الحياة): شكلت مراحل الحياة المختلفة لدى النساء بروز إمكانيات مختلفة للقوة لديهن، حيث كانت النساء الأكبر عمرا أكثر ثقة في ذواتهن وكن أكثر مساهمة بشكل أكبر في القرارات وإدارة مصادر الأسرة.

تاريخ العلاقات الزواجية: كان لتاريخ الارتباط الزواجي بين الزوجين أثر في تأسيس قاعدة من العلاقات بين الأزواج، حيث بينت النتائج أن الأزواج الذين كان تاريخ ارتباطهم قائماً على الحب وخارج الزواج التقليدي أسس لعلاقات أكثر ديمقراطية وتشاركية نسبيا.

رابعا: المواقف المفاوض عليها

هناك أهمية للموقف التي يحدث عليها التفاوض، حيث يعبر الموقف وأهميته في منح قوة لطرف على حساب الآخر في تحديد مصير أو مستقبل القضية المختلف عليها. فالنساء عند خوضهن تفاوضاً حول قضية يتحدثن عن الصواب والحلول المنطقية التي يمتلكنها في حل المشكلات المختلفة تعمل على تقويتهن. على سبيل المثال الموقف الذي تبنته الزوجة (44) في قضية بيع الأرض، والموقف الذي تبنته الزوجة 48 في قضية زواج ابنتها وإخراجها من المدرسة.

كما أضافت بعض النساء إلى ذلك أن مدى صواب الموقف الذي تمتلكه الزوجة يشكل مصدراً إضـــافياً فـــي دعم النساء في الحوار والنقاش على بعض القضايا، كما يوضح الجدول التالي ذلك:

النساء العاملات
مدى الصواب الذي أمتلكه في الخلاف الحاصل (48)
النساء غير العاملات
إذا كان معي حق في القضية اللي بناقشها وموقفي أحسن من موقفه (40)

خامسا: الصراع الخفي والعلني

تسعى النساء في هذه الدائرة للدخول في صراع خفي مع الأزواج من خلال اللجوء إلى الأهل أو في الاعتماد على الأولاد. كما تفضل النساء مصادر دعم أخرى كمنطق التفاوض حول المشكلة التي تعالج فيه المواقـــف وتخاض عمليات المساومة والصراع التي تعزز من مواقف النساء، حيث تسعى النســـاء مـــن خلال منطـــق مواقفهن في القضايا المختلفة الانتصار والقوة في عملية التفاوض. سادت معظم الأسر حالات من المفاوضة والمساومة والصراع أيضا ودخلت بعض الأسر في صراع علني كما بينا سابقا، حيث كادت أن تؤدي إلـــى انكسار بعض الأسر (48، زوجة غير عاملة– 36 زوجة عاملة)، وكان الخروج من حالة الانكسار هذه بحل المشكلة من خلال تقديم تنازل من قبل الطرفين، وفي أسر أخرى كانت النساء من تتنازل من أجل الصـــالح العام (الزوجة 28). وكانت النساء اللواتي لا يتنازلن في حل المشكلات يقدمن تنازلات في قضـــايا أخـــرى واضحة كما بين النقاش لذات الحالتين. كما أشارت نتائج الدراسة أن الرجـــال لا يتنـــازلون بســـهولة، وأن النساء يناضلن ويساومن ويقاومن ويفاوضن ويخضن الصراع من أجل الحصول على الحقوق وخلق شـــراكة في رسم مستقبل الأسرة في مختلف الجوانب، ولكن كن أكثر استعداداً للتنازل والتضحية والإيثار مـــن أجـــل المصلحة العامة للأسرة.

كما يتبع الرجال سياسة السلطة في الأساس بإدارة الصراع داخل الأسرة، وإذا كان بعض الأزواج مضطرين للتعامل مع بعض القضايا الصراعية فيكون من منطلق تعزيز سلطته بشكل أساسي وليس من باب التفاوض أو المساومة مع الزوجة في هذه المواضيع.

كما تشير النتائج أن النساء الأضعف يسعين دائما للحصول على مصادر دعم مختلفة مثل الأولاد والحب والتفاهم، والمساومة الجنسية(الزوجة 28، زواج مبكر) وقوة الموقف الذي تفاوض عليه، حيث تشكل هذه خيارات بالنسبة للنساء الأضعف بشكل عام.

هناك عوامل برزت وشكلت تأثيراً مباشراً وغير مباشر أيضا على وضعية النساء وباتجاه أضعف من قوتها التفاوضية ومن أهم هذه العوامل:

1. الضغط الاجتماعي على الزوجة خاصة من العائلة الممتدة.
2. وجود أطفال داخل الأسرة والحرص على التماسك من أجلهم.
3. وجود مشاكل إنجابية لدى بعض النساء، وهذا أضعف من وضعها.
4. الزواج المبكر، الذي يضعف من قوة الزوجة في المستقبل وخاصة في قوتها التفاوضية مع الزوج.
5. المواقف السلطوية التي يتبناها الأزواج في علاقاتهم مع زوجاتهم.

سادسا: الأنظمة الاجتماعية التقليدية: ما زالت العلاقات السلطوية (البطريركية) واجهة عاتية رئيسية على النساء وتضع عقبات تحول دون استقلالية النساء، حيث بني هذا النظام بإطار اقتصادي اجتماعي تمركزت في سياقه السلطة بيد الرجل وتم توزيع الأدوار والمسؤوليات والعمل على أساس النوع والعمر. وعند سؤال الرجال داخل الأسر حول القرار النهائي في القضايا المختلفة، كانت توجهات الرجال أن القرارات المركزية والإدارة المركزية مرتبطة بالرجال نسبيا وهذا التعزيز لسلطة الرجال نابع من قناعاتهم بأن القضايا المركزية

يجب أن تكون بحوزتهم. ومن أهم القضايا التي تعززت في ظل هذا النظام، أنه لم يتم إعادة لتوزيع وتقسيم العمل المنزلي القائم. وتجلى ذلك بشكل واضح في الخطاب واللغة عند الرجال داخل معظم الأسر، حيث عبر هذا الخطاب عن أيديولوجية سلطوية حيث يحاول الرجال دائما إدارة الوضع القائم أكثر من القيام بتغييره. وكما يشير الجدول اللاحق حسب التصريحات التي أبداها الرجال في أسر مختلفة أن العمليات الرئيسية والقرارات المركزية تكون ضمنيا بيد الرجال.

تصريحات بعض الرجال داخل الأسر المختلفة
"القرارات الرئيسية بأيدي وأحيانا في بعض القرارات بنتشاور ولكن القرار النهائي الي"
" القرارات في كل الأمور والقضايا معي"
القرارات المتعلقة بالصرف والقضايا الرئيسية أنا اللي بقرر، والقرارات مثل الزيارات هي اللي بتقرر"
"على الأغلب القرارات الرجل هو اللي بقرر بتكون بصورة ضمنية في الشكل الخارجي مشتركة وفي الحقيقية الرجال اللي بقرر والقرارات المستقبلية بكون القرارات النهائي للرجل والقرارات الاجتماعية على الأغلب للمرأة القرار النهائي"

سادسا: الثالوث التحليلي للعلاقات بين أفراد داخل الأسر

لم تتطرق النظريات لعمق تقسيم العمل المنزلي وما هي العوامل الرئيسية التي من الممكن أن تعمل على إعادة تقسيم العمل المنزلي بين الرجال والنساء، حيث لم يكن بالإمكان النظر بعمق إلى هذا الموضوع حتى في ثنايا هذه الدراسة لمحدودية عينة البحث الكيفي، كما تطرقت بعض الدراسات أيضا لذلك وتوصلت إلى ذات النتيجة. (أنظر: Hardesty & Bokemier, 1989)

كما لم تتطرق النظريات إلى المستويات المختلفة من عملية اتخاذ القرار (التدرج في القرارات) وهذا أعطي من قبل هذه النظريات القرارات المختلفة وطرائق التعامل معها بمستوى واحد دون محاولة النظر إلى القرارات المرتبطة بالبعد الشخصي للأطراف داخل الأسرة، وتم النظر فقط في الإطار العام للقرارات على نطاقين من حيث أهميتها واستراتيجيتها بالنسبة للأسر، دون التطرق للقرارات في مستويات مختلفة وداخل

كل مستوى يوجد قرارات روتينية تتعلق بالعملي للأسرة وقرارات مهمة تتعلق بالاستراتيجي، كما أن هنـــاك درجات للمشاركة في عملية القرار، من الممكن أن تكون المشاركة متدرجة (محدودة أو متوسطة أو عاليـــة) حسب القوة التي تمتلكها النساء.

تداخلت العلاقة بين الثالوث (اتخاذ القرار، إعادة تقسيم العمل المنزلي، والمساهمة في إدارة مصادر ميزانيـــة الأسرة)، وهذا التداخل يظهره الشكل التالي مع توضيح أهم العوامل المادية والمعنوية التي ساهمت في ترابط العلاقة أو ضعفها فيما بينها.

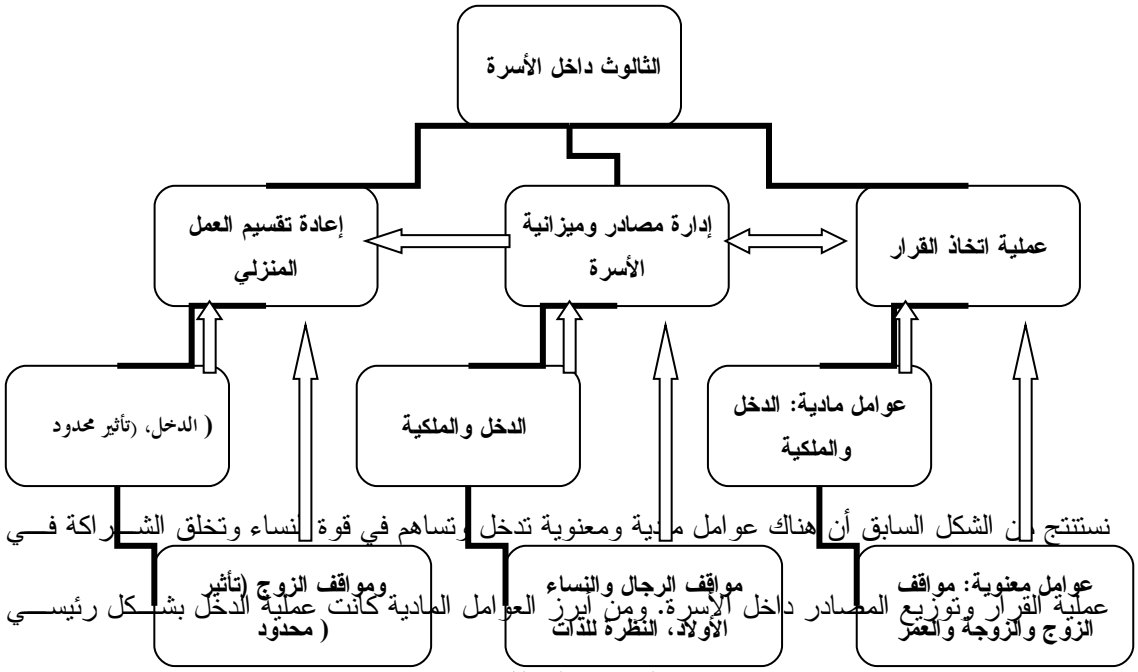

نستنتج من الشكل السابق أن هناك عوامل مادية ومعنوية تدخل وتساهم في قوة النساء وتخلق الشـــراكة فـــي عملية القرار وتوزيع المصادر داخل الأسرة. ومن أبرز العوامل المادية كانت عملية الدخل بشـــكل رئيســـي والملكية بشكل رئيسي للنساء غير العاملات (الزوجة (40)). كذلك شكلت العوامل المعنوية عوامل إضـــافية لمعظم النساء خاصة غير العاملات وبشكل رئيسي مواقف الزوج والزوجة من القضايا المختلفة وقوة موقف كل منهما حيال الموضوع الذي تتم المفاوضة عليه. كما يلعب العمر عاملا رئيسيا فـــي بعـــض القـــرارات الخاصة بالنساء. فالنساء الكبيرات في العمل أكثر استقلالية من النساء صغيرات العمر.

ويتبين أنه كلما كانت المرأة مساهمة في عملية إدارة موازنة الأسرة بشكل رئيسي ساهم ذلك في قوتها في عملية اتخاذ القرار، وفي قوتها في الضغط على الزوج من أجل الشراكة في العمل المنزلي، الذي ما زال محل نقاش وشكل جدلاً واسعاً داخل معظم الأسر بارتباطه بشكل رئيسي بالنساء وأن مشاركة الرجال فيه ما زالت من باب المساعدة وليس من باب أن دوره داخل الأسرة يتطلب ذلك.

وكانت أقوى النساء العاملات الزوجة 48، حيث تتوفر ميزات عالية لدى هذه الزوجة بجانب العمر، مثل عملها ومشاركتها السياسية كما أن طريقة الزواج التي تمت بين الزوجين كانت غير تقليدية وكانت مواقف الزوجين تجاه القضايا المختلفة أكثر انفتاحا.

أما أضعف النساء العاملات فكانت الزوجة 22، حيث صغر عمرها بجانب أن مشكلة عدم إنجابها وقلة ثقتها ونظرتها لذاتها والمواقف التقليدية لذات الزوجين ساهمت في ضعفها. مع أن باقي النساء العاملات يتمركزن في الوسط ما بين الحالتين السابقتين، فكانت الزوجة 36 أقرب إلى الأدنى الوسطي بينما كانت الامرأتان (47،43) أقرب من الأعلى من الوسطي.

أما بالنسبة للنساء غير العاملات، فكانت من أقوى النساء الزوجتان (48، 40) حيث ساهمت قوة الزوجة 40 في ملكيتها بشكل رئيسي لمنزل تقوم بتأجيره وتحصل من خلاله على دخل شهري، بجانب مواقف الأزواج. بينما ساهم عمر الزوجة 48 بشكل رئيسي بجانب قيامها بتحمل مسؤولية الأسرة لفترة طويلة أثناء مرض الزوج بذلك، كما ساهمت قوتها خاصة في الصراع الخفي الدائر مع عائلة الزوج في بلورة شخصية قوية لها.

وأضعف النساء غير العاملات كانت الزوجة 28، وما يميز هذه الحالة بشكل رئيسي زواجها المبكر بجانب صغر عمرها، كما كان موقف الزوج وقلة ثقته في قدراتها عاملاً قوياً.

وكان باقي النساء غير العاملات في الوسط حيث تتأرجح النساء غير العاملات ما بين الأدنى والأعلى في الوسط في سياق العوامل المعنوية، التي ذكرت سابقا وخاصة ارتباطا بالعمر. مع أهمية التوضيح أن قوة النساء غير العاملات ما زالت منقوصة بالمقارنة مع النساء العاملات.

خلاصة القول:

تؤكد الدراسة على بعض القضايا التي انطلقت من خلالها بعض التوجهات النظرية، ومن أهم هذه القضايا أن عمل النساء المنتج والمثمر اقتصاديا ساهم بشكل رئيس بتقوية النساء الفلسطينيات، ولكن هناك عوامل إضافية معنوية زادت من قوة النساء مثل العمر ونظرة النساء لذاتهن ومواقف الرجال من القضايا الأسرية المختلفة، والدعم المعنوي الخارجي من العائلة، ووجود الأولاد، أو من المشاركة السياسية. ومع غياب المساهمة الاقتصادية لبعض النساء تلعب القضايا المعنوية والإيديولوجية السابقة دوراً مساعداً من الممكن أن يعيد بعض التوازن لصالح النساء غير العاملات في قوتهن بجانب الملكية.

ومع غياب تطرق النظريات المختلفة بعمق إلى العوامل المعنوية والإيديولوجية برزت عدة مؤشرات ساهمت فيه هذه الدراسة ومن الأهمية إضافتها إلى الأطر والنماذج النظرية المختلفة التي انطلقت منها هذه الدراسة في تحليلها، حيث ساهمت هذه العوامل والقضايا في دعم النساء بشكل تفصيلي، وفي توسيع بعض المفاهيم والمؤشرات للنماذج المختلفة. ومن أهم هذه الاستنتاجات:

- **العلاقات العاطفية والجنسية:** لم تناقش النظريات الأبعاد العاطفية والمشاعر داخل الأسرة بين الرجال والنساء وكيف تؤثر المشاعر العاطفية والحب على المواقف داخل الأسرة بين الرجال والنساء وكيف تعمل على إعطاء قوة للنساء تمتد لمساهمتها بشكل أقوى في عملية اتخاذ القرار والمساهمة في توزيع المصادر. كما تشكل العلاقات الجنسية بين الزوجين في ذات السياق قضية حيوية (بالرغم من

صعوبة التطرق لها بتاتا أثناء المقابلات) لأضعف النساء من خلال مساومة الزوجة لزوجها كما بينـــت النتائج.

- **التدرج في عملية اتخاذ القرار:** لم تتطرق النظريات إلى المستويات المختلفة من عملية اتخاذ القرار (التدرج في القرارات) حيث تعاملت الأطر النظرية معها كعملية بمستوى واحد، وكانت النظرة عامـــة للقرارات من حيث أهميتها واستراتيجيتها بالنسبة للأسر، دون التطرق أن لذات القرار مستويات مختلفة وداخل كل مستوى يوجد قرارات روتينية تتعلق بالعملي للأسرة وقرارات مهمة تتعلق بالاســـتراتيجي، كما أن هناك درجات للمشاركة في عملية القرار، من الممكن أن تكون المشاركة متدرجة (محـــدودة أو متوسطة أو عالية) حسب القوة التي تمتلكها النساء.

- **صواب المواقف المفاوض عليها (منطق التفاوض):** اعتبرت الدراسة أن منطق التفاوض وتعزيزه لدى النساء من خلال الموقف المفاوض عليه عزز بشكل رئيسي دورا مركزيا للنساء من خلال مـــدى صواب الموقف الذي تمتلكه وتعززه النساء أثناء الحوار والنقاش على بعض القضايا مع الأزواج. ولم تتطرق النظريات إلى هذا الموضوع وبأن النساء تزيد قوتهن من خلال تبني بعض المواقـــف بجـــانب منطقها التفاوضي على مختلف القضايا.

- **إعادة تقسيم العمل المنزلي:** لم تشر النتائج الرئيسية أن عمل النساء أو أي مصادر مادية أو معنوية أخرى عملت على إعادة توزيع وتقسيم العمل المنزلي داخل الأسرة (الدور الإنجـــابي)، بـــل أضـــافت مشاركة النساء الاقتصادية أعباء إضافية عليهن. وهذه المشاركة الاقتصادية للنساء أو مصـــادر القـــوة الأخرى لم تجعل الزوج يشارك في الدور الإنجابي. لم يفحص هذا الجانب من قبل النظريات، بل كانت الافتراضات السائدة لدى هذه النظريات أن قوة النساء ومشاركتهن الاقتصادية تعمل على إعادة تقســـيم للعمل المنزلي وهذا ما لا يحصل، والدراسة الحالية لم تكن قادرة على الخروج بالأســـباب وراء ذلـــك وهذا بحاجة إلى دراسات معمقة في هذا الجانب بشكل رئيسي.

- **ارتكزت الأطر النظرية المختلفة على فرضيات، بينت الدراسة الحالة عدم دقتها والحاجة إلى فحصها بشكل أعمق:**

1. **التعليم والرجال:** يقول الافتراض إن الرجال الأكثر تعليما أكثر تحاوراً وأقل سلطوية مقارنة بالرجال غير المتعلمين، بينما برزت مواقف للرجال المتعلمين لزوجات غير متعلمات في الدراسة، حيث تشير هذه المواقف أن الرجال المتعلمين في هذه الأسر كانوا يحملون خطابا ولغة سلطوية، وكان أحدهم أكثر دكتاتورية وسلطوياً حتى في العلاقات مع أفراد الأسرة.
2. **نساء الأسر الفقيرة:** تشير الدراسات النظرية إلى أن الأسر ذات الدخل المحدود (الفقيرة) تلقي بعبء إدارة المصادر على المرأة، لأن عليها أن تتدبر أمور الأسرة ضمن الميزانيات المحدودة جدا. في حين أشارت نتائج الدراسة –فيما يتعلق بالمصادر– إلى أن فقر الأسرة لم يؤثر بأي صورة على عملية إدارة مصادر وموازنة الأسرة أو على أدوار النساء والرجال فيها، بل بقيت إدارة المصادر المحدودة لدى الأسر الفقيرة مع الرجال، وهذا بحاجة إلى تدقيق أعمق وأوسع.

وأخيرا، شكلت هذه الدراسة صياغة لمسببات وآليات القوة والسلطة داخل الأسرة الفلسطينية من وجهة نظر النساء والرجال داخلها، كما شكلت في القضايا التي تطرقت لها مساهمة نوعية على صعيد الأبحاث الكيفية المتعلقة بالأسرة الفلسطينية.

قائمة المراجع العربية

- اتحاد جمعيات الإغاثة الزراعية الفلسطينية. (0200). ديناميكية العلاقة الجندرية في الريف الفلسطيني: دراسة حالة، جماعين. رام الله: الإغاثة الزراعية.
- أحمد، ليلى (1999). **المرأة والجنوسة في الإسلام**. القاهرة: المجلس الاعلى للثقافة.
- أفرفار، علي (1996). **صورة المرأة بين المنظور الديني والشعبي والعلماني**. بيروت: دار الطليعة.
- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**. (2001). المرأة والعمل في فلسطين. رام الله : الجهاز المركزي للإحصاء.
- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**. (2002). العمل المنزلي ورعاية الأطفال وخدمة المجتمع. رام الله : الجهاز المركزي للإحصاء.
- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**. (2005). النتائج المسح الصحي الديمغرافي 2004: النتائج الأساسية. رام الله : الجهاز المركزي للإحصاء.
- الحيدري، إبراهيم (2003). **النظام الابوي واشكالية الجنس عند العرب**. بيروت: دار الساقي.
- الخماش، سلوى (1981). **المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف**. بيروت: دار الحقيقة.
- السعداوي، نوال (1974). **المرأة والجنس**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- السعيد، أمينة (1967). "**المرأة العربية وتحدي المجتمع: من واقع الغياب إلى حضور مغامر**". **محاضرات الندوة اللبنانية**، مج 21، العدد 11/12.
- العلوي، هادي (1995). "**المرأة في الجاهلية، المرأة في الاسلام**". **مجلة النهج**. العدد 41.

- العلوي، هادي (1996). **فصول عن المرأة**. بيروت: دار الكنوز الادبية.

- **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2001). الشراكة في الأسرة العربيـــة.** سلســـلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية، (31). نيويورك: الأمم المتحد.

- المرنيسي، فاطمة (2001). **ما وراء الحجاب: الجنس كهندسة إجتماعية**. ط.3 . ترجمة فاطمة الزهراء أزرويل، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي..

- بركات، حليم (2000). **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 6.

- بركات، حليم (2004). **الهوية: أزمة الحداثة والوعي التقليدي**. بيروت: دار رياض الريـــس للنشر.

- بناني، فريدة (1993). **تقسيم العمل بين الزوجين في ضوء القانون المغربي والفقه الإسلامي: الجنس المعياري**. مراكش: منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصاية والاجتماعية.

- بهلول، رجا (1998). **الفكر النسوي الليبرالي**. رام الله: مواطن.

- تركي، ثريا & زريق، هدى (1995). "تغير القيم في العائلة العربية". **المستقبل العربي**، مج 18، عدد 200.

- حطب، زهير (1980). **تطور بني الأسر العربية**. بيروت: دار الإنماء العربي.

- حنفي، حسن (2004). "النساء بين الغياب والحضور: ثنائية الحياة تتطلب عـــودة المـــرأة إلـــي موقعها في الحرية"، **جريدة الزمان**، عدد 1728، 2/11.

- سعيد، خالدة (1970). "المرأة العربية كائن بغيره لا بذاته". **مواقف**، عدد 12، ص 91-94.

▪ سنيورة، رندة وريم عبد الهـــادي (إعداد) (1994). **العنف ضد المرأة ظاهرة عامة ام خاصـــة؟** رام الله: مؤسسة الحق.

▪ شرابي، هشام (1987). **البنية البطركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر**. عكا: دار الأسوار.

▪ _____(1992). **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

▪ شعراوي، هدى (1935). **دور المرأة في النهضة الشرقية**. القاهرة: مطبعة مصر.

▪ صباغ، زهير (1990). **فلسطينيو 1948: نضال مستمر**. القدس: مركز الزهراء للأبحاث.

▪ **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية**. (1999). مسح الملكية والوصول إلى المصادر: النتـــائج الأساسية. رام الله : دائرة الإحصاء.

▪ داغر، فيوليت (2005). "**العنف في المجتمعات العربية: آليـــات تكوينه وإعادة إنتـــاجه**" http://www.amanjordan.org/studies/sid=34.htm

▪ **عبد الله، تيسير. (1997). مشاركة المرأة في اتخاذ القـــرار المتعلـــق بالصـــحة الجنســـية والإنجابية: بحث استطلاعي**. القدس: جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية.

▪ عبدالله، هشام (ترجمه) (2004). **إدماج النوع الاجتماعي في التنمية من خلال المساواة فـــي الحقوق والموارد والرأي**. بيروت: البنك الدولي.

▪ عبد الوهاب، ليلى (1994). **العنف الأسري: الجريمة والعنف ضد المرأة**. دمشق: دار المـــدى للثقافة والنشر.

▪ عبده، سمير (1985). **المنزلة الجنسية للمرأة العربية**. بيروت: دار النصر.

▪ غصوب، مي (1991). **المرأة العربية وذكورية الأصالة**. لندن: دار الساقي.

▪ **كمال، زهيرة. (1997). المرأة واتخاذ القرار في فلسطين. رام الله: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، إدارة تخطيط وتطوير مشاركة المرأة.**

▪ كيفوركيان، نادرة (2001). **قتل النساء في المجتمع الفلسطيني**. القدس: مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.

▪ هاييرغ، ماريان ... **(وآخرون). (1994).** المجتمع **الفلسطيني في غـزة والضـفة الغربيـة والقدس العربية: بحث استطلاعي في الأوضاع الحياتية**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

English References

- Abdo, Nahla (1987). **Family, Women and Social Change in the Middle East: The Palestinian Case**. Toronto: Canada Scholar Press.

- Abu Nahleh, Lamis. et al. (2002). **Inside Palestinian households: initial analysis of a community-based household survey**. Birzeit: Birzeit University, Institute of Women's Studies.

- _____. (1999) **Towards gender equality in the Palestinian territories : a profile on gender relations.** Stockholm : Swedish International Development Cooperation Agency.

- Abu-Lughod, Lila (1992). **Writing Women's Worlds: Bedouin Stories**. Berkeley: University of California Press.

- Agarwal, Bina. (1997) **"Bargaining and gender relations within and beyond the household ".** Feminist Economics, Spring 1997, pp.1-51.

- Ahmad, Leila. (1992). **Women and Gender in Islam**. New Haven: Yale University Press.

- Ata, Ibrahim Wadi. (1986). **The West Bank Palestinian Family**. London: KPI.

- Ann-Kanaaneh, Rhoda (2002). **Birthing the Nation: Strategies of Palestinian Women in Israel**. Berkeley: University of California Press.

- Badran, Margot (1995). **Feminist, Islam and Nation: Gender and the Making of Modern Egypt**. Princeton: Princeton University Press.

- Blumberg, Rae Lesser. et al. (eds.), (1995**). EnGendering wealth and well-being: Empowerment for global change** . Boulder: Westview.

- Bogdan, R., & Taylor, S. (1975) **Introduction to Qualitative Research Methods**. Canada: John Wiley and Sons, Inc.

- Bryman, A. (1988). **Quantity and Quality in Social Research**. London: Unwin Hyman.

- Budlender, Debbie. (1998) . **The debate over household headship**. South Africa: Statistics Africa.

- Chant, Sylvia. (1996**). Gender, urban development and housing.** New York: UNDP.

- Chant, Sylvia. (1997). **Daughters decisions and domination: an empirical and conceptual critique of household strategies.** UK: The women, Gender & Development Reader. pp. 118-133.

- Fernea, Elizabeth Warnock , (ed.). (1994**). Women and family in the Middle East: New voices and change.** USA. University of Texas Press.

- Finch, Janet & Mason, Jennifer (1993). **Negotiating family responsibilities**. London: Routledge.

- Flick, Uwe (1998). An Introduction to qualitative research. London: Sage Publications.

- Gary, S. Becker. (1981). **A Treatise the family, altruism in the family and selfishness.** Cambridge: Harvard University P.

- Gilgun, Jane (ed.) (1992).**Qualitative methods in family research**. London: Sage Publications.

- Haddad, Lawrence & Hoddinot, John t & Alderman, Harold (ed.). (1997**). Intrahousehold resource allocation in developing countries : Models, Methods, and Policy.** Baltimore and London. International Food Policy Research Institute.

- Hardesty, Constance & Bokemeier, Janet (1989) **"Finding time and making do: distribution of household labor in nonmetropolitan marriages ".** Journal of Marriage and Family. Feb., 1989.pp.253-267.

- Hoodfar, Homa (1997). **Between marriage and the market: Intimate politics and survival in Cairo**. Los Angeles: University of California P.

- Heward, Christine & Bunwaree, Sheila. Eds. (1998). **Gender education and development : beyond access to empowerment.** London : Zed Books Ltd.

- Isvan, Nilufer (1991) **"Productive and reproductive decisions in Turkey: the role of domestic bargaining".** Journal of Marriage and the Family. Nov., 1991.pp.1057-1070.

- Kabeer, Naila.(1994). **Reversed realities: gender hierarchies in development thought**. London: VERSO.

- Kabeer, Naila.(2000). **"Inter-generational contracts, demographic transitions and the quantity-quality trade off: parents, children and investing in the future".** International Development. June, 2000.pp.463-482.

- Kabeer, Naila. (2003). "**Gender mainstreaming in poverty eradication and the millennium development goals : a handbook for policy-makers and other stakeholders.** London : Commonwealth Secretariat.

- Kane, Emily & Sanchez, Laura (1994) **"Family status and criticism of gender inequality at Home and at work ".** Social Forces. June, 1994.pp.1079-1102.
- Katz, Elizabeth (1997) **"The intra-household economics of voice and exit".** Feminist Economics. Fall, 1997.pp.25-46.
- Khoury, Nabi & Moghadam, Valentine M. (1999**).Gender and development in the Arab world: women's economic.** London: Zed Books Ltd.
- Lindsey, Linda. (1994**). Gender roles: A Sociological perspective.** New Jersy. Englewood Cliffs.
- Lloyd, B. Cynthea & Brandon, Anastasia. (1991**). Women's roles in maintaining households: Poverty and gender inequality in Ghana.** New York. ICRW.
- Meriwether, Margaret & Tucker, Judith (eds.) (1999). **Social History of Women and Gender in the Modern Middle East**. Boulder, CO: Westview.
- Momsen, H. Janet. (1991**). Women and Development in third World.** London & New York. Routledge.
- Moser, O.N. Caroline.(1993). **Gender planning in the third world: meeting women's practical and strategic needs.** NewYork: Routlege.
- Moser, O.N. Caroline.(1991). **Gender planning and development: Theory, Practice, and Training.** Oxford: Oxfam.
- Morvaridi, Behrooz.(1995) **"Macroeconomic policies and gender relations: the study of farming households in two Turkish villages".** Engendering wealth and well-being (Rae Lesser Blumberg, and others editor**).** 1995. Chapter, 7.

- Mpuga, Paul.(2002)**. Gender variation in household Economic activity and saving behavior in Uganda: A case study of Kibaale and Soroti districts.** Austria: Johannes Kepler University.
- Oakley, Ann.(1972). **Sex, Gender, and Society**. London: Temple Smith.
- Oxfam International. (2002). **Forgotten Villages: Struggling to survive under closure in the West Bank**. Oxford: Oxfamm. Briefing Paper, 28.
- Papanek, Hanna.(1990). **"To each less than she needs, from each more than she can do: allocations, entitlements, and value".** Persistent Inequalities: women and world development (Irene Tinker, editor**).** New York: Oxford University P. 1990. pp.162-181.
- Pedersen, Jon & Christophersen, Mona & Sletten, Pal. (2001). **Paying a price: Coping with closure in Gaza city**. Jerusalem: Fafo.
- Sen, K. Amartya. (1990). "**Gender and cooperative conflicts**". Persistent Inequalities: women and world development (Irene Tinker, editor**).** New York: Oxford University P. 1990. pp.123-149.
- Sims, Hilary & Jiggins, Feldstein Janice (ed.)**. (1994). Tools for the field : mothodologies handbook for gender analysis in agriculture.** Connecticut : Kumarian P.
- Singerman, Diane & Hoodfar, Homa (ed.)**. (1996). Development, change and Gender in Cairo.** Bloomington : Indian University P.
- Stromquist, Nelly P (1994) **. Gender and basic education in International development cooperation.** New York : UNICEF.
- Rosaldo, Michelle. 1974. **Woman, Culture and Society: A theoretical overview**. In Woman, Culture and Society. Stanford: Stanford University P.
- UNDP.1995. **Human Development Report**. New York: UNDP.

- Wallace, Tina & March, Candida. (1999). **Changing perceptions: writings on gender and development.** Oxford : Oxfam.

- Waylen, Georgina (1998). **Gender politics and the state**. London: Routledge.

- White, Jenny B. (1994) **Money Makes Us Relatives: Women's Labor in Urban Turkey**.Texas: University of Texas P.

- Wikan, Unni (1996). **Tomorrow God willing: self –made destinies in Cairo.** Chicago: The University of Chicago P.

- Wolf, L. Diane. (1997). "**Daughters decisions and domination: an empirical and conceptual critique of household strategies".** UK: The women, Gender & Development Reader. 1997, pp. 118-133.

- Young, Kate. (1992). "**Household resource management**" Gender and development a practical guide (Lise Østergaard, editor**).** London: Routlege 1992. pp.135-164.

- Yuval-Davis, Nira (1997). **Gender and Nation**. London: Sage Publications.